www.kassioun.org

1243

الاثنين 15 ايلول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

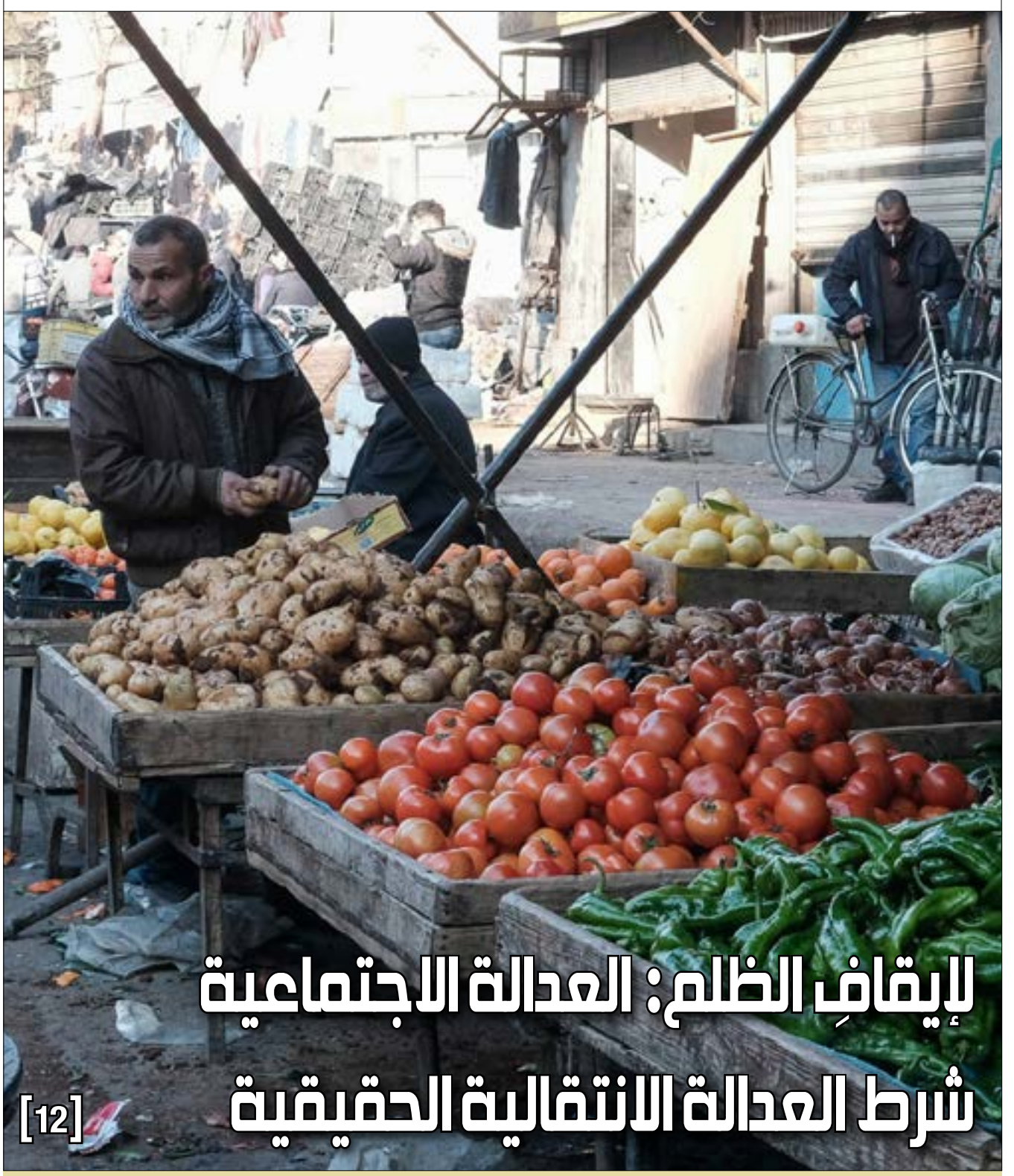

لإيقافِ الظلم: العدالة الاجتماعية شرط العدالة الانتقالية الحقيقية

[12]

الافتتاحية

من الدوحة إلى نيويورك... دروس مستفادة!

احتل حدثان بارزان خلال الأسبوع الماضي، موقع الصدارة بما يخص منطقتنا بأسرها، من حيث وزنهما وتأثيرهما في مختلف المعادلات الناظمة للصراع، بما في ذلك ما يتعلق بنا، ويؤثر علينا بشكل مباشر في سورية.

الحدث الأول: هو القصف «الإسرائيلي» للدوحة يوم الثلاثاء 9 أيلول.

الحدث الثاني: هو التصويت الكاسح الذي جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة 12 أيلول على «إعلان نيويورك» الذي يمثل خطوة إضافية مهمة في تعميق عزلة الكيان على المستوى الدولي، ومعه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي خلفية هذين الحدثين، تتواصل الحملات الشعبية العالمية المناصرة للقضية الفلسطينية في التصاعد بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلاً، لا أيام فيتنام ولا أيام جنوب أفريقيا.

بين أهم الاستنتاجات التي يمكن تسجيلها حول هذين الحدثين، ما يلي:

أولاً: إنّ ما يظهر بوصفه تقدماً وصعوداً للقضية الفلسطينية على الصعيدين الدبلوماسي والشعبي العالمي، وعلى أهمية هذين الصعيدين، هو في الجوهر ثمرة الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني ومقاومته، ولنضالات شعوب المنطقة وحركاتها التي قاومت المستعمر طوال السنوات والعقود الماضية؛ ودون هذا الصمود، ما كان يمكن لأي نشاط دبلوماسي أو شعبي عالمي أن يحقق أي تقدم حقيقي.

ثانياً: الاعتداء «الإسرائيلي» على الدوحة، ينهي نصب شاهدة قبر «اتفاقات أبراهام» التي دُفنت منذ 7 أكتوبر، ومعها ينهي مرحلة طويلة كان أحد عناوينها «محور الاعتدال العربي»؛ فـ«الإسرائيلي» يثبت بالأفعال والأقوال، أنه لا يراعي سيادة أي دولة أو شعب من شعوب المنطقة، وأنه لن يكفّ عن التخريب والتدمير أياً تكن التنازلات التي سيجري تقديمها له؛ بالضبط، لأن وجوده مرتبط ارتباطاً عضوياً بإنفاذ مشروع الفوضى الهدامة الشاملة، التي لا تبقي أي دولة إقليمية واقفة على قدميها. ولما كان الأمر كذلك، فإن هذا الاعتداء، وإنْ كان الغرض منه هو ترهيب مختلف دول المنطقة التي بدأت تشق عصا الطاعة، فإن ما سينتجه موضوعياً هو تسارع شق عصا الطاعة وتسارع انزياح دول المنطقة نحو الشرق، نحو الصين وروسيا والهند، وتسارع تشكل التحالفات المضادة للصهيوني.

ثالثاً: أظهر الاعتداء أيضاً، أن تقديم أي قدر من التنازلات للأمريكي، لا يشكل غطاءً ولا حماية حين يجدّ الجد؛ فالسلاح الأمريكي مقفلٌ حين يكون الغرض هو الدفاع ضد «إسرائيل»، ناهيك عن الهجوم عليها. ومهما بلغت القواعد الأمريكية في المنطقة ضخامة وتسليحاً، فهي قواعد ضد البلدان التي توجد فيها، وليست مصدر أمان أو استقرار لها؛ فالاعتداء على قطر هو أمريكي من حيث الجوهر، حتى وإن كانت «إسرائيل» في واجهته... أما هدفه من وجهة النظر الأمريكية، فهو أيضاً الدفع باتجاه تفجير المنطقة بأسرها، وإخضاعها لمحاولة منعها من الانزياح بعيداً عن «المظلة الأمريكية».

أخيراً: بما يخصنا في سورية، فعلينا أن نتعلم جيداً من درس 9 أيلول، بأن الأمريكي لا يمكن الاستناد إليه، أو الاتكاء عليه، أو الثقة به بأي حال من الأحوال؛ من يمكن الاتكاء عليه فعلاً هو الشعب السوري أولاً وأخيراً، عبر توحيده وتوحيد كلمته، من خلال حل سياسي حقيقي على أساس جوهر القرار 2254، بما في ذلك جسم الحكم الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، وصولاً للدستور الدائم والانتخابات الحرة والنزيهة. وبالتوازي، فإن علينا بناء علاقات دولية تنطلق من مصالحنا، ومن فهمنا لمصالح الدول المختلفة: الأمريكي والصهيوني لا يريدان استقراراً في سورية، ولا مصلحة لهما في استقرار في سورية... بالمقابل فإن الدول الصاعدة لها مصلحة حيوية في استقرار في سورية، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، وفي الإقليم، تركيا والسعودية وإيران ومصر...

شؤون عمالية

الاستغلال والحرمان موجود يعني المواجهة معه موجودة

02

ملف «سورية 2025»

رفعُ عقوباتٍ مع وقفِ التنفيذ...

06

شؤون محلية

القانون الضريبي الجديد... إعفاءات بالجملة

08

شؤون عربية ودولية

الضربة الصهيونية في قطر وملامح الحرب على الجميع!

17

هل باتت مهمة المنظمة العمالية توظيف مسرَّحي القطاع العام بالخاص؟

عقدت رئاسة الاتحاد العام المؤقتة لنقابات العمال اجتماعاً مع وزير التنمية الإدارية في بداية الأسبوع الفائت، تناولت مناقشة العديد من الاستفسارات المتعلقة بقرار تقليص العقود وطَيّ الإجازات المأجورة في الجهات الحكومية، وفق الخبر المنشور على الصفحة الرسمية للمنظمة «صوت عمالي في الجمهورية العربية السورية»، والذي جاء فيه بعض النقاط على لسان رئيس الاتحاد، وتحتاج للتوقف عندها ومناقشتها، كي نستطيع تقدير الاتجاه اللاحق لمفاعيل هذه القرارات وتبيان التكتيك القادم لها.

■ قاسيون

فالواضح من خلال الأشهر الستة الأخيرة بأن التخطيط والتدبير الحكومي غير معني بمصلحة العمال وحقوقهم، بل إنها تبرأت من واجبها المناط بها كجهة تتحمل مسؤولية الرعاية الاجتماعية الكاملة لموظفيها وسائر السوريين. وما يزيد الطين بلة هو الموقف النقابي الصادر عن المنظمة الذي يأخذ دوراً لا يرتقي لمستوى النتائج الكارثية التي تواجهها الطبقة العاملة بشكل عام وعمال القطاع العام بشكل خاص.

إيقاف القرارات بدل علاج نتائجها

أهم نقطة يتوجب التوقف عندها تصريح رئاسة المنظمة: «لن يترك العاملون بلا بدائل، إذ يجري العمل على إيجاد فرص موازية من خلال التعاون مع القطاع الخاص» – انتهى الاقتباس. يتبين لنا من خلال التصريح الموافقة الضمنية على الإجراءات الحكومية، حيث من المفترض أن تكون المهمة الماثلة هي منع تلك الإجراءات وعدم السماح بمرورها أياً كانت الحجج والذرائع الحكومية، وهذا هو الحد الأدنى من العمل النقابي. أما أن يتحول عمل التنظيم النقابي لوسيط توظيف للعمال المسرَّحين والذين لن تُجدَّد عقودهم والذين يجري تطفيشهم بطرق غير اعتيادية، كحرمانهم من المواصلات وتغيير أماكن عملهم، وغيرها من الأساليب الحكومية الجديدة، فهذا ما لا يمكن فهمه بيسر وسهولة، ولم يخطر على بال نقابي من قبل. فأيّاً تكن النوايا – لا يعلمها غير الله – فإنها بمثابة الموافقة على القرارات والاستسلام والقبول بأن يتحمل العمال وحدهم نتائجها، فيخسرون عملهم وصمام أمان معيشتهم، ويقفون بطابور انتظار البديل وأين؟ في القطاع الخاص! وكأن «الشغل مَقتل حالو»، وستكون بمثابة هدية جديدة وثمينة لرأس المال الذي سيكون مسروراً بفائض العمالة الإضافي الذي سيحظى به ويساعده على تبخيس الأجور وفرض شروطه القانونية والعملية، وسيحظى بشكل انتقائي بكفاءات وخبرات جاهزة مجهَّزة يرفع بها أرباحه. أما الأغلبية الباقية فلن تجد ما تشتغل به لعدم توفره وكونهم لا يجيدون غير عملهم السابق، مما يهدد ببطالة طويلة تجرهم لفئة المهمشين التي تتسع يوماً بعد يوم. وكل ذلك لن يتم تحت أنظار المنظمة النقابية وحسب، بل وبمساعدتها، فكيف ذلك؟

دور التنظيم النقابي في لجان التقييم حقٌّ وواجب

النقطة الثانية التي من المفترض الإضاءة عليها: «يشمل القرار تقييماً دورياً لمدة سنة، بحيث يتحدد تأثر العاملين بالقرار وفق نتائج تقييمهم خلال المدة المذكورة» – انتهى الاقتباس. إن مفهوم التقييم بحد ذاته يحتاج لتقييم، فمنذ تولي السلطة لزمام الأمور وموظفو وعمال القطاع العام يسمعون هذا المصطلح في كل دائرة ومؤسسة ومديرية ووزارة. ومنذ اللحظة الأولى على تعويمه كأحد أدوات التسويف وترقيع القرارات، طالب الجميع بأن تكون اللجان ذات كفاءة ووفق معايير واضحة، وأن تضم في صفوفها ممثلين عن التنظيم النقابي حكماً لضمان الحيادية والموضوعية، وألّا تكون شكلية ومجرد إجراء إداري الهدف منه تبرير التسريح أو النقل أو إنهاء العقود. إضافة إلى أنه في حال كانت نتائج التقييم غير جيدة لموظف هنا أو عامل هناك، فهذه مسؤولية الجهات الحكومية أصلاً، ويجب عليها التصدي لمهمة إعداده ورفع كفاءته. وقد ورد في التصريح أكثر من فقرة تتحدث عن ذلك سنفرد لها مساحة في مواد لاحقة.

إن انزياح العمل النقابي عن دوره الأساسي يضرُّ بعمل المنظمة العمالية والعمال معاً، ويجب إعادة منتهى الأمر إلى أوله كي تستقيم الأمور، وأوله أنها منظمة طبقية انطلقت من مصلحتها الوطنية والسياسية والمعيشية في صراعاتها الطويلة مع الطبقات الاجتماعية المستغلة، وهو صراع موضوعي ناتج عن تناقضات بالمصالح. وبالنسبة لعمال القطاع العام، فإن الحكومة بالنسبة لهم هي رب العمل الذي يتمسك بمصالحه ويتحكم بسلوكه وقراراته، ويجب على التنظيم النقابي أن يلتحم بقضايا الطبقة التي يمثلها ويخوض نضاله على هذا الأساس لا غيره.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الاستغلال والحرمان موجود يعني المواجهة معه موجودة

يتبيَّن الصراع منذ فترة ليست بالقصيرة ويتوضح أكثر بين رأس المال وقوة العمل، في المعارك الطبقية الدائرة رحاها في الساحات الأوروبية، من أجل كسر حالة الاستغلال التي يمارسها رأس المال، على طريق إزالته في حال توفرت الظروف والعوامل المُواتية لعملية الإزالة تلك. وأهمها وجود قوى ثورية قادرة على رؤية المتغيرات الجارية في ميزان القوى على كل الأصعدة، وبالتالي وضع برامجها على أساس تفسير صحيح للواقع من أجل تغييره، وهذا يستند بشكل أساسي إلى قوة تنظيم الطبقة العاملة.

إن الفضاء السياسي القديم ما زال موجوداً؛ أي القوى السياسية والنقابات التي ما زالت برامجها وأفعالها مرتهنة لـلأمر الواقع، ولم ترَ التغيرات الجارية في ميزان القوى، وكذلك في سلوك العمال تجاه مستغليهم، حيث يتصوّرون أنفسهم وكأنهم لا حول ولا قوة لهم، لأنهم لا يملكون قدرة التفسير الصحيح للتغيُّر الحاصل في موازين القوى، وكذلك لطبيعة المعارك مع رأس المال، وهو التفسير الضروري من أجل عملية التغيير التي تنشدها الطبقة العاملة والشعوب التي نهبها رأس المال طوال العقود السابقة، وما زال يحاول النهب أكثر، وإنْ ضاقت به السبل الآن، على خلاف ما كان عليه في السابق في التحكم والسيطرة والهيمنة على قوة العمل.

النتائج المستخلصة من وقائع الصراع بين رأس المال وقوة العمل دائماً هي أن رب العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمال، ويقدم لهم رشاوى ليضمن عدم تحرّكهم مستقبلاً دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، ويبقي وعي العمال بمصالحهم مغيباً إلى حين، إنْ تمكّن من الاستمرار بتقديم الرشاوى أو حرف وعيهم الطبقي، بافتعال الفتن فيما بينهم مثلاً، بحيث تبقى تحركاتهم مرهونة بالسقف الذي يقدّمه لهم رب العمل لتحسين هزيل في أوضاعهم المعيشية. وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية. ولكن هذا الأمر لم يستمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينيات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع الارتفاع الكبير للأسعار، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة وخاصة في المراكز التي تمتلك فيها الطبقة العاملة تجربة تاريخية في المواجهة مع رأس المال «فرنسا مثالاً على ذلك»، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة لم تكن سائدة في مراحل سابقة من تطور الصراع بين العمال وأرباب العمل، ومن ورائهم الحكومات وأجهزتها القمعية «كإضرابات العمال الواسعة في أوروبا وفي بلدان عربية، كما في مصر وتونس، وكذلك المظاهرات التي يشارك بها العمال تضامناً مع الشعب الفلسطيني واللبناني ضد العدو الصهيوني وهمجيته».

أصبح العمال اليوم هم من يقررون كيف ومتى وما الطريقة المجدية، وذلك عبر التصويت على أي تحرك لهم في اجتماع علني يسمَّى «الهيئة العامة» تناسب شكل وزمن المواجهة، ويضعون في هذا الاجتماع كل الاحتمالات التي تفرضها المعركة في التقدم أو التراجع، متخطين بهذا الفعل النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال.

السياسة السعرية وتكاليف المعيشة

إن القضايا المتعلقة بالسياسة السعرية وتكاليف المعيشة، وكذلك الأمن الغذائي للمجتمع ليست بالضرورة أن تكون ناجمة عن نقص الإنتاج فقط، بل عن نقص في القوة الشرائية الحقيقية. والتوزيع غير المتكافئ للثروة الوطنية. واليوم إذا نظرنا للواقع الاقتصادي الاجتماعية نرى حقيقة واضحة، وهي أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك تطور اقتصادي حقيقي في البلاد ضمن واقع مستوى الرواتب والأجور الحالي. إن العرف السائد منذ ما قبل انفجار الأزمة إلى اليوم هو ارتفاع الأسعار للسلع كافة وخاصة الأساسية، باستثناء قوة العمل. والقوى المستفيدة من هذا الارتفاع لا يهمها ذلك لأنها أصلاً تنهب شعوبها، حيث إن المستفيد من إجراءات وقوانين الدولة الاقتصادية ليست الجماهير الشعبية.

■ نبيل عكام

الأسعار هي إحدى الأدوات الهامة في إدارة الاقتصاد الوطني، وينبغي أن تستخدم الأسعار بشكل واعٍ من أجل تأمين الأفضل لحاجات المواطنين المتنامية، المبنية وفق نمو قوى الإنتاج وارتفاع الإنتاجية. وبالتالي من الضروري تحديد الأسعار بشكل يستطيع دفع عملية التقدم وإنتاج واستهلاك السلع الأكثر تطوراً لحاجة المجتمع. وينبغي على الدولة تحديد أسعار المنتجات المختلفة بشكل مخطط له، تراعي فيه متوسط الدخل للعاملين بأجر، ومراعاة الفروع الاقتصادية المختلفة، وتستخدم الدولة هذه الأسعار كأداة للتأثير على تطور هذه الفروع المختلفة للإنتاج بما يواكب حاجات المجتمع المختلفة وفي المقدمة منها الأساسية. لتحقيق العدالة الاجتماعية للأسعار ينبغي تشجيع المنتجين في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، ومكافحة الفساد والمضاربات. لأن ذلك لو ترك سيؤدي إلى سوء توزيع الدخل وانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار كما هو حاصل اليوم. يقول ابن خلدون في مقدمته الشهيرة «عندما تنتشر الرشوة والفساد في بلد ما فهذا لا يدل على فساد ضمائر الناس، وإنما يدل على سوء توزيع الثروة». والسؤال المهم دوماً لمصلحة من تتم السياسة السعرية. وكيف يجري توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني؟ وما يدعو إلى لأسف في البلدان النامية أغلب السياسات الاقتصادية التي تنهجها، هي العدو الأول لشعوبها. وإذا لم تقم النقابات كافة وتدافع عن مصالح من تمثلهم وكذلك القوى السياسية الوطنية، لا يمكن التحدث عن مستوى الأسعار ومستوى الرواتب والأجور وتكاليف المعيشة أصلاً.

إن السياسة السعرية بما فيها قضية الرواتب والأجور تكمن في مفهوم الأمن المعيشي للمواطنين جميعاً، كذلك ارتباط مفهوم السياسة السعرية ومسألة الرواتب والأجور بالمنتجين الحقيقيين الذين يخلقون القيمة في كل القطاعات الاقتصادية المنتجة، وبمصالح الطبقة الكادحة العريضة وكل العاملين بأجر ضرورة حتمية. أما الاستراتيجية بعيدة المدى للسياسة السعرية تكمن، في تغطية حاجة الطلب بزيادة الإنتاج والدخول الحقيقية للمواطنين معاً.

أما أرباب العمل وخاصة قطاع الدولة يقومون بدفع أقل ما يمكن من الأجور للعمال، وهي اليوم بعيدة كل البعد حتى عن الحد الأدنى لمتطلبات المعيشية.

الطبقة العاملة

إضراب عمال مترو لندن

واصل عمال مترو لندن إضرابهم منذ الإثنين 9/8 واستمر حتى يوم الجمعة 9/12، حيث شُلّت حركة النقل. ويطالب المضربون بخفض ساعات العمل إلى 32 ساعة أسبوعياً بدلاً من 35 حالياً، بينما ترفض هيئة النقل هذه المطالب بحجة زيادة التكاليف. وينقل مترو لندن يومياً أكثر من 5 ملايين راكب، ويقوم بنحو 3 ملايين رحلة من خلال أكثر من 270 محطة موزعة على 11 خطاً، وهي أقدم شبكة مترو أنفاق في العالم تأسست قبل 162 عاماً. هذا وقد بدأ الآلاف من موظفي مترو لندن يوم الأحد 7 سبتمبر/أيلول سلسلة من الإضرابات بسبب الأجور وظروف العمل. وأشارت النقابة إلى أن عدد العاملين في مترو الأنفاق انخفض بنحو ألفي موظف منذ عام 2018، وأن أعضاءها يشعرون بالضغط الناجم عن ورديات العمل الصعبة.

إيران: إضراب 4000 عامل ألمنيوم إيراني

دخل نحو 4000 عامل في شركة أراك للألمنيوم الإيرانية يومهم الثالث والأربعين على التوالي من الإضراب يوم الأربعاء 9/11. يطالب العمال بتحسين ظروف العمل في الشركة المرتبطة بالدولة. أدى الإضراب، الذي بدأ في أوائل آب، إلى تعطيل عمليات شركة أراك، إحدى أكبر شركات إنتاج الألمنيوم في إيران. ويطالب العمال أيضاً بانتظام رواتبهم، وتحديث المعدات، ورفع معايير السلامة، ووضع حد لما يصفونه بالضغوط الأمنية، وتطبيق إصلاحات في تصنيف الوظائف. وأشار المضربون إلى بعض حالات الوفاة في مكان العمل خلال الفترة السابقة نتيجةً لعدم توفر معايير السلامة. وأكّد العمال استمرار إضرابهم حتى تحقيق مطالبهم، وحذّروا من امتداد الاحتجاجات إلى خارج المصنع إذا استمرت الإدارة في تجاهل مخاوفهم. من جهتها، وجّهت إدارة الشركة اتهاماتٍ أمنيةً ضدّ العمال المضربين.

مونتريال: إضراب عمال شركة النقل

بعد ثلاثة أشهر من إضراب استمر تسعة أيام وأثر بشدة على مستخدمي الطرق في جميع أنحاء مونتريال، أعلنت شركة النقل في مونتريال أنها طلبت زيادة وتيرة الاجتماعات على طاولة المفاوضات، حيث يخطط عمال الصيانة لديها للإضراب للمرة الثانية. ووفقاً لنقابتهم، نقابة النقل في مونتريال، لديها تفويض بالإضراب من 22 سبتمبر/أيلول إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل إذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاقية جماعية. وقالت النقابة في بيان لها يوم الثلاثاء 9/11: «في حين اتخذت النقابة خطوات لمعالجة مخاوف إدارة النقل والمواصلات، فإنها تستنكر موقف صاحب العمل المتصلب». وتابعت: «إذا أرادت إدارة النقل والمواصلات تسريع وتيرة عملها، فنحن مستعدون لذلك منذ فترة طويلة». وأكدت أن الإضراب لا يزال وسيلة ضرورية لدفع إدارة النقل والمواصلات إلى التخلي عن موقفها المتصلب على طاولة المفاوضات.

الولايات المتحدة: عمال فندق «هيلتون أمريكاز-هيوستن» يمددون إضرابهم

أعلن مسؤولو النقابة يوم الثلاثاء 9/10 أن مئات من عمال فندق هيلتون أمريكاز–هيوستن المضربين سيواصلون اعتصامهم حتى 20 سبتمبر/أيلول، مما يمثل تمديداً لمدة أحد عشر يوماً للإضراب الذي وصفوه بالتاريخي. هذا وقد بدأ الإضراب في 1 سبتمبر/أيلول، وكان من المقرر أن ينتهي يوم الثلاثاء 9/10. ووفقاً للمنظمين، يُعد هذا أول إضراب لعمال الضيافة من نوعه في تاريخ تكساس الحديث. وقال مسؤول نقابة «يونايت هير» إن العمال يطالبون بأجر قدره 23 دولاراً في الساعة، بينما الأجر الأساسي الحالي يبلغ 16,50 دولاراً. وأضاف أن الإدارة عرضت حتى الآن زيادة فورية قدرها دولار واحد. وأضاف المتحدث عند بدء الإضراب: «ما زلنا ملتزمين بالتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق عادل ومعقول يعود بالنفع على كل من أعضاء فريقنا الكرام والفندق».

تَعهُّدٌ وتعجيز وتطفيش بطعم التسريح

ما زالت تداعيات أساليب التنفيذ لقرار الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء رقم 3352/ص في الفقرة الخاصة بإنهاء الإجازات المأجورة تتوالى، وذلك في ظل غياب الإجراءات التنفيذية الضابطة له، والتي من شأنها إلزام جميع الجهات الحكومية ليس بتنفيذه فحسب بل وبإجراءات وأسلوب هذا التنفيذ. فالالتفاف عليه من جهات عديدة ما زال مستمراً، وظهرت اختراعات واجتهادات لم يعد يصلح القول عنها بأنها بريئة أو موضوعية وتصب في الصالح العام للجهة الحكومية المصدرة له، بل يمكن القول إن وراء الأكمة ما وراءها، وإن القرار بحد ذاته لم يكن على قياسهم. فبعد كل تلك الأشهر والقرارات والسلوكيات التي شهدناها، نستطيع القول بأن الهدف منذ البداية وحتى اليوم لم يكن إلا إنهاء عمل أكبر وأوسع عدد ممكن من موظفي وعمال القطاع العام بشكل قانوني إذا أمكن ذلك، وتجاوزات قانونية إذا تعذّر الخيار الأول، وبالتطفيش والتعجيز إذا لم يفلح الخياران الأوليان. وإن كان من الطبيعي في السابق أن نقول إنها قلة دراية وارتجال، فهذا لم يعد صالحاً اليوم فقد «ذاب الثلج وبان المرج».

■ هاشم اليعقوبي

منذ بداية صدور القرارات المجحفة والتعسفية والتي بدأت بمعظمها شفهياً أو عبر مجموعات «الواتس آب»، سواء الفصل أو عدم تجديد العقود والإجازات القسرية وغيرها، تلمّس العاملون المتضررون من جملة هذه القرارات نوايا إنهاء عملهم وبأنه الهدف الأساسي وإن تعددت الذرائع والحجج، خاصة مع التمهيد المسبق بتصريحات شهيرة مثل الحديث عن «400 ألف موظف وهمي» وعن الموظفين الأشباح والترهل الوظيفي والفساد وإعادة الهيكلة والقطاع العام الإنتاجي الخاسر... وغيرها من التصريحات. وفعلياً قام العاملون بتقديم اعتراضات خطية وشفهية ومقابلات مع المسؤولين ثم حملات ونشاطات احتجاجية استمرت لأشهر عديدة قبل أن تنكفئ لاحقاً بعد التداعيات الأمنية التي حصلت في الساحل السوري. ولم تكن الاحتجاجات إلا إيماناً من العاملين بالهدف المبيَّت مسبقاً، لكنهم لجأوا للمسار الصحيح والمتعارف عليه، ومنعوا أنفسهم من الحكم على النوايا بل الأفعال، وسمعوا الوعود والعهود من هذا وذاك بدراسة واقعهم وعدم ظلمهم وبأنها مجرد إعادة هيكلة وتقييم ولن يُرمى بأحد إلى الطريق، والتغيير الحكومي قادم وستتم معالجة الملف جذرياً...إلخ. ولكن الذي حصل هو تراجع عن قرارات من جهة هنا وجهة هناك، ثم صدور قرارات فصل جديدة لجهات أخرى، وبقيت الأمور تدور في مكانها حتى جاء القرار الأخير الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية والمتضمن بفقرته العاشرة إنهاء الإجازات المأجورة في جميع الجهات الحكومية دفعة واحدة وبتاريخ محدد بدءاً من 1-9-2025. وفعلاً التزمت جهات حكومية بالقرار وقامت بتنفيذه، في حين قامت جهات أخرى بالبحث عن حلول تعفيها منه.

> **البلاد اليوم أحوج ما تكون للوحدة الوطنية والسلم الأهلي والذي لا يتحقق بالإضرار بمصالح الطبقة الأوسع والأهم في البلاد والتي لطالما كانت ضامنة لوحدة سورية والسوريين**

بدايتُه تعهُّد، نهايتُه فصل أو استقالة

التعهُّد الخطي أول الاجتهادات غير القانونية التي قامت بها الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، حيث وصفه العمال بأنه «صك إذعان» كونه تحت التهديد بالفصل. ويبدو أن هذا التعهد أعجبت به جهات أخرى ومنها وزارة الاقتصاد والصناعة، فمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومشاغل شركة الوسيم وغيرها من الجهات التابعة لها وضعوه شرطاً لتطبيق القرار وإنهاء الإجازات. ووجد العمال والموظفون أنفسهم في موقف جديد آخر لا يدرون ما يفعلون، وهذا ما ظهر جلياً في نقاشاتهم ومنشوراتهم ومراسلاتهم للنقابات والنقابيين والحقوقيين والإعلام، يسألون ويستفسرون: ماذا نفعل؟ هل نرفض فنُفصَل «من غير شي صوفتنا حمرا» أم نوقع ونضع أنفسنا في مجهول معروف مسبقاً؟ فبنود التعهد الخطي وطريقة صياغته مليئة بالألغام، فانطواء فحواه على «وضع نفسه تحت التصرف الكامل للجهة التابع لها والتعهد بالالتزام بتوجيهاتها وتعليماتها الإدارية النافذة تحت طائلة المسؤولية وفرض العقوبة القانونية، والموافقة على النقل لأي جهة عامة إذا اقتضت المصلحة العامة وفق تقديرات الإدارة المختصة، والتعهد بالموافقة على أي إجراء نقل تقوم به الجهة العامة وفق نص المادة 136 من قانون العاملين الأساسي 50»، مع اختتام التعهد الخطي بأن الموقع عليه يدرك أن أي مخالفة قانونية للأنظمة والتعليمات المكتوبة والمعلنة سابقاً وليس فقط لمضمون التعهد ستعرضه للمساءلة الإدارية والقانونية وفقاً للأنظمة واللوائح النافذة وطبقاً للإجراءات القانونية الواجبة... كلّ ذلك يجعل هامش الحرية الوحيد فيه يراوح ما بين العجز عن تطبيق ما تعهد به وما بين تقديم استقالته مكرهاً.

عمال نسيج جبلة والدفع باتجاه الاستقالة

من الأمثلة التي توضح طرق بعض الجهات بتعجيز العمال ما حصل مع آلاف عمال النسيج في جبلة، فبعد إنهاء الإجازة وطلب الدوام اليومي منهم، أوقفت المواصلات الخاصة بهم من وإلى معاملهم وشركاتهم بحجة تقنين النفقات. وهذا إجراء تعجيزي كون أجور المواصلات ستكلفهم رواتبهم إن لم نقل أكثر، فأغلبيتهم يسكن في مناطق ريفية بعيدة عن أماكن عملهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالزيادة لم تشملهم وفق المرسوم الخاص بالزيادة كونهم مصنفين مع أصحاب الإجازة المأجورة، وبالتالي لا تتجاوز رواتبهم 300 ألف ليرة. أضف على ذلك التأخر المتكرر بقبض رواتبهم. وبحسبة بسيطة تصبح الاستقالة الخيار الأقل شراً، وخياراً يتم دفعهم إليه دفعاً. وهذا إن حصل فهو يعني ضياع حق جديد يتمثل بأنهم في حال قدموا استقالتهم وأخذوا براءة ذمة، فراتبهم المسجل بالتأمينات الاجتماعية سيكون دون الزيادة المستحقة التي حرموا منها دون سبب حكيم. وهذا ما حصل أيضاً مع عمال القطاع النسيجي في دمشق وغيرها من المواقع والجهات والمديريات. وكأن المواصلات والنقل المؤمن للعمال إجراء ترفيهي أو مكافأة يمكن القفز فوقها. ويبدو بأن أصحاب القرار في تلك الجهات الحكومية يصرّون على إنهاء عمل أكبر عدد ممكن من العمال إمّا لتوظيف أحد غيرهم، أو لتخفيف النفقات، أو للتماشي مع الخصخصة الموعودة التي يحلمون بها ليلاً ونهاراً.

إن استمرار التعاطي مع الطبقة العاملة بعقلية التاجر ورأس المال يُخرج الحكومة من دورها المناط بها، ويجعلها تنحرف عن مهامها ومسؤولياتها الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، وتتحول من راعٍ مسؤول عن رعيته لرب عمل «ما بشوف غير مصلحتو». هذا على فرض أنها بسياساتها هذه تلبي مصالحها، وهذا ما لا نظنه، فالبلاد اليوم أحوج ما تكون للوحدة الوطنية والسلم الأهلي، والذي لا يتحقق بالإضرار بمصالح الطبقة الأوسع والأهم في البلاد والتي لطالما كانت ضامنة لوحدة سورية والسوريين. وليس من المنطق أن تطالب الحكومة بالوقت اللازم كي تفي بوعود التحسن المعيشي والخدمي، ولكنها ببضعة أسابيع وبعجالة وتسرُّع تتحفنا بقرارات تضرب فيها معيشة مئات آلاف العمال وعائلاتهم.

التراجع وكسر تابو «الهيمنة»

ثمة تحولات عميقة وواسعة في الرأي العام العالمي حول ما يجري في العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد، فلسطين وقضيتها العادلة، بدأت تظهر بوضوح خلال الفترة القصيرة السابقة، وطالت مجالات عديدة ومختلفة ومن أبرزها الصناعة الثقافية.

■ إيمان الذياب

هذه الصناعة التي لعبت ولعقود دوراً في تكريس بنية ثقافية محددة وساهمت في استعمار العقول والمخيلة الجماعية وغذت نزعات وروايات لتبرير حملات ومحاولات الهيمنة الغربية على العالم، فبررت الاحتلال والعنف والتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ للشعوب والبلدان المستهدفة. تشهد اليوم هذه الصناعة مثلها مثل بقية المجالات الأخرى في العالم الغربي حالة من التراجع، تظهر في تصدع «التابوهات المطلقة» التي أنتجتها مؤسسات الهيمنة وعممتها لعقود.

فقد بدأت تظهر ضمن البنية الصناعية لهوليوود نفسها، مجموعات وكيانات مقاومة للهيمنة التقليدية. منها مجموعة «عمال السينما من أجل فلسطين»، وهو تحالف من العاملين المؤيدين لفلسطين في قطاعَي السينما والتلفزيون، ونظمت المجموعة سلسلة من الاعتصامات والاحتجاجات أمام مقرات أكاديمية الأوسكار وغيرها. كما وقّع أكثر من 1200 من صُنّاع السينما والتلفزيون حول العالم في بداية شهر أيلول الجاري– بينهم فائزون بجوائز الأوسكار والبافتا والإيمي والسعفة الذهبية – على عريضة تعهّدوا فيها بعدم التعاون مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية المتورطة في الإبادة الجماعية ونظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين.

ورغم أن هوليوود كمؤسسة لا تزال تميل إلى الاصطفاف القديم، ومازال «قول لا» صعباً، حيث إن مراكز القوى فيها – من استوديوهات ضخمة وشركات إنتاج كبرى ممولة ومدعومة من اللوبيات الصهيونية، ما زالت تهيمن على القرار فيها، ولكن التوازن اختلّ، فالسردية الصهيونية المهيمنة لوحدها لعقود تراجعت، وتجرأ نجوم كبار على توقيع بيانات تُسمّي الإبادة باسمها، وظهرت مبادرات ونقابات وأصوات ترفض الهيمنة والعبث بالوعي، وبدأ يتشكل وعي جديد يسمع الفلسطيني وهو يروي قصته. ويتضح أكثر فأكثر أن المخيلة التي طالما استُعمِرت لم تعد قابلة للإخضاع بالطريقة ذاتها.

شيء من التاريخ

لم تكن علاقة هوليود بالمشروع الصهيوني سوى تعبير عن شبكة متداخلة من المصالح الاقتصادية والثقافية. في أربعينيات القرن الماضي وتحديداً في عام 1947، نُشر إعلان على صفحة كاملة في مجلة Variety – المجلة الرئيسية لصناعة السينما – يحيّي فيه جهود الرئيس الأمريكي هاري ترومان للضغط على بريطانيا من أجل السماح بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد وقع على ذلك الإعلان كوكبة من نجوم هوليوود آنذاك، منهم المغني فرانك سيناترا، والممثل همفري بوغارت، وبيتي ديفيس، وفينسنت برايس، والمخرج وليام وايلر وغيرهم، ومهد الإعلان لتبني أفكار المشروع الصهيوني بين أوساط هوليوود. يوضح المؤرخان توني شو وجيورا غودمان في كتابهم «تاريخ هوليوود وإسرائيل»، الصادر عن جامعة كولومبيا في آذار 2022، أنه مع تزايد دعم الصهيونية في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، ومع اقتراب قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، بدأت شركات هوليوود العملاقة تتجه نحو هذه القضية، وظهرت نشاطات علنية لهوليوود في دعم الصهيونية. قامت هوليوود بصياغة سردية لاحتلال فلسطين عبر أفلام قصيرة وعروض مسرحية جوالة موّلها نجوم السينما، جرى فيها تصوير إرهاب العصابات الصهيونية المسلحة بحق الفلسطينيين على أنه دفاع «يهودي مشروع» عن النفس. وقد قام الكاتب والمخرج بن هكت بالتعاون مع الناشط الصهيوني بيتر بيرغسون بدور محوري في الضغط على الأستوديوهات للتبرع بالأموال لصالح العصابات الصهيونية، وحثّ كبار المنتجين على ممارسة نفوذهم السياسي في واشنطن لدعم قيام دولة يهودية في فلسطين «والسماح فوراً بدخول مئات آلاف اليهود» إلى فلسطين. لم يقتصر الدعم حينها على السينمائيين اليهود؛ فإلى جانب غولدوين ووايلر، وقّع رئيس شركة فوكس آنذاك سبايروس سكورس على إعلانات في الصحف تطالب بريطانيا بالرضوخ للمطالب الصهيونية. كما قام بعض المشاهير حينها، أمثال همفري بوغارت، وبيتي ديفيس، وفرانك سيناترا، برعاية فعاليات لجمع التبرعات في لوس أنجلوس لدعم إقامة دولة الاحتلال في فلسطين.

انطلقت على مدار عقود سلسلة من الإنتاجات السينمائية الضخمة التي قدّمت الرواية الصهيونية كحقيقة تاريخية ورومانسية في آن

و لم يرد أي ذكر لنكبة الشعب الفلسطيني؛ حينها فقد تجاهلت الصناعة بالكامل مأساة تهجير 750 ألف فلسطيني وتدمير أكثر من 500 قرية خلال 1947–1948، بل على العكس فما إن أعلن قيام دولة الاحتلال الصهيوني حتى تعمّقت الروابط بين هوليوود والكيان فقد سارعت إسرائيل إلى تقديم حوافز سخية لجذب الإنتاج الأمريكي، من إعفاءات ضريبية إلى تسهيلات لوجستية وتصاريح تصوير في مواقع تاريخية، فكانت صحراء النقب والقدس، بالنسبة لصنّاع الأفلام، مكاناً مثالياً لإنتاج أفلام العهد القديم، خاصة مع ازدهار موجة الأفلام الملحمية الدينية في الخمسينيات. وصار هناك ما يشبه التواطؤ بين هوليوود والكيان المحتل، تواطؤ مصلحة كرّسته المصالح الاقتصادية للطرفين، فدولة الاحتلال كانت تحتاج العملة الصعبة والاستثمارات الأجنبية، ومؤسسة هوليوود رأت في أرض فلسطين تحت الاحتلال سوقاً واعدة ومواقع تصوير حقيقية للأساطير التوراتية التي كانت رائجة حينها

علاقة عضوية مباشرة

يوضح طوني شو وجيورا غودمان في كتابهما أن الكيان أولى، منذ البداية، أهمية خاصة لهوليوود في استراتيجيتها الدعائية هاسبارا «Hasbara»، سواء على الشاشة أو خلف الكواليس، وسرعان ما حولتها إلى أداة ناعمة للدعاية للصهيونية على المستوى العالمي. وكلمة هاسبارا في العبرية تعني حرفياً «توضيح» أو «شرح»، وهي تمثل جهداً سياسياً منظّماً لترجمة الدعاية الصهيونية إلى مفاهيم يفهمها العالم الغربي، وتعزيز صورة «إسرائيل» في أعين الغربيين وخصوصاً الأمريكيين.

أدرك القادة الصهاينة باكراً أن ربط روايتهم برموز الثقافة الشعبية الأمريكية سيكون سلاحاً فعالاً في كسب التأييد. وشكلت هوليوود، منذ قيام الكيان، بؤرة مركزية للدعاية الإسرائيلية، سواء عبر القصص التي تُروى على الشاشات أو عبر علاقات لوبي الكواليس بين منتجي هوليوود وقادة إسرائيل.

وانطلقت، على مدار العقود اللاحقة، سلسلة من الإنتاجات السينمائية الضخمة التي قدّمت الرواية الصهيونية كحقيقة تاريخية ورومانسية في آن. منها أفلام عديدة كفيلم «سيف في الصحراء» وفيلم Juggle The الذي حاول أن يرسم دراما إنسانية عن لاجئ يهودي نجا من المحرقة ليجد ملاذه في فلسطين المحتلة. وقد صور هذا الفيلم جزئياً في قرية «إقرت» الفلسطينية، بعد خمسة أعوام فقط من تهجير أهلها وتدمير بيوتهم على يد العصابات الإسرائيلية عام 1948.في مفارقة مأساوية حيث استخدم طاقم الفيلم أنقاض «إقرت» الحقيقية كخلفية للتصوير، متجاهلاً مأساة أصحاب الأرض الفعليين.

تغير ملحوظ

بينما غابت الرواية الفلسطينية تماماً عن شاشة هوليوود لعقود. ولم يُسمح لصوت داعم لفلسطين أن يروي حكايتهم، ومن تجرأ على محاولة ذلك جوبه بحملات قمع وترهيب، مارسته الدوائر الصهيونية في هوليوود لإسكات أي تعاطف مع الفلسطينيين أو انتقاد لإسرائيل.

لكن اليوم نشهد وضعاً مختلفاً، فبعد أن تدفّقت صور آلاف الفلسطينيين من الأطفال والنساء، على هواتف الناس، بما فيهم المشاهير. كسرت فظائع الاحتلال وممارساته الوحشية جدار الدعاية الذي طالما برّر كل أفعال إسرائيل تحت شعار «الدفاع عن النفس» إلى حد بعيد.

في البداية كانت مجرد مبادرات فردية شجاعة لقلة من المثقفين والأكاديميين... إلخ. ولكنها سرعان ما تحوّلت إلى خطوات جماعية أوسع، ففي أيار 2025، مثلاً، وقّع أكثر من 370 فناناً ومخرجاً خطاباً مفتوحاً يندد بالإبادة الجماعية في غزة، واليوم انضم فنانون وناشطون من 44 دولة ضمن أسطول الصمود العالمي، وعشرات السفن المحمّلة بالمساعدات الإنسانية في محاولة لكسر الحصار عن شعب غزة في أضخم تحدٍّ مدني للحصار الإسرائيلي.

رفعُ عقوباتٍ مع وقفِ التنفيذ...

«في هذه المادة، نقدم ملخصاً مكثفاً لمجمل الإجراءات المتعلقة بالعقوبات التي اتخذتها الدول الغربية خلال الأشهر التسعة الماضية».

■ ريم عيسى

بعد مرور أكثر من تسعة أشهر منذ هروب بشار الأسد، ما زالت العقوبات المفروضة على سورية من قبل الغرب، وبالأخص من قبل الولايات المتحدة، كما كانت وقتَ بشار الأسد، عبئاً على كاهل الشعب السوري، وأداة أساسية في تعميق معاناته في مختلف القطاعات الاقتصادية وعدة قطاعات أخرى، بما فيها قطاع التعليم والصحة، وجوانب أخرى من الحياة، مثل: الأمور المالية والتقنية. كل ذلك لا يعفي السلطة الحالية من مسؤوليتها في اعتماد سياسات تزيل بعض هذه الصعوبات باستخدام الموارد المحلية المتاحة– الطبيعية منها والبشرية– الأمر الذي لم يحصل بعد بشكل جدّي.

عودة إلى العقوبات الغربية، فهي ما تزال تُستخدم كأداة ابتزاز أساسية، على الرغم من أن الجهات التي فرضتها، ربطتها بالنظام السابق وبشخصيات منه، ما يعني أن زوالها كان يجب أن يكون «تحصيل حاصل»، إلا أنها ما زالت قائمة، وما زالت آثارها السلبية تضر بشكل أساسي الشعب السوري، كما كانت سابقاً، وكما ستبقى في حال عدم رفعها وعدم تغيّر السياسات الداخلية.

إضافة إلى ذلك، منذ سقوط السلطة السابقة، بدأت الدول الغربية بالحديث الكثيف عن رفع العقوبات، بل أقدم بعضها على خطوات، أو أصدر قرارات برفع العقوبات، دون اتخاذ خطوات ملموسة، أو ذات تأثير ملموس على الاقتصاد والوضع المعيشي الذي يستمر بالتدهور.

التغييرات التي جرت حتى الآن... كقرارات

من المفيد البدء بالنظر إلى ما حصل حتى الآن، سواء كخطوات أو تصريحات بالنيّة عن اتخاذ خطوات متعلقة بالعقوبات المفروضة على سورية.

أولاً: الاتحاد الأوروبي

24 شباط 2025 – قرر المجلس الأوروبي تعليق عدد من الإجراءات التقييدية في سورية، ووفق التصريح، أتى «القرار في إطار جهود الاتحاد الأوروبي لدعم عملية انتقال سياسي شاملة في سورية، والتعافي الاقتصادي السريع، وإعادة الإعمار، وتحقيق الاستقرار». وبالتحديد قرر المجلس، «تعليق التدابير القطاعية في قطاعي الطاقة– بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء– والنقل؛ إزالة خمسة كيانات– البنك الصناعي، بنك التسليف الشعبي، بنك الادخار، البنك التعاوني الزراعي، والخطوط الجوية العربية السورية– من قائمة الكيانات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية، وكذلك السماح بتوفير الأموال والموارد الاقتصادية للبنك المركزي السوري؛ وإدخال بعض الإعفاءات على حظر إقامة علاقات مصرفية بين البنوك والمؤسسات المالية السورية داخل أراضي الدول الأعضاء، للسماح بالمعاملات المرتبطة بقطاعي الطاقة والنقل، وكذلك المعاملات اللازمة للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار؛ وتمديد تطبيق الإعفاء الإنساني الحالي إلى أجل غير مسمى؛ وإدخال إعفاء للاستخدام الشخصي لحظر تصدير السلع الكمالية إلى سورية».

20 أيار 2025 – أعلن المجلس الأوروبي في تصريح له، «بعد سقوط نظام الأسد، اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً تدريجياً وقابلاً للعكس لدعم المرحلة الانتقالية والتعافي الاقتصادي في سورية. في شباط، علّق الاتحاد الأوروبي بعض عقوباته الاقتصادية. وتماشياً مع هذا النهج، يعلن الاتحاد الأوروبي قراره السياسي برفع عقوباته الاقتصادية عن سورية... سيُبقي الاتحاد الأوروبي على العقوبات المفروضة على نظام الأسد، تماشياً مع دعوته للمساءلة، بالإضافة إلى العقوبات القائمة على أسس أمنية، بما في ذلك الأسلحة والتقنيات التي قد تُستخدم للقمع الداخلي. إضافةً إلى ذلك، سيُطبّق الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية إضافية مُستهدفة ضد منتهكي حقوق الإنسان، ومَن يُؤججون عدم الاستقرار في سورية... وسيواصل المجلس النظر في مسألة التدابير التقييدية والعقوبات في سياق سورية».

العقوبات الغربية ما تزال تُستخدم كأداة ابتزاز أساسية على الرغم من أن الجهات التي فرضتها ربطتها بالنظام السابق وبشخصيات منه

28 أيار 2025 – أعلن المجلس الأوروبي في تصريح له، أنه «اعتمد قرارات قانونية ترفع جميع القيود الاقتصادية المفروضة على سورية، باستثناء تلك المبنية على دواعٍ أمنية. يُضفي هذا القرار طابعاً رسمياً على القرار السياسي المُعلن عنه في 20 أيار... كما رفع المجلس 24 كياناً من قائمة الاتحاد الأوروبي للجهات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية. ومن بين هذه الكيانات بنوك، منها: مصرف سورية المركزي، وشركات تعمل في قطاعات رئيسية لإنعاش الاقتصاد السوري، مثل: إنتاج النفط وتكريره، والقطن، والاتصالات، بالإضافة إلى وسائل إعلام وتلفزيون».

ثانياً: الولايات المتحدة

6 كانون الثاني 2025 – أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية الترخيص العام رقم 24 لسورية، لتوسيع نطاق التصاريح للأنشطة والمعاملات في سورية، وبموجب الترخيص يُسمح ببعض المعاملات المحظورة بموجب العقوبات القائمة– على سبيل المثال: المعاملات المتعلقة بالخدمات العامة الأساسية، والطاقة، والمساعدات الإنسانية– لفترة ستة أشهر من تاريخ إصدار الرخصة. وفق التصريح الذي صدر حول هذا الترخيص، فإنه يهدف إلى «المساعدة في ضمان عدم عرقلة العقوبات للخدمات الأساسية واستمرارية وظائف الحكم في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك توفير الكهرباء والطاقة والمياه والصرف الصحي».

23 أيار 2025 – أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية الترخيص العام رقم 25 لسورية، بهدف تخفيف العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري، وبموجب التصريح حول صدور الترخيص، أتى ذلك «بما يتماشى مع إعلان الرئيس بوقف جميع العقوبات المفروضة على سورية». وفقاً للتصريح، «يُجيز الترخيص المعاملات المحظورة بموجب لوائح العقوبات السورية، مما يرفع العقوبات فعلياً عن سورية، وسيُتيح الترخيص استثمارات جديدة وأنشطة في القطاع الخاص، بما يتماشى مع استراتيجية الرئيس «أمريكا أولاً». وتُصدر وزارة الخارجية الأمريكية في الوقت نفسه إعفاءً بموجب قانون قيصر، مما يُمكّن شركاءنا الأجانب وحلفاءنا والمنطقة من إطلاق العنان لإمكانات سورية بشكل أكبر. ويُمثل هذا جزءاً واحداً فقط من جهد حكومي أمريكي أوسع نطاقاً، لرفع هيكل العقوبات بالكامل المفروض على سورية بسبب انتهاكات نظام بشار الأسد».

23 أيار 2025 – في تصريح صحفي، قال وزير الخارجية الأمريكي: «تنفيذاً لوعد الرئيس بتخفيف العقوبات عن سورية، أصدرتُ إعفاءً لمدة 180 يوماً من عقوبات قانون قيصر الإلزامية، وذلك لضمان عدم عرقلة العقوبات لقدرة شركائنا على الاستثمار في دعم الاستقرار، ودفع جهود التعافي وإعادة الإعمار في سورية. ستُسهّل هذه الإعفاءات توفير الكهرباء والطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي، وتُمكّن من استجابة إنسانية أكثر فعالية في جميع أنحاء سورية».

30 حزيران 2025 – أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في تصريح لها، أن «الرئيس أمر برفع العقوبات عن سورية... وتأتي إجراءات وزارة الخارجية اليوم تنفيذاً للأمر التنفيذي التاريخي للرئيس ترامب الصادر في 30 حزيران 2025، والمتعلق بـ «إلغاء العقوبات المفروضة على سورية».» وأوضح التصريح: أن «العقوبات الأمريكية التي لا تزال سارية تُعدّ أداةً لتعزيز محاسبة الأسد وأعوانه، وكل من يسعى لزعزعة استقرار سورية أو المنطقة. وهي تستهدف الآن فقط الأفراد والكيانات التي تُمثّل أسوأ ما في النظام السابق، أو المتورطين في سلوكيات خبيثة، مثل: الاتجار بالمخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، أو أنشطة إيران ووكلائها». وبموجب الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس الأمريكي، تم إنهاء برنامج العقوبات على سورية اعتباراً من 1 تموز 2025.

تقييم عملي خلال تسعة أشهر

التغييرات الفعلية... مقارنة الأقوال بالأفعال

قرار المجلس الأوروبي في تاريخ 24 شباط 2025: ترافق القرار مع لائحة المجلس التي تُعدّل إطار العقوبات، وتم بموجبه السماح قانونياً للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص باستئناف أنشطتها في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات المصرفية التي كانت محظورة سابقاً، ولكن بقيت الدول ملزمة باحترام الحظر المفروض على تجارة الأسلحة، والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وتقنيات المراقبة، وتجميد أصول بعض الأشخاص والكيانات التي بقيت مدرجة، كما أصبحت الإعفاءات الإنسانية غير محددة المدة، أي يجب على الدول الأعضاء تطبيقها في قرارات الترخيص.

من حيث التنفيذ، دخل التعليق حيز التنفيذ تلقائياً في جميع الدول الأعضاء فور نشره في الجريدة الرسمية. كان بإمكان البنوك وشركات الطاقة وشركات الطيران استئناف العمل من الناحية الفنية، لكن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص كانت حذرة– فقد أدت مخاوف تتعلق بالتأمين والامتثال والمخاطر السياسية إلى إبطاء الإقبال. **وضع التنفيذ: جزئي.**

قرار المجلس الأوروبي في تاريخ أيار 2025: رافق القرار لائحةً تُلغي الحظر السابق بموجب العقوبات، وبموجبه على الدول الأعضاء رفع الحظر المفروض على المعاملات التجارية والمالية في القطاعات التي كانت مقيدة سابقاً. كما أنها مُلزمة بمواصلة تطبيق العقوبات المُستهدفة– حظر الأسلحة، والأشخاص والكيانات المدرجة في القائمة، وقيود السلع الثقافية.

من حيث التنفيذ، مع دخول القرار حيز النفاذ، رفعت جميع دول الاتحاد الأوروبي القيود قانونياً، ولكن عملياً، كانت النتائج متباينة من دولة إلى أخرى، حيث أصدرت بعض الحكومات– مثل فرنسا وألمانيا– إرشادات وطنية للشركات توضح الامتثال، لكن الشركات لا تزال مترددة في الالتزام دون ضمانات أمنية. **وضع التنفيذ: رسمي، ولكن جزئي بحكم الممارسة.**

الترخيص العام رقم 24 للخزانة الأمريكية في تاريخ 6 كانون الثاني 2025: بموجب الترخيص، والذي كان بموجب العقوبات القائمة، يستمر حظر التعامل مع سورية على الأمريكيين إلا بموجب رخصة؛ ووضع الترخيص 24 ترخيصاً مؤقتاً، إذ أصبح بإمكان الأمريكيين المشاركة بشكل قانوني في معاملات محددة– مثل: المساعدات الإنسانية، والطاقة لتلبية الاحتياجات العامة، والعمل مع المجتمع المدني؛ وبموجب الترخيص فإن الأمريكيين ملزمين بالامتثال لمتطلبات نطاق العمل والإبلاغ.

أما بالنسبة للتنفيذ، فقد دخل الترخيص العام حيز التنفيذ فور صدوره، ويمكن للأمريكيين الاعتماد عليه، ولكن من حيث التطبيق العملي، استخدمت المنظمات غير الحكومية الترخيص، لكن العديد من المؤسسات المالية ظلت حذرة، مما حدّ من الإعفاء الفعلي. **وضع التنفيذ: محدود جداً.**

الترخيص العام رقم 25 للخزانة الأمريكية في تاريخ 23 أيار 2025: وكان هذا الترخيص أوسع من الترخيص العام رقم 24، فيما يتوافق مع أمر الرئيس. بموجب الترخيص، تم السماح بأغلب المعاملات التي كانت محظورة سابقاً بموجب برنامج العقوبات المفروض على سورية؛ ولكن لا يزال المواطنون الأمريكيون ملزمين بتجنب التعامل مع الأشخاص والكيانات المحظورة بموجب برامج أخرى– مثل: مكافحة الإرهاب والمخدرات.

أما بالنسبة للتنفيذ: فقد تم التنفيذ قانونياً ودخل الترخيص حيز التنفيذ فور صدوره؛ كما أصبح للبنوك والشركات الأمريكية مسار قانوني للعمل. من حيث التطبيق العملي، بدأت بعض الجهات التجارية الفاعلة في إعادة التفاعل– في قطاع الاتصالات والسلع الأساسية، لكن الاستثمارات الكبيرة لا تزال متوقفة بسبب خطر عدم الاستقرار. **وضع التنفيذ: محدود جداً.**

الأمر التنفيذي الرئاسي وبيان وزارة الخارجية في تاريخ 30 حزيران 2025: تم بموجبه إنهاء العقوبات المفروضة على سورية قانونياً، وألزم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية إلغاء لوائح العقوبات المفروضة على سورية؛ ولم يعد الأشخاص الأمريكيون ممنوعين من إجراء معاملات بموجب برنامج العقوبات على سورية؛ ولكن يبقى الالتزام بالامتثال للتصنيفات المستهدفة بموجب برامج أخرى وقوانين لم يتم رفعها ولا يمكن أن يتم رفعها إلا من قبل الكونغرس.

أما بالنسبة للتنفيذ: فقد تم التنفيذ قانونياً، حيث أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إشعارات إلغاء، وأزال الأفراد والكيانات المحظورة بموجب برنامج العقوبات على سورية. من حيث التطبيق العملي، فإن الشركات الأمريكية ما زالت حذرة؛ ولا تزال البنوك تفحص المعاملات بشكل معمق بحثاً عن مخاطر تداخل العقوبات. **وضع التنفيذ: محدود جداً.**

قانون قيصر ما زال حيّاً

كان من المقرر أن ينتهي قانون قيصر في كانون الأول 2024، ولكن تم تجديده من خلال قانون تفويض الدفاع الوطني «NDAA» للسنة المالية 2025، وبالتالي فإن القانون لا يزال ساري المفعول. قُدّمت مشاريع قوانين إلى الكونغرس لإلغاء قانون قيصر: مشروع القانون رقم 3941 لإلغاء قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية، والذي قُدّم في مجلس النواب في 12 حزيران 2025؛ ومشروع القانون رقم 2133 لإلغاء مماثل في مجلس الشيوخ، قُدّم في 18 حزيران 2025. لا تزال مشاريع قوانين الإلغاء هذه في مراحلها الأولى– قُدّمت وأُحيلت إلى اللجان. وحتى الآن، لا يزال إقرارها غير مؤكد.

حتى مع إلغاء العديد من صلاحيات العقوبات الخاصة بسورية والإعفاء منها، لا تزال بعض عقوبات قانون قيصر– خاصة العقوبات الثانوية المفروضة على الأشخاص غير الأمريكيين الذين يتعاملون مع الحكومة السورية– ساريةً من الناحية الفنية، ما لم يُعلّق ذلك صراحةً. كما لا تزال ضوابط التصدير ومتطلبات الترخيص قائمة إلى حد كبير: لم يُخفّف مكتب الصناعة والأمن جميع قيود ضوابط التصدير بشكل كامل بعد. ومن المرجح أن بعض المواد شديدة الحساسية– مثل: المواد ذات الاستخدام المزدوج، أو المواد العسكرية– لا تزال خاضعة للرقابة.

علاوة على ذلك، لم يتم حتى الآن رفع تصنيف سورية كدولة راعية للإرهاب؛ ويجري إجراء المراجعة بموجب الأمر التنفيذي، ولكن لم يتم تنفيذ أي تغيير نهائي حتى الآن، وهذا التصنيف أيضاً له تداعياته القانونية على الجوانب الاقتصادية.

طريقة عمل الحكومة الأمريكية تخالف المبدأ المتعارف عليه بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته حيث أنه في الممارسة الجهة مدانة حتى تثبت براءتها

الخلاصة:

تم إنفاذ الالتزامات القانونية رسمياً من قبل المؤسسات والجهات الحكومية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تم نشر جميع عمليات التعليق والإلغاء والتراخيص والإلغاء بشكل رسمي وهي ملزمة.

التنفيذ من الناحية العملية ما زال جزئياً، فالشركات والمنظمات غير الحكومية والبنوك حذرة جداً في التعامل مع أي شيء له علاقة بسورية، حيث إن خطر إعادة فرض العقوبات وعدم الاستقرار الأمني وقضايا السمعة ما تزال تلوح أمام الجهات الرسمية والشركات وحتى الأفراد، ما يجعلها تتردد في العمل مع / في سورية.

بكلام آخر: القانون نظرياً يتم تنفيذه، ولكن تأثيره الاقتصادي والإنساني الكامل لم يتحقق بعد.

بالتحديد في حالة الولايات المتحدة، ما زالت هناك الكثير من العقوبات واستثناءات على الاستثناءات، التي تجعل محاولة العمل في / مع سورية أو جهات سورية مسألة شاقة، تدفع العديد من الجهات إلى عدم الخوض فيها. إضافة إلى ذلك، ما زال العمل في / مع سورية أو جهات سورية، حتى وإن كان وفق القرارات مسموح به، إلا أن التخوف المشروع للكثير من الجهات من أن تكون أعمالها خاضعة لقانون آخر لم يتم رفعه بعد، والعبء المادي والقانوني أكبر من أي فائدة يمكن أن تحرزها، يجعلها غير راغبة بالخوض في التجربة، وبالأخص، أن طريقة عمل الحكومة الأمريكية تخالف المبدأ المتعارف عليه بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، حيث أنه في الممارسة الجهة مدانة حتى تثبت براءتها، ما يعني أن أي جهة تريد العمل في سورية، عليها الحصول على تراخيص أو موافقة، أو على الأقل تقوم بذلك لتحمي نفسها، ما يعني أن هناك عبئاً مادياً وقانونياً إضافياً، يُثني الكثير من الجهات والأشخاص عن العمل مع / في سورية.

ما يزال موضوع «الاستخدام المزدوج» عنصراً أساسياً في الحد من دخول بعض المواد الطبية والأساسية في صناعة الأدوية إلى سورية، الأمر الذي من المفترض أن يكون ضمن الاستثناءات الإنسانية، التي من الوضوح تأتي في درجة أخفض من الالتزامات بموجب العقوبات.

القانون الضريبي الجديد... إعفاءات بالجملة

أعلن وزير المالية في الحكومة الانتقالية، محمد برنية، في منشور على منصة «لينكد إن»، عن الانتهاء من مشروع قانون الضريبة على الدخل، وأوضح أن القرار يأتي في إطار تحويل وزارته من وزارة «جباية وقهر» إلى وزارة «تنمية وبناء وشراكة».

■ فرح شرف

تتسم مسودة القانون، بالشكل العام، بالبساطة مقارنة بالقانون الضريبي السابق والمُعدّل عام 2023، والذي اتسم بالتعقيد، ولكن لا يبدو أنه يحمل حلاً ناجعاً للتحديات الاقتصادية المستفحلة، بل بالأحرى هو نتاج طبيعي، بل وتكريس، للتناقضات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصادي السوري.

بين القديم والجديد

تبرز في القانون الجديد عدة ملامح، من أبرزها غياب ضرائب تصاعدية، حيث يعتمد على شرائح ثابتة حسب نوع النشاط، بعكس القانون القديم الذي اعتمد مبدأ الشرائح التصاعدية حسب مستوى الربح للأفراد والشركات، والتي تبدأ من 10% وصولاً إلى 25% على الربح الصافي الذي يتجاوز 500 مليون ليرة، و15% على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، وصولاً إلى 35% على الأرباح التي تحققها شركات استثمار النفط والغاز.

وإن كان الشكل الجديد أكثر بساطة، إلا أن هذا قد يعني بأن شركة صناعية كبرى تحقق أرباحاً هائلة ستُعامل ضريبياً بالنسبة نفسها التي تُعامل بها منشأة صغيرة في القطاع ذاته «10% للصناعة والتعليم والصحة». والأجدى كان نظاماً يجمع بين نسبة ثابتة ومنخفضة على أصحاب الدخل المحدود، ونسب تصاعدية على أصحاب الأرباح.

بالمقابل تُثير الإعفاءات الواسعة التي يقدمها القانون الجديد تساؤلات حول المستفيدين الحقيقيين منها. فرفع الحد الأدنى المعفى من 3 ملايين ليرة، إلى 60 مليون ليرة، على الرغم من أنه يبدو إيجابياً في ظاهره، إلا أنه قد يصب في مصلحة كبار المكلفين الذين يستطيعون توجيه جزء كبير من أرباحهم إلى أنشطة مُعفاة أو منخفضة الضريبة، فيما لا يستفيد أصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر وملموس من هذه الإعفاءات.

ركيز مفرط على جذب الاستثمار

كذلك وسّع القانون الجديد من نطاق الإعفاءات لتشمل الزراعة والتصدير والاستثمار الأجنبي؛ صحيح أن جذب الاستثمار يعد محركاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، إلا أن الإعفاءات السخيّة الممنوحة له، ولبعض القطاعات المحددة، قد تُترجم إلى زيادة في أرباح المستثمرين من دون ضمانات كافية لتحسين أجور العمال أو زيادة حصتهم في الناتج المحلي.

أما أبرز أوجه القصور في القانون الجديد تمثّل في التجاهل التام لضريبة الثروة، والميراث، والأرباح الرأسمالية غير المنتجة «مثل المضاربات المالية والعقارية». وفي هذا إعفاء صريح لأصحاب الثروات الهائلة، بحيث لا تدخل الثروات المتراكمة في تمويل خزينة الدولة.

هل من خطة لتعويض الإعفاءات؟

للوهلة الأولى تبدو الإعفاءات منطقية، فمن خلال تخفيف العبء الضريبي يتم تشجيع الاستثمار، وتوسيع الشركات لنطاق أعمالها، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي، إلا أن هذه النظرة تواجه تحديات كبرى عند تطبيقها في سياق اقتصادي واجتماعي كالذي تعانيه سورية.

على الرغم من المظهر المتطور والمبسط للقانون الجديد إلا أنه يفتقر إلى نظام ضريبي تصاعدي يعد أساس العدالة الضريبية كما يفتقر إلى خطة تعويضية للإيرادات المفقودة

وبتقدير بسيط لقيمة هذه الإعفاءات، سنفترض وجود 100 ألف منشأة كانت تسدد ضريبة بمتوسط 5 ملايين ليرة سنوياً، فإن الإعفاءات الجديدة قد تخفض الإيرادات بمقدار 500 مليار. بالتالي، سينعكس فقدان هذا القدر من الإيرادات، وإن كان افتراضياً، على الإنفاق العام، بالأخص في المجالات الحيوية «التعليم، الصحة».

أصحاب الأجور و«التحفيز» الاقتصادي

إذا ما نظرنا إلى حصة أصحاب الأجور من الناتج المحلي، والتي لا تتجاوز 9,2%، نرى استغلالاً مباشراً، يزداد عبره نصيب أصحاب الأرباح، ويُستكمل هذا الاستغلال المباشر بمقابل غير مباشر– عبر آليات ضريبية تبدو حيادية وحتى إيجابية– لا يعيد توزيع الثروة بل يشرعن الوضع القائم.

فيما سيؤدي تقليص الإنفاق إلى تقليص الخدمات المدعومة، وإجبار الطبقات المفقرة وذوي الدخل المحدود على اللجوء إلى القطاع الخاص للحصول على هذه الخدمات، ولكن بأسعار مرتفعة لا تتناسب مع أجورهم المتدنية. وبالتالي يتحمل المواطن، الذي يعاني من تراجع حصته، عبئاً إضافياً في تكاليف الخدمات الأساسية التي من المفترض أن توفرها الدولة.

أما الحجة القائلة بأن الإعفاءات ستؤدي تلقائياً إلى تحسين الأجور هي حجة ضعيفة في ظل غياب التشريعات والضمانات الكافية. فكثيراً ما يستفيد أصحاب الأرباح من هذه الإعفاءات لزيادة أرباحهم أو توزيعها على المساهمين، من دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على الأجور والرواتب. وبالتالي تصبح الإعفاءات مجرد وسيلة لزيادة الثراء دون أن تسهم في رفع مستوى المعيشة أو تقليص الفجوة الطبقية.

الرقمنة

يركز القانون الجديد على التحول الرقمي، مبشّراً بتبسيط الإجراءات، لكن في ظل ضعف البنية التحتية، وتفشي الفساد، والجهل الرقمي، يصبح تطبيق هذه الآليات أشبه ببناء قصر على الرمال. فالانقطاع المتكرر للإنترنت، وضعف الشبكات، ونقص التجهيزات اللازمة، تحول دون تحقيق الفوائد المرجوة، بل قد تزيد من التعقيد والبطء. ونتيجة للجهل في استخدام التقنيات الحديثة، قد يُجبر المواطنون على دفع رسوم غير مبررة لتجاوز عقبات تقنية، ما يحول الرقمنة إلى غطاء لشرعنة ممارسات غير قانونية، وإقصاء شرائح واسعة من المجتمع عاجزة عن الانخراط في اقتصاد رقمي.

ومن المفارقات أن التقنيات التي يروّج لها لتعزيز الشفافية والكفاءة، تُستخدم في ظل اقتصاد مشوه ومتدنٍّ لتعزيز هيمنة الفساد لا مكافحته، ما يجعلها أداة لترسيخ سيطرة أصحاب الأرباح.

تقدّم شكلي

على الرغم من المظهر المتطور والمبسط للقانون الجديد، إلا أنه يفتقر إلى نظام ضريبي تصاعدي يعد أساس العدالة الضريبية، كما يفتقر إلى خطة تعويضية للإيرادات المفقودة، وضرائب على الثروة والقطاعات غير المنتجة، وشفافية في الإدارة الضريبية، ورقابة على الإعفاءات للحيلولة دون الفساد أو المحاباة.

ما يعني تحوله إلى أداة لتكريس الظلم والتهميش إذا لم يُرفق بسياسات جذرية تعيد توزيع الثروة وتحمي العمل والإنتاج. فإن كان الهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية، فلن يتحقق ذلك عبر تبسيط الإجراءات فقط، وتقديم إعفاءات بالجملة، بل يتطلب رؤية تضع مصالح 90% من السوريين في جوهر التشريع، وتضمن أن تكون القوانين أداة للتنمية فعلاً لا لتعميق الفروقات الطبقية.

مشروع قانون الصناديق الاستثمارية... التنظيم والمخاطر في ظل اقتصاد هش

أعلنت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن مشروع قانون لتنظيم الصناديق الاستثمارية، وهو خطوة تهدف إلى تطوير السوق المالي وخلق أدوات استثمارية منظمة، إلا أن السؤال يبقى: هل يمكن أن تحقق هذه الصناديق الفائدة للمستثمر الصغير والاقتصاد الوطني، أم إنها قد تصبح أداة لصالح كبار المستثمرين على حساب الصغار في ظل الوضع الاقتصادي الهش في البلاد؟

الواقع الاقتصادي السوري والتحديات الكبيرة

الاقتصاد السوري ما زال يعاني من ركود حاد، خصوصاً في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، إضافة إلى محدودية السيولة، والتضخم المرتفع، وتقلبات سعر الصرف.

والواقع يقول إن سوق دمشق للأوراق المالية محدود التداول، ما يجعل السيولة اللازمة للصناديق الاستثمارية ضعيفة، ويزيد من صعوبة تحقيق أرباح مضمونة للمستثمر الصغير.

مشروع القانون وأهدافه

يهدف القانون إلى:

تنظيم إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة أو متخصصة «عقارية، نقدية، أسهم».

فرض رقابة الهيئة على الصناديق، بما في ذلك وجود مدقق حسابات مستقل ووديع لحفظ الأصول.

حماية المستثمرين عبر الإفصاح الدوري ونشر التقارير المالية.

إلا أنه رغم هذه الضوابط، يظل السؤال حول قدرة القانون على حماية المستثمر الصغير في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

المخاطر والسلبيات للمستثمر الصغير

هناك بعض التجارب الدولية التي أظهرت الكثير من المخاطر، ومنها:

خسارة رأس المال وتقلبات الأسعار، كما شهدت الأزمة المالية العالمية 2008، حيث خسرت العديد من الاستثمارات المرتبطة بالرهن العقاري قيمتها، وكان المستثمر الصغير الأكثر تضرراً، بينما تمكن كبار المستثمرين من تقليل خسائرهم.

محدودية السيولة، ففي الصناديق المغلقة، قد يجد المستثمر الصغير صعوبة في استرداد أمواله، كما حدث في الأسواق الناشئة أثناء أزمات التدفق الرأسمالي في آسيا عام 1997.

تعرض الصغار لصراعات المصالح، فالمستثمر الكبير غالباً ما يمتلك القدرة على النفوذ واتخاذ القرارات لصالحه، بينما الصغار يعتمدون على الإفصاح الرسمي المتأخر.

ضعف الرقابة الفعلية، ففي بيئات ضعيفة المؤسسات، حتى وجود الهيئة الرقابية لا يمنع سوء الإدارة أو الفساد، كما شهدت روسيا في التسعينيات مع انهيار بعض الصناديق الحكومية.

المخاطر والسلبيات على الاقتصاد الوطني

يمكن تكثيف المخاطر بالنقاط الآتية:

تركيز الأموال بعيداً عن الإنتاج، فالصناديق قد تتحول إلى المضاربة في العقار أو الأدوات المالية، كما حدث في فقاعة الصناديق العقارية في اليابان خلال الثمانينات، بدلاً من دعم الصناعة والزراعة.

زيادة التفاوت بين المستثمرين، فكبار المستثمرين غالباً ما يستفيدون من المعلومات والفرص بشكل أفضل، بينما يظل الصغار معرضين للخسارة.

تأثير محدود على النمو، وخاصة في ظل ركود الاقتصاد، حيث تصبح الصناديق مجرد وسيلة لإعادة تدوير الأموال دون تعزيز التنمية الحقيقية أو خلق فرص عمل.

الخطوة التنظيمية والمسار الأمثل

مشروع قانون الصناديق الاستثمارية خطوة تنظيمية مهمة، لكنه ليس حلاً سحرياً للأزمة الاقتصادية.

فالمستثمر الصغير معرض لمخاطر الخسارة أو قلة السيولة.

والمستثمر الكبير يمكن أن يستفيد من الفرص والمعلومات لصالحه.

والاقتصاد الوطني قد لا يستفيد بشكل ملموس إذا لم تتجه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية.

أما المسار الأمثل فيمكن تلخيصه بوجوب أن ترافق الصناديق إجراءات رسمية ضرورية، مثل:

تشجيع حقيقي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بنسب ملزمة لدعم النمو ولتقليل المخاطر وتعظيم الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

إجراءات صارمة لتعزيز وتكريس الشفافية والإفصاحات الدورية.

وضوح بآليات الرقابة على إدارة الصناديق والجدية بالمحاسبة.

ضمانات حقيقية لحماية المستثمر الصغير من استغلال المستثمرين الكبار.

يبقى أن نشير إلى أن أحد أهم التحديات والمعيقات الموضوعية أمام صناديق الاستثمار لا تقف عند حدود استكمال القوننة والضوابط وغيرها، بل بأن البيئة الجاذبة للاستثمار ما زالت غائبة.

دمشق والأسواق... المواطن تحت حصار الأسعار وحيتان الأرباح!

دمشق، ككل المحافظات السورية، تعيش مأساة حقيقية على وقع جنون الأسعار. لم تعد الأزمة مقتصرة على السلع المدولرة أو المستوردة، بل شملت جميع المنتجات، من الغذاء اليومي إلى السلع الأساسية، مع زيادات سعرية تجاوزت 20% في كثير من الحالات، بينما فرق سعر الصرف في السوق الموازي لم يتعد 10%. فأي تبرير اقتصادي أصبح بلا أي مصداقية، والمواطن وحده يدفع الفاتورة.

السلطات لم تعد تكلف نفسها حتى عناء التفسير. فشعار «السوق الحر التنافسي» أصبح مجرد غطاء لحيتان الأرباح، الذين يضاعفون مكاسبهم بلا رقيب، بينما الغالبية المفقرة تكافح من أجل قوت يومها. وارتفاع أسعار المشتقات النفطية زاد الطين بلة، حيث ارتفعت تكاليف النقل والشحن، لتُضاف إلى كل سلعة وخدمة، في حين يُترك المواطن وحده لمواجهة هذا العبث الاقتصادي.

وما يحدث في دمشق ليس حالة معزولة، فكل المحافظات تعيش الفوضى ذاتها، والانحدار المستمر لمستوى المعيشة أصبح واقعاً يومياً، مع غياب أي رقابة فعلية أو إجراءات حماية للمواطن.

المواطن اليوم ليس مجرد ضحية، بل هدفاً مستمراً للاستغلال، بينما الحكومة تتفرج، متغلفة بشعار السوق الحر، الذي تحول إلى أداة لتغذية مصالح الأغنياء وحيتان الأرباح. فالأسواق منفلتة والأسعار متفلتة والاستغلال طاغٍ والرقابة نائمة والحكومة ساهية والدولة مغيبة.

لكن ما زال هناك أمل، وهناك مخرج يتمثل بسياسات اقتصادية إنتاجية حقيقية تحمي الليرة، المواطن، والاقتصاد الوطني. والحل لن يكون في التسويف أو الزيادات السعرية، بل في فرض ضوابط صارمة على الأسواق، وضمان بيئة اقتصادية تحمي القدرة الشرائية، وتشجع الإنتاج المحلي، وتكسر دائرة الاستغلال المستمرة.

أما الأفق الأوسع للحل فيكمن في الحل السياسي عبر التوافق الوطني.

فلا استقرار اقتصادي دون معالجة الأزمة السياسية المستمرة، التي تغذي الانهيار المالي والاجتماعي. فالإصلاحات الاقتصادية وحدها لن تكفي إذا لم تُرافقها خطوات سياسية شجاعة لتأمين حياة كريمة للمواطن.

واقع الحال يقول إن المواطن السوري لا يمكنه الاستمرار في دفع ثمن الفوضى والعبث اليومي. فالأسواق خارج السيطرة، والأسعار تلتهب وتنهش القدرة الشرائية، وحيتان الأرباح يبتسمون بلا رقيب.

أزمة القمامة في جرمانا... كارثة بيئية وصحية

لم تعد ما تشهده مدينة جرمانا منذ ما يزيد عن 8 أشهر مجرد أزمة قمامة عابرة، بل بإمكان الداخل إليها من المخيم وانتهاء بشارع النسيم أن يدرك مباشرة حجم الكارثة البيئية والصحية التي تعيشها المدينة.

■ سارة جمال

وليست العوائق التي تُساق رسمياً لتبرير هذا التقاعس سوى حجج وذرائع لم يعد بمقدورها تمويه وتجميل الوضع الخدمي المنهار.

شلل مجلس المدينة

لطالما عانت المدينة ومنذ زمن من افتقار البلدية للآليات الكافية والمشتقات النفطية، والإرادة طبعاً، بالإضافة إلى أوجه الفساد الإداري وفساد المعتمدين لإتمام عمليات الترحيل. وبدلاً من معالجة هذه الأزمة لمساعدة الناس وتحسين واقعهم وتعزيز دور المجالس المحلية، فضلت السلطة الجديدة نقل المعدات كافة إلى مديرية النظافة في محافظة ريف دمشق، ما أدى إلى شلل تام في القدرة على تقديم الخدمات.

ولم يقتصر تأثير هذا القرار على تدهور الخدمات كافة، بل جعل المدينة رهناً بأجهزة دولة بعيدة، لا تعاني رائحة العفن التي يعايشها سكان جرمانا.

نقص المشتقات... ذريعة كل يوم

أصبحت ذريعة نقص المشتقات النفطية في عيون الأهالي أشبه بإهانة لعقولهم، فهم تضامنوا وتبرعوا واشتكوا وقدموا عرائض علّ المحافظة تعلن عن تخصيص ميزانية استثنائية مثلاً لشرائها أو خطة من نوع ما. وتفرّع عن تساؤلهم البديهي عن غياب المحافظة أسئلة أخرى أعمق حول أولوية صحتهم وكرامتهم في جداول الحكومة.

أما مُصادرة الآليات وتفريغ البلدية من الكوادر يكشف أن المشكلة ليست في الإمكانيات المادية أو البشرية فقط، بل في التخطيط العشوائي وغياب الإرادة الرسمية.

فوضى تعدد الجهات

رغم بحث الأهالي عن أيّ جهة كانت لتزيل من شوارعهم وأحيائهم القمامة المتراكمة، إلا أن المدينة باتت أشبه بحلبة تجارب عشوائية. فتارةً يكنس الشوارع مجموعات أهلية تابعة للكنيسة، وفي أيام متباعدة تأتي مديرية النظافة لترحل ما تراه مناسباً فقط، أو ربما ما تعثر عليه في طريقها، أما الأحياء الداخلية فلها الدعاء، وتارةً أخرى يأتي الدفاع المدني بنفسه ليرحل القمامة، في مشهد يكرس نهج الاعتماد على الحلول المؤقتة والمسكنات.

وأما أحد الأوجه الفاضحة لهذه الأزمة فهو تراكم القمامة حول الحاويات ومن كل الجهات، وعدم مراعاة إزالتها أثناء ترحيل ما بداخل الحاويات التي فاضت عن قدرتها الاستيعابية، ما يعكس فشلاً ذريعاً ليس بتزويد المدينة بعدد إضافي من الحاويات فقط، بل في غياب نظام جمع فعّال ومنتظم، وغياب آليات واضحة للتعامل مع الزيادة المطردة في حجم النفايات. إضافة إلى ضعف الرقابة والمحاسبة، حيث لا توجد جهة واضحة تتحمل المسؤولية عن هذا الإهمال وتُحاسب عليه.

استحقاق لا مفرّ منه

إن آلية الترحيل المتباعدة والمحدودة، لا تليق بقرية صغيرة، فيما تحتاج مدينة بحجم وتعداد سكان جرمانا إلى نظام ترحيل يومي، وحتى مرتين في اليوم الواحد، وعملية تنظيف شاملة. وهذا الحل ليس مستحيلاً، بل يتطلب إرادة رسمية حقيقية وإعادة تفعيل لمجلس المدينة وتمويله، وإعطاءه كل الصلاحيات التي تمكنه من التعامل بجدية وفعالية مع أزمات المواطنين. فإن صبر السكان الذي طال على مشهد القمامة الذي بات جزءاً من معالم المدينة، ويشكل حالة مهانة يومية، لا يعني الرضا بحال من الأحوال، بقدر ما هو تعبير عن إحباط عميق وشعور بالعجز أمام منظومة رسمية تفتقر إلى أدنى مقومات التخطيط والإدارة الفعالة.

كورنيش اللاذقية الجنوبي وخصخصة المرافق العامة

بدأ مجلس مدينة اللاذقية ما أسماه أعمال «إعادة تأهيل» وترميم للكورنيش الجنوبي ضمن حملة «اللاذقية نحن أهلها»، وذلك لرفع جودة الخدمات السياحية وتأمين وصول آمن ومريح للمواطنين إلى الشاطئ.

■ سلمى صلاح

ولكن عند المواطنين تحديداً تبدأ المشكلة، فالكورنيش الجنوبي الذي بات أحد أماكن التنزه القليلة الباقية لأهل المدينة، أصبح اليوم ساحة لانتشار المقاهي العشوائية، التي حجبت أي إطلالة على البحر.

استثمار المرافق العامة

أثار التوجه نحو استثمار الكورنيش وتحويله إلى مشاريع خاصة العديد من الإشكاليات، والتي تتجاوز الجانب الاقتصادي لتمس حق السكان في الاستفادة من مرافق المدينة وخدماتها ومساحاتها العامة. فتحويل الكورنيش من فضاء متاح للجميع إلى سلسلة من المقاهي لا يستطيع ارتيادها إلا المقتدرون، هو حرمان واضح لشريحة واسعة من السكان والزوار من حقهم المشروع في الوصول المجاني إلى المناطق البحرية. بالإضافة إلى أن المساحات العامة هي جزء من النسيج الحضري للمدينة، وخصخصتها يفقدها وظيفتها الأساسية كأماكن للتفاعل الاجتماعي، وتصبح بذلك سلعة تُباع وتشترى، ما يزيد من شعور المواطنين بالإقصاء والتهميش.

مساحات مميزة لمن معه

يؤدي هذا التوجه إلى حرمان الأسر محدودة الدخل من أماكن الترفيه المجاني. فعندما تصبح هذه المساحات عبارة عن مناطق تجارية، وتغدو زيارتها مرتبطة بالقدرة الشرائية، تتحول إلى عبء إضافي، يحرم المواطنين من حقهم الأساسي في الترفيه والاستمتاع بالمرافق العامة المقامة أصلاً لخدمة الجميع.

وبالإضافة إلى حرمان المواطن العادي من الجلوس أو التنزه بشكل مجاني، غلب على المقاهي الجديدة المقامة طابع الفوضى أكثر من الجمالية وإعادة التأهيل، فأصبحت مكتظة باللافتات والمقاعد التي تسد الممرات، بالإضافة إلى زيادة أعداد السيارات المركونة على طرف الطريق والتي زادت من مستويات الضوضاء والتلوث، مما أفقد المكان دوره كملاذ للهدوء، وحوله إلى مصدر للإزعاج.

ما الذي يريده السكان فعلاً؟

لن نجد مواطناً في طول البلاد وعرضها لا يرغب في تأهيل الشوارع، وتجميل الطرقات، وفي الوقت نفسه، لا تعني التنمية للغالبية العظمى من السوريين حرمانهم من فضاء عام، يحتضن ذكرياتهم، ويشهد على حياتهم اليومية، ويؤمّن لهم أبسط أشكال الترفيه، لصالح بنية تحتية تجارية.

ومن هذا المنطلق، تتجلى مطالب السكان في الحفاظ على الطابع العمومي للكورنيش، وتطويره بما يخدم المصلحة العامة وإبقائه ملكية عامة مشتركة من دون تمييز أو إقصاء. فالتطوير والتأهيل بالنسبة لهم يأتي عبر توفير مقاعد عامة ومساحات مفتوحة، والاهتمام بالنظافة وإنارة الشوارع، بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع الجمالي والترفيهي المجاني.

وفي حين تعكس هذه المطالب وعياً بأهمية هذه المساحة الحيوية ودورها في تعزيز جودة الحياة في المدينة، فإن ضرورة الاستجابة لها ليس مجرد تلبية لرغبات المواطنين، بل بداية التوجه نحو سياسة لا تفضل الربح الخاص على المصلحة العامة وحقوق المواطنين.

معدلات القبول للصف العاشر... تفاوت واضح

أعلنت وزارة التربية السورية أخيراً عن معدلات القبول للصف العاشر للتعليم العام للعام الدراسي 2025-2026، لتكشف عن تفاوت واضح بين المحافظات في معدلات القبول، ما يعكس تحديات مستمرة في السياسات التعليمية ويطرح تساؤلات حول العدالة وتكافؤ الفرص.

تباين معدلات القبول بين المحافظات

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات القبول في أغلب المحافظات مقارنة بالعام الماضي، باستثناء محافظات اللاذقية وطرطوس ودرعا والسويداء، حيث شهدت هذه المحافظات انخفاضًا ملموساً:

اللاذقية: من 2006 إلى 1918 علامة

طرطوس: من 2129 إلى 1910 علامة

درعا: من 1843 إلى 1785 علامة

السويداء: من 1917 إلى 1782 علامة

في المقابل، سجلت محافظة إدلب أكبر ارتفاع في معدلات القبول من 1460 إلى 1812 علامة، كما شهدت دمشق والريف والقنيطرة وحماة ارتفاعات كبيرة، تصل في بعض الحالات إلى أكثر من 150 علامة. محافظات الجزيرة مثل الحسكة والرقة سجلت أيضاً ارتفاعات ملحوظة.

أما في حلب، فقد كان معدل القبول الأدنى 1600 علامة، وهو ما يعكس تدني نسبة نجاح التعليم الأساسي على الرغم من وجود عدد كبير من المدارس الثانوية والفنية، ما يثير التساؤل حول العلاقة بين التعليم الأساسي والفرص الثانوية.

العلاقة بين معدلات القبول وعدد المدارس الثانوية والفنية

يتضح من مقارنة المحافظات أن معدلات القبول ترتبط ارتباطاً مباشراً بعدد المدارس الثانوية العامة والفنية المتاحة لكل محافظة. ففي المحافظات التي تحتوي على عدد أكبر من المدارس، يمكن رفع معدلات القبول لتغطية حاجة الطلاب لمقاعد التعليم الثانوي، بينما يؤدي نقص المدارس في محافظات أخرى إلى خفض المعدلات، دون مراعاة طموحات الطلاب أو إمكاناتهم الفردية.

هذا الأمر يشير إلى أن آليات القبول الحالية لا تعتمد على العدالة التعليمية أو تكافؤ الفرص، بل تتأثر بعوامل إجرائية تتعلق بالبنية التعليمية لكل محافظة، مما يحد من حرية الطلاب في اختيار مسارهم التعليمي ويشكل ضغطاً على خياراتهم المستقبلية.

تأثير التفاوت على مستقبل الطلاب

الانتقال من مرحلة التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي يمثل منعطفاً حاسماً في حياة الطلاب، إذ يحدد مسارهم التعليمي والمهني لاحقاً. ومع ذلك، فإن التفاوت الكبير بين المحافظات في معدلات القبول يضع العديد من الطلاب أمام خيارات محدودة، وقد يضطر بعضهم لقبول مسارات تعليمية لا تتوافق مع طموحاتهم أو قدراتهم.

هذا الوضع يبرز الحاجة إلى سياسات تعليمية أكثر شمولية وعدالة، تضمن لكل الطلاب فرصاً متساوية للتقدم والاختيار، وتوفر دعماً متوازناً بين التعليم العام والفني، بما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز التنمية الوطنية.

السياسات التعليمية المستمرة بحاجة لمراجعة

مشكلة التفاوت في معدلات القبول ليست جديدة، بل هي جزء من تحديات أوسع تواجه السياسات التعليمية في سورية على مختلف مراحل التعليم. استمرار هذه السياسات دون مراجعة جادة يفاقم الفجوات بين المحافظات ويقلل من فرص العدالة والتكافؤ.

هناك حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة وعميقة للسياسات التعليمية، تشمل توزيع المدارس والكوادر التعليمية ونسب النجاح، وضمان آليات قبول أكثر عدالة، بحيث تكون مرتبطة بقدرات الطلاب وإمكاناتهم، وليس بالبنية المؤسسية أو أعداد المدارس فقط، في كل محافظة.

الانتقال من الأساسي للثانوي عقبة وليس فرصة

تفاوت معدلات القبول للصف العاشر بين المحافظات السورية في العام الدراسي 2025–2026 يعكس تحديات مستمرة في السياسات التعليمية، ويؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في آليات القبول لضمان عدالة الفرص لجميع الطلاب.

فالانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي يجب أن يكون فرصة لتنمية القدرات الفردية وتوجيه الطلاب نحو مسارات تعليمية ومهنية تناسب إمكاناتهم، وليس عقبة تحدد مستقبلهم بشكل تعسفي بناءً على التوزيع الجغرافي للمدارس أو نسب النجاح المحلية.

أيلول... شهر الغصة قبل الشتا

أيلول... شهر المفروض يكون بداية حياة جديدة... بداية المدرسة والكنكنة والدفء والأمل، بس صار شهر القلق والخوف.

مو بس بداية الدراسة... ومو بس دفاتر وأقلام وحقائب... وكمان صار شهر الحساب الصعب لكل عيلة، المصاريف المدرسية صارت حمل كبير... كل سنة نفس الحكاية... وكل سنة الأسعار عم تطير للأعلى... وكل سنة الأهالي عم يحاولوا يلاقوا طريق يوصلوا أولادهم للمدرسة... ومع هيك لازم يفكروا بالشتى القادم.

الشتا اللي بعده بيجي... والكل بيعرف إنه رح يكون أصعب من كل سنة... بس الاحتياطات كرماله صارت شبه مستحيلة... الأسعار عم ترتفع يومياً... وسعر الصرف متقلب وما في مهاودة... والغلا بالع كل شي حوالينا... المازوت يلي كان ممكن يحمي البيوت من برد الشتا صار حلم بعيد... وحتى المواد الأساسية مثل السكر والزيت والخضرة والمعلبات صارت صعبة على الشراء... المونة يلي كنا نجهزها قبل الشتا... الزيتون والزيت والمكدوس والمربيات وورق العنب والبامية وغيرها... صار التحضير إلها شبه مستحيل... والدفا صار رفاهية ما في ناس كتير قادرين عليها.

البيت صار مليان قلق قبل ما يجي البرد... الأطفال ما بردوا لسا... بس عيونهم مليانة خوف سلفاً.. خوف من الشتا الجاية... خوف من الجوع... خوف من المستقبل يلي ما فيه أمان.

الأهالي عم يحاولوا يخططوا ويحسبوا كل مصروف وكل شي.. بس كل يوم الواقع بيكسر كل الحسابات... المصاريف المدرسية... الغلا... الأسعار... الدولار... الكل عم يجمع قواه ويمسك بخيوط الأمل... بس الأمل عم يتلاشى شوي شوي.

والأسوأ... غياب أي دور حقيقي للدولة... المسؤولين عم يطلّوا علينا بالكلام والوعود... بلا أي حلول عملية تساعد الناس وقت المواجهة الحقيقية مع اوجاعها وهمومها وواقعها القاسي.

الغربة والغلاء والجوع صاروا ضيوف ملازمين لكل بيت.. والمونة والدفا صاروا حلم بعيد.. والشتى القادم يبدو أقسى من كل سنة... القلب بيتقطع والأيادي مربطة... وكل سنة نفس الحكاية... والفقراء هم الضحية.

ووسط كل هالوجع في شعور بالغضب... غضب من واقع ما ترك مكان للكرامة.. غضب من الغلا اللي ما رح يوقف... غضب من غياب الدولة يلي المفروض تحمي الناس وتخفف عنهم وطأة الأزمة.

أيلول أكبر من شهر... صار العنوان يلي بيذكرك أن الشتا الجاي رح يكون أصعب من كل سنة... وأننا اليوم قبل ما يبدأ البرد عم نحاول نجمع ما تبقى من قوتنا ونجهز أنفسنا بلا أي دعم حقيقي... وبلا أي ضمان... إلا قوة الصبر والقدرة على التحمل.

أيلول صار صرخة مكبوتة.. صرخة كل بيت صغير... وكل طفل محروم وقلق... وكل عيلة عم تحاول تصمد بوجه النهب واللؤم والقبح و...

لإيقاف الظلم: العدالة الاجتماعية

وفقاً للتعريفات السائدة، تعد العدالة الانتقالية إطاراً مفاهيمياً ومجموعة من الآليات الشاملة التي تتبناها المجتمعات في فترات ما بعد الصراعات أو التحول من الحكم الاستبدادي، بهدف معالجة الإرث الثقيل من الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع. وبحسب تعريف الأمم المتحدة، فإنها «مجموعة شاملة من العمليات والآليات» التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمصالحة، ومنع تكرار الانتهاكات السابقة. وتتمحور المقاربات التقليدية للعدالة الانتقالية حول أربع ركائز أساسية «المساءلة الجنائية، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر والتعويضات، والإصلاح المؤسسي»، وتسعى كل منها إلى تحقيق هدف محدد. ومع أن هذه الركائز تشكل أساساً ضرورياً لأي عملية تحول، فإنها في كثير من الأحيان تصاغ وتطبق ضمن سياقات قانونية وسياسية ضيقة، ما يؤدي إلى إغفال الأسباب الجوهرية التي غذت الصراع في المقام الأول وأدت إلى انفجار الأزمة، حيث أن الاقتصار على البعد الجنائي والسياسي دون النظر إلى الجذور الاقتصادية الاجتماعية العميقة يترك العملية ناقصة وعرضة للانهيار في مراحل لاحقة.

■ أحمد الرز

تتسم الحالة السورية بكونها ليست مجرد صراع مسلح أفرز انتهاكات جسيمة فحسب، إنما هي تراكم لعقود من الاستبداد والنهب والفساد الذي تغلغل في جميع مفاصل الدولة السورية. وعند الانطلاق من هذه النقطة بالذات، يسهل فهم أن الانتهاكات لم تستهدف شريحة أو فئة سورية فحسب، بل شملت نظام حكم كامل كرس الظلم، وأقصى الغالبية العظمى من الشعب السوري.

وفي سياق التحول الحالي، يبرز خطاب سائد حول العدالة الانتقالية – تقوده في الغالب ما تسمى بـ«الجمعيات غير الحكومية NGOs» – يميل إلى التركيز بشكل مكثف على الأبعاد القانونية والسياسية، ويصور عملية العدالة على أنها مهمة أساسية لمعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجنائية، ووضع أسس جديدة «للحكم الرشيد». ورغم أن هذا المسار الجنائي لا غنى عنه، لكن يُعاب عليه أن يُغيّب بشكل خطير جوهر الأزمة التي تسببت في انفجار المجتمع السوري في المقام الأول، وهو غياب العدالة الاجتماعية بكل أبعادها. فالمظالم التي تسببت في الاحتجاجات الشعبية عام 2011 لا يمكن أن تعالج بمجرد محاكمات جنائية أو لجان حقيقة تعنى بالانتهاكات الأمنية والسياسية فقط.

على العكس من ذلك، فإن أي عملية «عدالة انتقالية» في سورية تتجاهل البعد الاقتصادي الاجتماعي محكوم عليها بالفشل مسبقاً كونها عدالة جزئية لا ترقى لمستوى العدالة الشاملة. حيث لن تتحقق العدالة الحقيقية ما لم تكن هناك إعادة توزيع للثروة لصالح الأغلبية المنهوبة من الشعب السوري، ومعالجة شاملة للفساد الذي أدى إلى انهيار النسيج الاجتماعي الوطني.

الطروحات والمقاربات السائدة للعدالة الانتقالية في سورية

تركز معظم المقترحات الحالية للعدالة الانتقالية في سورية، سواء من قبل منظمات دولية أو «جمعيات غير الحكومية NGOs»، على آليات مؤسساتية وقانونية تتماشى مع الركائز التقليدية للمفهوم. وتضع هذه الطروحات، التي تكتسب زخماً في الخطاب السياسي الحالي، خارطة طريق تركز على المحاسبة السياسية والجنائية كهدف رئيسي لضمان «عدم تكرار الماضي».

من أبرز هذه المقترحات، الدعوة إلى تأسيس هيئات مركزية متخصصة. على سبيل المثال، يرى أحد المقترحات ضرورة إنشاء «هيئة وطنية للعدالة الانتقالية» و«لجنة وطنية للمفقودين». وتُناط بهذه الهيئات مهمة توثيق الانتهاكات، وتسجيل حالات الاختفاء القسري، وتوفير الدعم للضحايا. ويعد إنشاء هذه اللجان خطوة أساسية كونها توفر إطاراً مؤسسياً لعمليات البحث عن الحقيقة وجبر الضرر.

هناك أيضاً مقاربات أوسع تدعو إلى دمج «آليات العدالة الانتقالية» في صميم الحكم الجديد. ويقترح أنصار هذا الطرح اعتماد مقاربة «شاملة للحكومة بأكملها»، من خلال إنشاء مكاتب أو وحدات مخصصة للعدالة الانتقالية داخل كل وزارة على حدة. ويبرر هذا الطرح بأن الانتهاكات لم تقتصر على الأجهزة الأمنية فحسب، بل تغلغلت في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يتطلب استجابة قطاعية لمعالجة هذه التركة المعقدة.

وفيما يتعلق بـ«الركائز الأربع للعدالة الانتقالية»، يتم تناولها في السياق السوري على النحو التالي:

المحاسبة الجنائية: والمقصود بها المحاسبة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وتطرح رؤى تفصيلية لإصلاح المؤسسة القضائية، بما في ذلك إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وتعزيز الشفافية في آليات تعيين القضاة.

كشف الحقيقة وجبر الضرر: يجري التعبير عن آليات كشف الحقيقة من خلال لجان التحقيق، لإعطاء صوت للضحايا وتوثيق تجاربهم. ويشمل جبر الضرر اقتراح برامج تعويضية تحدد الفئات المتضررة وطبيعة الأضرار. وتتجاوز بعض الرؤى هذا الطرح لتشمل برامج إعادة دمج واسعة للنازحين والعائدين، وتأهيل قطاعي الصحة والتعليم لخدمة المواطنين.

الإصلاح المؤسسي: المقصود به خطط مفصلة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتفكيك الميليشيات الموازية، ودمج الفصائل في جيش وطني موحد. كما تطرح فكرة «تطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد» كجزء من هذا الإصلاح، لكنها غالباً ما تظل في إطار المساءلة الإدارية أو تفتقر إلى آليات تنفيذ واضحة لمعالجة الفساد البنيوي.

هذه الطروحات، رغم أهميتها وضرورتها في بعض الجوانب، غير أنها تقع في فخ تصوير العدالة الانتقالية كعملية «تقنية» أو «إجرائية» بمعزل عن سياقها الاقتصادي الاجتماعي. ففي حين أنها تسعى إلى محاسبة مرتكبي الجرائم السياسية والأمنية، فإنها تغفل أو تقلل من شأن الأسباب الجذرية التي ولدت هذه الانتهاكات في المقام الأول، وأهمها النموذج الاقتصادي والمؤسساتي الفاسد الذي كرس انعدام العدالة الاجتماعية بشكل صارخ. وبطبيعة الحال، فإن أي محاولة علاج للعرض دون علاج سبب المرض الحقيقي هي محاولة محكومة بالفشل مسبقاً.

شرط العدالة الانتقالية الحقيقية

العدالة الاجتماعية المفقودة... وجذور الأزمة

إن النظرة السطحية للأزمة في سورية قد تعتبرها مجرد صراع سياسي أو طائفي، لكن الفهم الأعمق يكشف أن جذورها تعود إلى عقود من الظلم والفساد المنظم، والتي غذت السخط الاجتماعي ومهدت للانفجار في عام 2011. ويعد تفكيك فكرة أن الاقتصاد السوري كان «بخير» قبل عام 2011 خطوة أولى لفهم أبعاد الأزمة الحقيقية.

وفقاً للبيانات المتاحة التي عالجتها «قاسيون» منذ عقود، فإن صورة «الاقتصاد المتخيل» قبل 2011 كانت زائفة بشدة. فقد شهدت البلاد تدهوراً عميقاً رغم كل ما روج له نظام الأسد من نمو كاذب. حيث انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد من 23,8% في عام 2003 إلى 13,8% في عام 2008. كما أن التحول نحو ما سمي بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» بعد عام 2000 لم يؤدّ إلى تحسين أحوال السوريين بل زاد في إفقارهم كما لم يحدث من قبل. وفي عام 2006، تفوقت استثمارات القطاع الخاص على استثمارات القطاع العام لأول مرة، واستمرت هذه الفجوة في التزايد، ولم ينعكس هذا التحول في تحسين سوق العمل، حيث بلغ معدل مشاركة القوى العاملة 43,5% فقط، وهو من أدنى المعدلات عالمياً، مقارنة حتى بدول مثل مصر وتونس.

لكن الأرقام الأكثر دلالة تكمن في توزيع الثروة والدخل. في عام 2000، كان الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 3,045 ليرة سورية، بينما كانت تكاليف المعيشة الأساسية لأسرة من خمسة أفراد تصل إلى نحو 18,180 ليرة، أي ما يعادل ستة أضعاف الأجر الأدنى. وفوق ذلك، فإن حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني كانت 21% فقط، بينما ذهبت نسبة 79% من الدخل لأصحاب الأرباح. وقد تفاقم هذا الوضع بشكل صارخ بعد عام 2023، حيث انخفض متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب سبعة أضعاف ونصف مقارنة بعام 2011. وبناءً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، فإن حصة أصحاب الأرباح بلغت 90,8%، بينما لم تتجاوز حصة أصحاب الأجور الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المجتمع السوري 570 مليون دولار من أصل 6,2 مليار دولار، أي أقل من 10%.

كانت هذه الفجوة الهائلة نتاجاً لنموذج اقتصادي فاسد وغير منتج. وهذا لم يكن مجرد فساد فردي، بل كان فساداً منظماً واستيلاءً على الدولة من جانب شبكات مصلحة تابعة لرموز نظام الأسد، الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة في المؤسسات الحكومية المنتجة.

هذا الظلم الاقتصادي هو ما جعل الانهيار قبل 2011 أمراً حتمياً. وقد تفاقم هذا الظلم خلال سنوات الحرب، حيث أدى «اقتصاد الحرب» إلى خلق طبقة جديدة من الأثرياء الذين استفادوا من التهريب والمليشيات والعمل في قطاعات الاقتصاد الأسود.

وهذا الظلم الجديد، الذي نما على أنقاض الدمار والفقر، زاد من الهوة بين فئة قليلة تسيطر على الثروة والأغلبية التي تعيش تحت خط الفقر. وأي مقاربة للعدالة الانتقالية تتجاهل هذه الحقيقة التاريخية والاقتصادية تكون بمنزلة تجاهل للسبب الجذري الذي أدى إلى الصراع، وهو ما سيجعل أي سلام مفروض هشاً وعرضةً للانهيار في أي لحظة.

لماذا لا يمكن فصل العدالة الانتقالية عن العدالة الاجتماعية؟

تتجاوز مسألة العدالة الانتقالية في سورية مجرد المساءلة القانونية أو البحث عن الحقيقة في انتهاكات الماضي. إنها مهمة شاملة تتطلب النظر إلى جذور الأزمة، وفي صلب هذه الجذور يكمن غياب العدالة الاجتماعية. والتركيز الحصري على المسارات التقليدية للعدالة الانتقالية، مثل جبر الضرر، أو ملاحقة مرتكبي الجرائم، أو حتى الإصلاح المؤسسي، رغم أهميتها القصوى، لن يؤدي إلى عدالة مستدامة إذا لم يتم معالجة الخلل الاقتصادي والاجتماعي العميق الذي أدى إلى انفجار الصراع في المقام الأول. ولكي نتجنب تكرار الأخطاء، يجب أن نأخذ العبر من تجارب سابقة، ربما أبرزها تجربة جنوب أفريقيا.

كانت تجربة جنوب أفريقيا في العدالة الانتقالية، ممثلة في «لجنة الحقيقة والمصالحة»، نموذجاً رائداً في العالم. لقد حققت اللجنة إنجازات لا يمكن إنكارها من خلال كشف الحقائق عن فترة الفصل العنصري «الأبارتايد». ورغم أهمية هذا المسار، فإن العديد من المفكرين والمنتقدين في جنوب أفريقيا اليوم يقرون بأن التجربة كانت ناقصة وغير مكتملة. حيث فشلت اللجنة في معالجة القضايا الاقتصادية الاجتماعية التي كانت تمثل جوهر نظام الفصل العنصري. ولهذا، ظلت الثروة والسلطة الاقتصادية متركزة في أيدي الأقلية البيضاء التي استفادت من النظام، بينما استمرت الأغلبية السوداء في مواجهة الفقر وتدهور الوضع المعيشي.

عدم المساس بالأسس الاقتصادية التي قام عليها الظلم في جنوب أفريقيا أدى إلى استمرار حالة من القهر الاجتماعي، وأبقى على بذور الاضطرابات المستقبلية. وأفضى هذا الفشل في ربط العدالة الانتقالية بالعدالة الاجتماعية إلى بقاء جراح المجتمع مفتوحة، لأن العدالة لم تصل إلى حياة الناس اليومية.

تتطلب العدالة الحقيقية في سورية، إذاً، أن تتعلم من هذا الدرس. لا يمكننا الاكتفاء بإجراء محاكمات وملاحقات لمرتكبي الجرائم فقط، مهما كانت ضرورية. بل إن المهمة الأولى والأساس في سبيل بناء سورية جديدة هي إعادة توزيع الثروة بشكل عادل. وكما قلنا، إن الاقتصاد السوري يعاني من تشوهات بنيوية عميقة، حيث لا يحصل أصحاب الأجور وعموم الشعب السوري سوى على نسبة ضئيلة جداً من الثروة، في حين تستحوذ حفنة من النافذين الفاسدين على الغالبية العظمى من الثروة. وقد كان هذا الخلل الاقتصادي هو الصاعق الذي فجّر الأزمة، وليس مجرد نتيجة لها.

ولذلك، يجب أن تكون أي خطة للعدالة الانتقالية في سورية مبنية على نموذج اقتصادي جديد عادل اجتماعياً. ويجب أن تشتمل على آليات فعالة لاجتثاث الفساد المتحكم في الدولة، وضمان أن تعود الموارد الطبيعية والمؤسسات الإنتاجية إلى ملكية الشعب. كما أن توفير فرص العمل اللائق، وتقديم الرعاية الصحية والتعليم للجميع، وضمان الحق في السكن، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفهوم العدالة.

العمل على المسارات التقليدية للعدالة الانتقالية، مثل جبر الضرر المادي والمعنوي للضحايا، وإنشاء المحاكم الخاصة، هو أمر لا يمكن التقليل من أهميته، ولكن يجب أن يتم في سياق يضمن ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى تجميل واقع اجتماعي غير عادل. فإذا لم يتم تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن أي «حل» سيكون مجرد مسكّن مؤقت، وسرعان ما سينفجر الوضع مرة أخرى، لأن الشعب السوري لن يقبل أن يعود إلى نظام يعاني فيه من الظلم الاقتصادي الاجتماعي الذي كان سبباً رئيسياً لسقوط سلطة الأسد.

«اقتصاد السوق الاشتراكي»: وصفة بكين لمزج الدولة بالسوق

من شنغهاي، يقدّم البروفيسور الصيني الشهير تشانغ وي وي، أستاذ جامعة فودان وواحد من أبرز المنظّرين لفكرة «النموذج الصيني»، رؤية شاملة حول الفوارق بين النظامين الصيني والأمريكي، والتحديات الاقتصادية والسياسية التي ترسم ملامح النظام العالمي الجديد. تشانغ، الذي يحظى بمتابعة ملايين الصينيين على وسائل التواصل الاجتماعي، شارك في مؤتمر أكاديمي مؤخراً، وألقى سلسلة من المداخلات التي تناولت قضايا التعددية القطبية، الديمقراطية، الحرب التجارية، والنظام المالي الدولي.

■ تشانغ وي وي
ترجمة: اوديت الحسين

يرى تشانغ: أن «النموذج الصيني» يقوم على مبدأ التوازن الثلاثي بين القوة السياسية، والقوة الاجتماعية، وقوة رأس المال، بحيث يكون التوازن دائماً لصالح الأغلبية الساحقة من الصينيين. ويضع هذا النموذج في مواجهة مباشرة مع النموذج الأمريكي، حيث يميل ميزان القوى هناك لصالح رأس المال والمصالح المالية، ما يخلق اختلالاً بنيوياً في تمثيل مصالح المجتمع.

سياسياً: يصف تشانغ الحزب الشيوعي الصيني بأنه «حزب شامل المصالح»، في مقابل الأحزاب الغربية التي يعتبرها «أحزاب مصالح جزئية وفئوية». ويعود ذلك، حسب رأيه، إلى طبيعة الصين كـ «دولة حضارية» تشكّلت من اندماج مئات الكيانات عبر التاريخ، منذ التوحيد الأول عام 221 قبل الميلاد. ويضيف أن الحزب الحالي هو امتداد لتقاليد صينية قديمة مثل: نظام امتحان الخدمة المدنية، حيث يعتمد على مبدأ «الاختيار بالإضافة إلى الانتخابات». فالقيادة في الصين لا تُنتَج عبر الولاء أو الدعاية، بل عبر المرور بمسار طويل من الاختبارات والخبرة العملية. ويشير إلى أن معظم أعضاء اللجنة الدائمة للحزب، أي القيادة العليا للبلاد، سبق أن حكموا مقاطعات ضخمة تضم أكثر من مئة مليون نسمة، قبل أن يصلوا إلى مواقعهم الحالية، ما يجعلهم أكثر تأهيلاً من نظرائهم في الغرب.

اقتصادياً: يشرح تشانغ أن الصين ابتكرت نموذجاً فريداً تحت مسمى «اقتصاد السوق الاشتراكي»، يجمع بين ملكية الدولة لموارد أساسية– كالأرض والمعادن والبنية التحتية الرقمية– وبين مرونة السوق التي تسمح للقطاع الخاص بالابتكار والتوسع. وكمثال على ذلك، يشير إلى تطبيقات، مثل: «تيك توك» و«شين» و«تيمو»، التي ولدت من شراسة المنافسة الداخلية داخل الصين، ثم غزت الأسواق العالمية. ويعزو نجاحها إلى أن الدولة أنشأت بنية تحتية رقمية هائلة، إذ تم إيصال شبكات 4G و5G حتى إلى القرى الجبلية النائية في التبت وشينغيانغ، بحيث باتت جودة الإنترنت هناك أفضل من باريس، كما يقول. هذه القاعدة الصلبة أتاحت لشركات، مثل: «علي بابا» أن تستثمر وتبني اقتصاداً رقمياً متقدماً.

كما يرى أن ضخامة السوق الصينية تمنحها ما يشبه «اقتصاد سوق حقيقي» قائم على منافسة كاملة، إذ يضم القطاع مثلاً أكثر من 100 مصنع لإنتاج السيارات الكهربائية، ما يخلق منافسة شرسة تخفّض التكاليف وترفع الكفاءة.

اجتماعياً: يرفض تشانغ المقاربة الغربية التي تضع الدولة في مواجهة المجتمع، ويعتبر أن العلاقة في الصين تكاملية، حيث تستجيب الدولة بسرعة وفاعلية للأزمات والكوارث، مما يعزز الثقة المتبادلة.

أما في موضوع الديمقراطية، فينتقد تشانغ ما يسميه بـ«الاختزال الغربي» للديمقراطية في انتخابات دورية تموّل من الشركات الكبرى، ويقترح بدلاً من ذلك مفهوم «**الديمقراطية الشاملة العملية**» في الصين، التي تمتد عبر كل مراحل صناعة القرار. ويوضح أن عملية التشريع، مثلاً، تبدأ بإرسال مسودات القوانين إلى مراكز شعبية محلية للنقاش، كما حدث مع قانون مكافحة العنف الأسري الذي عُدّل بعد ملاحظات من مواطنين اقترحوا إضافة بنود تحمي المسنين من عنف الأبناء. ويرى أن هذه الممارسة تجسد «جوهر الديمقراطية» باعتبارها وسيلة لتحقيق الحكم الرشيد، لا مجرد إجراءات شكلية.

المشكلة مع دونالد ترامب أنه لا يريد النظام الحالي لكنه يحنّ إلى القرن التاسع عشر وإلى الميركنتيلية أما نحن فننظر إلى الأمام إلى المستقبل

ويضيف، أن التخطيط الخمسي في الصين دليل على هذا النهج. فالتحول إلى الريادة العالمية في صناعة السيارات الكهربائية، مثلاً، جاء ثمرة أربع خطط خماسية متتالية امتدت لعشرين عاماً، بينما لا تزال الخطط الغربية، مثل: «الصفقة الخضراء الجديدة» حبيسة الشعارات.

في معرض المقارنة بين الأنظمة، يلفت تشانغ إلى أن الملياردیرات في الصين، على خلاف نظرائهم في أمريكا، لا يملكون نفوذاً سياسياً مباشراً. ويعزو ذلك إلى التوازن الثلاثي في النموذج الصيني الذي يضمن أن تكون القوة السياسية والاجتماعية ورأس المال في خدمة الأغلبية، وليس العكس.

كما استعاد مناظرة جمعته عام 2011 مع المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما، صاحب أطروحة «نهاية التاريخ». آنذاك، توقّع فوكوياما أن تشهد الصين «ربيعاً عربياً» خاصاً بها، بينما ردّ تشانغ مؤكداً، أن ما شهدته مصر سيؤول إلى «شتاء عربي»، وهو ما حدث لاحقاً. وانتقد تشانغ في حديثه اليوم ما أسماه «الرومانسية المفرطة» في أطروحات فوكوياما، مشيراً إلى فشله في التنبؤ بتطورات كبرى، مثل: الأزمة الأوكرانية، وجائحة كوفيد، وحتى الانتخابات الأمريكية.

في الشأن التجاري: أكد تشانغ أن أمريكا خاسرة في الحرب الاقتصادية مع الصين منذ بدايتها عام 2018. فالمجتمع الأمريكي يعتمد بشكل هائل على السلع الصينية، من أبسط الأدوات المنزلية وحتى المعدات الثقيلة، ولا يمكنه استبدال هذه المنظومة في وقت قصير. وأوضح أن الصين بنت على مدى عقود منظومات صناعية متكاملة في مناطق، مثل: دلتا نهر اليانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤ، حيث تتواجد سلاسل التوريد الكاملة ضمن نطاق 100 كيلومتر واحد، وهي منظومة لا يمكن إعادة إنتاجها في أمريكا خلال عقود. لذلك وصف محاولات ترامب لإحياء الصناعة عبر الرسوم الجمركية بأنها «ساذجة».

النظام المالي الدولي: عند الحديث عنه، رأى تشانغ أن العقوبات الغربية على روسيا لم تؤدِّ إلى انهيار الروبل، بل دفعت موسكو إلى تحويل «حرب العملة» إلى «حرب بين النقود والبضائع». وأضاف، أن الصين بدورها تستند إلى نفس المنطق: أمريكا تملك المال، بينما الصين تملك البضائع، ومن يمتلك البضائع يكون في موقع أقوى وقت الأزمات.

وأشار إلى أن نظام الدفع الصيني «CIPS» أصبح ينافس شبكة «SWIFT» التقليدية، لأنه أسرع وأرخص وأكثر كفاءة، حيث تنجز المعاملات في ثوانٍ تقريباً وبلا رسوم، مقابل أيام ورسوم مرتفعة عبر «SWIFT». وكشف أن 54% من الشركات الصينية اعتمدت بالفعل على اليوان في تعاملاتها التجارية بحلول آذار 2025، مقابل 41% فقط للدولار. وأكد أن هذا التحول سيستمر، خصوصاً في تجارة السلع، فيما سيظل الدولار أكثر حضوراً في الأسواق المالية.

وفي ختام رؤيته، شدد تشانغ على أن العالم يتجه حتماً نحو التعددية القطبية، لكن لا يزال المطلوب هو صياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر عدلاً. وميّز بين الموقفين الروسي والصيني، معتبراً أن موسكو تتبنى موقفاً «ثورياً» يسعى لإسقاط النظام الذي تقوده أمريكا، بينما بكين «إصلاحية» تسعى إلى إصلاحه وتقليص عيوبه.

وختم بالقول: «المشكلة مع دونالد ترامب أنه لا يريد النظام الحالي، لكنه يحنّ إلى القرن التاسع عشر وإلى الميركنتيلية. أما نحن فننظر إلى الأمام، إلى المستقبل».

الدوام المسائي في المدارس الخاصة... توسع تعليمي أم مصالح استثمارية؟

أصدرت وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة قراراً يسمح للمؤسسات التعليمية الخاصة، بما فيها المدارس ورياض الأطفال، بفتح دوام مسائي إضافي وفق نظام الفوجين للعام الدراسي 2025-2026. القرار، الذي يأتي ضمن ضوابط ومعايير دقيقة، يهدف وفق ما أعلنته الوزارة إلى تلبية احتياجات العملية التعليمية وتوسيع فرص الالتحاق بالمؤسسات التربوية، ويشكل خطوة جديدة ضمن جهود تحسين المنظومة التعليمية في البلاد.

فرص إضافية للتعليم

يُنظر إلى الدوام المسائي رسمياً على أنه فرصة لتخفيف الضغط على المدارس الخاصة وتمكين الطلاب الذين لم يتمكنوا من التسجيل في الدوام الصباحي من متابعة تعليمهم. كما يوفر القرار مزيداً من المرونة للطلاب وأولياء الأمور الذين قد يواجهون تحديات في التنسيق بين الدراسة والعمل أو الالتزامات الأسرية. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار القرار خطوة إيجابية من حيث زيادة فرص التعليم واستيعاب أعداد أكبر ضمن المؤسسات التعليمية.

البعد الاقتصادي: الربح قبل التعليم؟

لكن التحليل العميق للقرار يكشف عن بُعد آخر، غالباً ما تم تجاهله في الخطاب الرسمي. فالمؤسسات التعليمية الخاصة تعد قطاعاً استثمارياً يسعى إلى تعظيم الأرباح، بغض النظر عن مستوى الخدمات التعليمية المقدمة. وفتح الدوام المسائي يشكل فرصة إضافية لتحقيق الإيرادات، مع احتمال محدودية الرقابة على جودة التعليم في الفترات المسائية. بهذا المعنى، يمكن وصف القرار بأنه فرصة تجارية جديدة للمستثمرين في القطاع الخاص، أكثر من كونه حلاً جذرياً لمشكلات التعليم أو تحسين نوعيته.

تراجع التعليم العام وزيادة الحاجة للتعليم الخاص

الحديث عن سد الحاجة التعليمية في المدارس الخاصة مرتبط بشكل مباشر بتراجع مستوى التعليم في المدارس الحكومية. فالعديد من العوامل تساهم في هذا التراجع، أبرزها:

نقص الكادر التعليمي المؤهل وعدد المعلمين غير الكافي لتغطية احتياجات الطلاب.

ضعف الأجور والتعويضات، ما يؤثر على تحفيز المعلّمين ويؤدي أحياناً إلى هجرة الكفاءات.

قصور في البنية التحتية والمستلزمات التعليمية، بما يشمل المرافق المدرسية والتجهيزات الحديثة، ما يجعل تجربة التعليم أقل جاذبية للطلاب.

كل هذه العوامل تدفع الأسر إلى اللجوء إلى المدارس الخاصة، رغم التكاليف العالية، سعياً وراء ضمان تعليم نوعي ومستقر لأبنائهم.

ضرورة الاستثمار في التعليم العام

التوسع في الدوام المسائي للمدارس الخاصة قد يكون حلاً مؤقتاً لتلبية الطلب المتزايد، لكنه لا يعالج الجذر الحقيقي للمشكلة. فالخيار الأجدى هو الاستثمار في تطوير التعليم العام عبر:

زيادة عدد المعلمين المؤهلين وتوفير التدريب المستمر لهم.

تحسين البنية التحتية وإتاحة بيئة تعليمية آمنة وجاذبة.

توفير التعويضات العادلة وتحفيز الكادر التعليمي، بما يرفع مستوى الالتزام والجودة.

تحديث مستلزمات العملية التعليمية لضمان تجربة تعليمية متكاملة تلبي احتياجات الطلاب.

التعليم حق وليس وسيلة للتربح

قرار الدوام المسائي في المدارس الخاصة يعكس بوضوح ازدواجية الأبعاد بين التعليم والاستثمار. فمن جهة، يوفر فرصاً تعليمية إضافية للطلاب ويزيد من مرونة العملية التعليمية. ومن جهة أخرى، يشكل أداة لتحقيق أرباح إضافية لمستثمري القطاع الخاص، دون ضمان تحسين التعليم العام أو معالجة جذور المشكلات التعليمية.

يبقى الحل الحقيقي أمام صانعي القرار هو التركيز على تطوير التعليم العام، ليكون التوسع في التعليم حقاً لجميع الطلاب وليس مجرد وسيلة لتحقيق أرباح إضافية للقطاع الخاص.

سلاح منفلت وأمان مفقود وحياة السوريين رهينة الخوف والفوضى

منذ سقوط سلطة نظام الأسد في نهاية العام الماضي، دخلت سورية مرحلة مظلمة جديدة، حيث باتت الجرائم جزءاً من الحياة اليومية. القتل والخطف والسرقة والسلب والنهب والاغتصاب لم تعد أحداثاً استثنائية، بل صار لها نمط ثابت، يهدد كل بيت وكل شارع.

فالشوارع لم تعد آمنة، والأحياء السكنية لم تعد ملاذاً، والناس يعيشون في رعب دائم من عصابات مسلحة تتجول بحرية، وخاطفين يختارون ضحاياهم بلا رادع، وسلاح منتشر في كل زاوية وكأنه استحقاقٌ جديد للسوريين بعد سنوات الحرب الطويلة.

الواقع مؤلم ومخيف، رجال يُقتلون، نساء يُختطفن، وأطفال يختفون من أمام أعين أهلهم. المدن والريف باتت محميات للفوضى، كل حي يعرف اليوم أنه معرض للجريمة في أية لحظة.

ما يجري في سورية ليس مجرد غياب الأمن، بل انهياراً كاملاً لمفهوم الدولة والعدالة، وانفلاتاً لم تعرف له سابقة في التاريخ الحديث للبلاد.

بعض الأسباب واضحة، فالاقتصاد منهار، والبطالة تفاقمت، والفقر يدفع إلى الموبقات ويدفع الكثيرين إلى ارتكاب الجرائم من أجل البقاء على قيد الحياة.

لكن هذا التدهور الاقتصادي لا يبرر الجرائم اليومية، السرقة تحت التهديد بالسلاح، والخطف للحصول على فدية، والقتل لأسباب تافهة أو بدافع الانتقام. وكل ذلك يحدث وسط فراغ أمني هائل، إذ لم تعد هناك سلطة قادرة على فرض القانون أو حماية المدنيين، فيما الميليشيات والجماعات المسلحة تستغل الفوضى لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها بالقوة.

فتفلت السلاح هو الجريمة الأكبر، إذ انتشرت البنادق والمسدسات في الأيدي كما لو كانت هواية يومية، بينما يُقتل الناس في الشوارع دون رادع. القتل أصبح سهلاً، والسرقة عملية روتينية، والخطف أصبح تجارة مربحة، والنهب حدثاً معتاداً، والاغتصاب لا يثير إلا الصراخ واليأس.

الضحايا هم المواطنون العاديون، الذين لم يعد لديهم سوى الخوف واليأس. فلا مدارس آمنة، ولا مستشفيات محمية، ولا حراسة تحمي الحياة.

كل يوم يمر يحمل معه أخباراً جديدة عن موت أو سرقة أو اختطاف أو اغتصاب، والسلطة غير موجودة، أو عاجزة، أو متواطئة مع هذه الفوضى.

الوضع وصل إلى نقطة الانهيار الكامل، ولم يعد مقبولاً الصمت أو الانتظار. فالسوريون لم يعد لديهم ما يخسرونه سوى حياتهم، وأصبحت حياتهم الآن رهينة للخوف والفوضى.

سورية بحاجة عاجلة إلى إعادة الأمن، وضبط انتشار السلاح، ومعالجة الأزمة الاقتصادية التي تخلق بيئة خصبة للجريمة. ويجب أن تتدخل كل القوى الفاعلة لإعادة الثقة في القانون وحماية المدنيين، والمدخل الرئيسي لكل ذلك هو التوافق الوطني والحل السياسي الشامل، وإلا ستستمر هذه الكارثة اليومية بلا نهاية.

التعاون العِلمي بين دول منظمة شنغهاي يدخل مرحلة عَمليّة جديدة

إنّ البحث والابتكار ليس ترفاً في عالَم اليوم المليء بالتحولات المصيرية والصراعات المحتدمة، والتي سيتوقّف على طريقة حلّها مصير البشرية اللاحق. ولذلك فإنّ ما تم الإعلان عنه ضمن المجال العلمي والتقني في قمة شنغهاي للتعاون المنعقدة مؤخراً في مدينة تيانجين الصينية «نهاية آب وبداية أيلول 2025»، يعكس إدراكاً متعاظماً لأهمية وضع استراتيجيات إقليمية ودولية للتنمية والأمن والتحول الرقمي، ولا سيّما في سياق يزداد فيه التنافس التكنولوجي، والضغوط البيئية، ومشكلات الصحة العامة، وغيرها من التحدّيات.

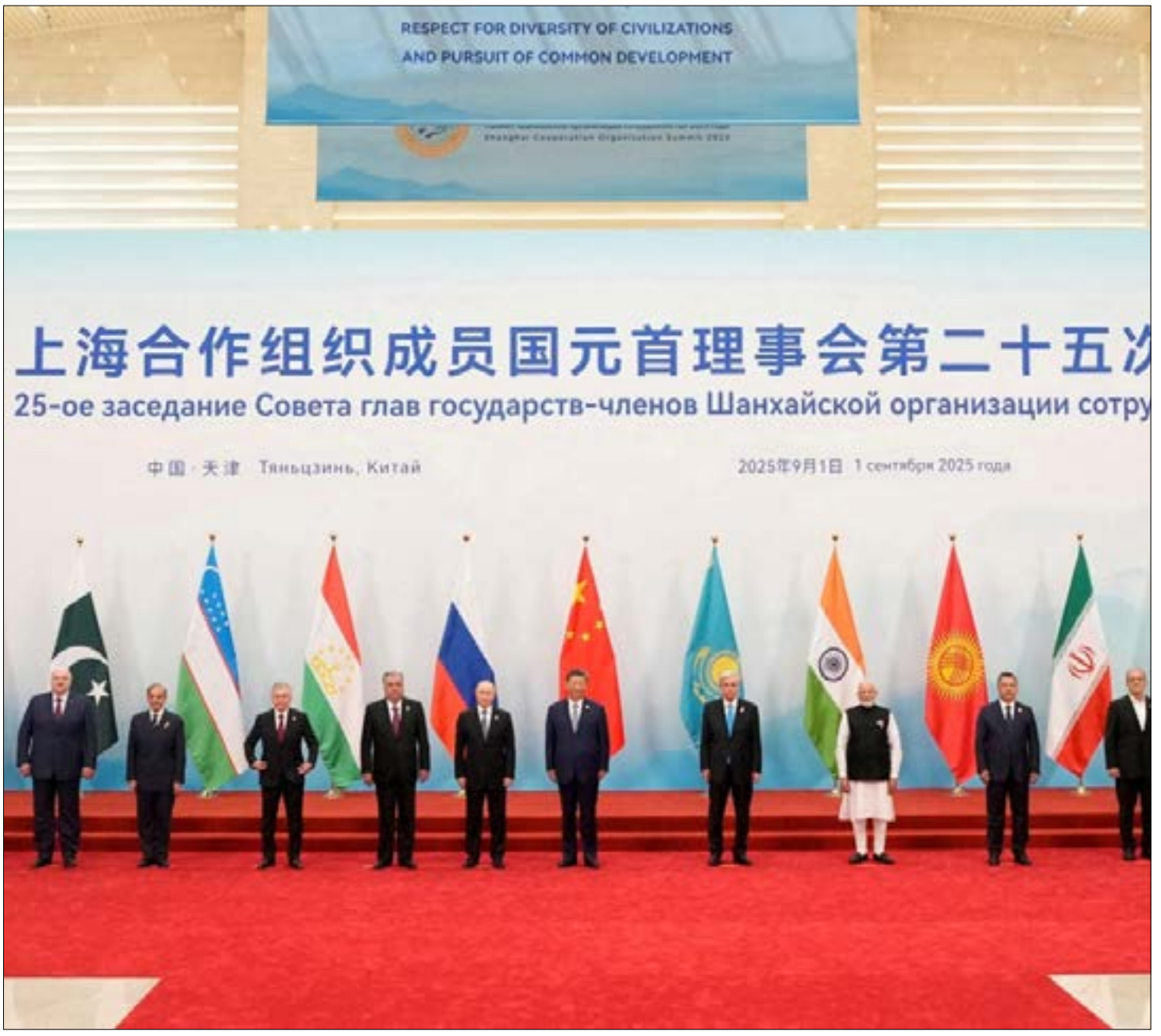

■ إعداد: د. أسامة دليقان

مع انعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون في مدينة تيانجين، ظهرت إفصاحات جديدة تشير إلى مرحلة نوعية في التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء، حيث لم تكن مجرد تصريحات شعاراتيّة، بل بدأت تظهر مشاريع ومبادرات ملموسة على أرض الواقع تدعم الرؤية المشتركة للابتكار والتنمية التكنولوجية.

وكان من أبرز ما تم الإعلان عنه افتتاح مركز التعاون العلمي–التكنولوجي للصين ومنظمة شنغهاي في مدينة تشينغداو بمقاطعة شاندونغ. ويُعتبر هذا المركز خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجالات عدة: التقانة الحيوية، تصنيع المعدات المتطورة، والزراعة الحديثة ذات الكفاءة العالية.

وهذا المركز لا يقتصر على البحث العلمي، بل هو منصة متكاملة تجمع الفعاليات الأكاديمية، والمعارض، ومسابقات الابتكار للشباب وريادة الأعمال، إضافة إلى التبادل المعرفي بين الخبراء. كذلك يهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا، ودعم الملكية الفكرية، وتأسيس مختبرات مشتركة، ومراكز بحث وتطوير بين الدول الأعضاء.

ومع افتتاح المركز جرى الإعلان عن 10 مشاريع دولية مهمة تغطي قطاعات ذات أولوية، منها الطب، والمعدات المتطورة، والزراعة الحديثة. كما أن هناك دعوات لإطلاق مسابقات ابتكار تُعنى بالشباب وريادة الأعمال، مع معارض لإنجازات علمية، مما يدل على رغبة في إشراك المجتمع الأكاديمي والابتكاري من مستويات مختلفة.

بيان التعاون العلمي-التقني لقمة شنغهاي 2025

أصدر قادة منظمة شنغهاي للتعاون في قمتهم الأخيرة في تيانجين بياناً تعهّدوا فيه بالدفع قُدماً بالتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وأكدوا على التعاون المتكافئ والمفيد لجميع الأطراف، واستكشاف نماذج جديدة للشراكات، وتعزيز القدرات الابتكارية.

وتم عقد اتفاق التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي خلال القمة. حيث يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم محاور التعاون. وفي منتدى للتعاون الذكي بين الصين ودول منظمة شنغهاي عرضت تقنيات زراعية ذكية، مثل أنظمة الملاحة الأوتوماتيكية لمعدات الزراعة التي تعمل بخوارزميات ذكاء اصطناعي، ونظم ذكاء اصطناعي للتشخيص الطبي الرقمي، وحتى روبوتات للتنظيف في حمامات سباحة تَستخدم أجهزة استشعار ذكية.

من جهتها أصرّت الهند على مبدأ «الحقوق المتساوية» بين الدول الأعضاء في الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها، مما يعكس قلقاً من اختلال التوازن أو تفاوت القدرات بين بعض الأعضاء.

كما طرحت الصين رؤية تقوم على مشاركة فرص التقدم في الذكاء الاصطناعي والعلوم والتكنولوجيا مع بقية أعضاء المنظمة، بهدف تعزيز الابتكارات العلمية–التقنية والتنمية المشتركة. وتم الإعلان عن برامج تدريبية، خصوصاً في التعليم المهني، مثل «ورشات لوبان»، إضافة إلى برامج لتأهيل الكفاءات العلمية والتكنولوجية في دول المنظمة.

وفي مجال التعاون الرقمي والبنية التحتية الإلكترونية، جرى الإعلان عن مبادرات للتعاون الرقمي مثل: التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، تقنيات التوقيع والعقود الإلكترونية، ومد كابلات الألياف الضوئية «مثل خط الصين–قرغيزستان–أوزبكستان» لتقليل زمن الاتصال، إلى جانب أنظمة الصحة الرقمية ومشروعات المدن الذكية.

وفي مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية وقّع وزراء التعليم في الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي للتعاون 7 وثائق تعاون تركّز على التعليم الرقمي والتعليم عبر الحدود والذكاء الاصطناعي، وذلك في الاجتماع التاسع لوزراء التعليم في المنظمة.

كما أعلنت الصين عن مضاعفة عدد المنح الدراسية الخاصة بالمنظمة، وإطلاق برنامج دكتوراه ابتكارية مشتركة لتدريب الباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

المُخرَج الأساسي علمياً وتكنولوجياً من قمة شنغهاي للتعاون هو تنفيذ خطوات أكبر من مجرد التصريحات السياسية وإطلاق مشاريع حقيقية

الاستدامة والرفاه العام وحَوكَمة الابتكار

لم تقتصر أهداف قمة شنغهاي على الاقتصاد والتكنولوجيا، بل شملت أيضاً التنمية المستدامة وتحسين رفاه المجتمعات والتعاون في مجال حوكمة العلوم والتكنولوجيا على المستوى العالمي. كما جرى التأكيد على ضرورة معالجة الفجوات الرقمية بين الدول الأعضاء، ورفع مستوى البنية التحتية والقدرات الرقمية لدى الدول الأقل تقدماً في هذا المجال.

من جهة أخرى، دُشّنت مبادرة «الدعوة المشتركة متعددة الأطراف للبحث والتطوير» بتنظيم من مؤسسة العلوم الباكستانية بالتعاون مع الدول الأعضاء، وهي تتيح تمويل مشاريع في مجالات مثل التكيُّف مع التغيُّر المناخي، وحماية البيئة، والعلوم الحياتية «الطب الوقائي، السيطرة على الأوبئة، تقنيات إطالة العمر الصحية» والزراعة المستدامة.

مركز بيانات ضخمة

من المشاريع الرقمية اللافتة أيضاً مركز البيانات الضخمة التابع للصين SCO في كراماي بمنطقة شينجيانغ، حيث تم تدريب أكثر من 300 مشارك من دوائر حكومية ومعاهد بحثية من أكثر من 20 جهة. كذلك «ورش لوبان» للتدريب المهني التي تم توسيعها لتشمل مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، واتصالات الجيل الخامس 5G، مما يعكس رغبة في بناء قدرات تقنية فعلية لدى الدول الأعضاء.

البُعد الدولي التحديات الكبرى والمخاوف

مع هذه الإنجازات، تظهر تحديات وأشكال من المخاوف التي قد تؤثر على الأداء والفعالية. ومنها تفاوت الإمكانات بين الدول الأعضاء: فبينما لدى الصين وروسيا قدرات كبيرة في البحث والتكنولوجيا، هناك دول وسط آسيا أو من الأعضاء الجدد قد تفتقر إلى البُنى التحتية أو الخبرة التقنية اللازمة للمشاركة الكاملة في المشاريع الكبيرة.

وعلى مستوى الحوكمة ونقل التكنولوجيا، تأتي الحاجة لضوابط واضحة في مجال الملكية الفكرية، وحقوق الاستخدام، والأمان الرقمي، وضمان ألّا يكون نقل التكنولوجيا أحادي الاتجاه، بل مبنياً على المنفعة المشتركة. وتحتاج المشاريع إلى تمويل مستمر وإدارة فعّالة، ويجب أن تُحدد ميزانيات واضحة، وأطر زمنية، وآليات تقييم، ومعايير للاقتصاد أو الاستدامة.

الالتزام السياسي الطويل الأمد

التعاون العلمي يحتاج إلى استقرار سياسي واستمرارية السياسات الوطنية والدولية؛ وأي تغيّر في أولويات الدول الأعضاء يمكن أن يضعف الالتزام أو يعيد ترتيب الأجندة.

وفي المجمل، يمكن القول إنّ المُخرَج الأساسي من القمّة هو تنفيذ خطوات أكبر من مجرد التصريحات السياسية؛ فقد انطلقت مشاريع حقيقية، ومراكز جديدة، وبرامج تكوينية تلمس أرض الواقع. إلا أن نجاح هذه المبادرات سيقاس بالأفعال: مدى التزام الدول الأعضاء، وقدرة الدول الأقل تطوراً على المساهمة والانفتاح، وضمان أن تكون الفوائد مشتركة وعلى المستويات البحثية والعلمية والتقنية. هذا ما ستراقبه المجتمعات الأكاديمية، والخبراء والناشطون التكنولوجيّون في الفترة القادمة.

الضربة الصهيونية في قطر وملامح الحرب على الجميع!

فرضت الضربة الصهيونية الأخيرة على مقرات قادة حركة حماس في قطر واقعاً كان البعض لا يرغب في رؤيته، وهو أن سلوك «إسرائيل» المأزومة لا يهدد قطاع غزّة أو إيران وحزب الله فحسب، بل هو تهديد لمنطقة غرب آسيا كلّها، ورغم قتامة المشهد وظهور الكيان الصهيوني كما لو أنّه صاحب اليد الطولى، إلا أن مراقبة المشهد العام وتحليله بدقة يكشف مسألة أخرى!

■ علاء أبوفرّاج

في يوم الثلاثاء 9 أيلول وجهّت مقاتلات تابعة لجيش الاحتلال ضربة كبيرة لموقع تتواجد فيه قيادات من حركة حماس، وانطلقت الصواريخ من البحر الأحمر باتجاه هدفها، وألحقت أضراراً كبيرة بالموقع المستهدف، لتؤكد حركة حماس لاحقاً أن وفدها المفاوض بقيادة رئيسها خليل الحية، نجا من محاولة الاغتيال، لكنّها نعت خمسة من أعضائها، هم نجل خليل الحية همام الحية ومدير مكتبه جهاد لبد، وثلاثة مرافقين آخرين، هم عبد الله عبد الواحد، ومؤمن حسونة، وأحمد عبد المالك.

لا تزال بعض تفاصيل الحدث غير معروفة وتحديداً كيف نجت الشخصيات من الاغتيال، وهل كان ذلك نتيجة معرفة مسبقة بالاستهداف، أو أن المعلومات التي تحرّك جيش الاحتلال وفقها لم تكن دقيقة، كل هذه التفاصيل لا تغير أبداً من فحوى الرسالة السياسية وخطوة «إسرائيل» العدائية، وهو ما سنحاول الإجابة عنها في هذه المادة.

طعنة جديدة في الظهر

تكرر هذا المشهد للمرة الثانية خلال أشهر قصيرة، فالضربة الصهيونية لم يكن من الممكن تنفيذها دون علم وقبول أمريكي، وخصوصاً أنّها استهدفت الخليج العربي وقطر بالتحديد، التي تستضيف قاعدة العديد الأمريكية، وهي مزودة بأنظمة حماية ورصد متقدمة، هذا فضلاً عن أن الجيش الأمريكي موجود بعدد كبير من المواقع في الخليج، ولا يمكن أن تخرج عشر مقاتلات لجيش الاحتلال، وتطلق صواريخ من أقصى غرب منطقة الجزيرة إلى أقصى شرقها، دون أن تُرصد هذه الطائرات والصواريخ، وما يفاقم المشكلة فعلياً، أن اللقاء الذي استهدفه الطيران «الإسرائيلي» يفترض أنّه جلسة لقيادة حماس لنقاش المقترح الأمريكي لاتفاق وقف إطلاق نارٍ في غزّة، بعد أن زاد النشاط الدبلوماسي من حضوره في هذا الميدان. ما يضعنا أمام واقع أن «إسرائيل» وبضوء أخضر ومشاركة أمريكية يمكن أن تقطع أي مفاوضات بتوجيه ضربة عسكرية تماماً كما جرى مع بدء العدوان على إيران، والذي حدث قبل يومين من موعد جلسة تفاوض جديدة مقررة، وهذا قبل كل شيء يؤشر لا على انخفاض مصداقية واشنطن في أي مفاوضات تجريها فحسب، بل أيضاً يدل أن هذه الخطوات العدائية باتت جزءاً من استراتيجية شاملة تلائم حجم الأزمة الأمريكية–الصهيونية. وباتوا غير آبهين بما يمكن أن ينتج عن عدوانية من هذا النوع، كما لو أنّهم مدركون أن هناك مواجهة قادمة لم يعد بالإمكان تجنبها.

هل اتفاقات التطبيع هدف بحد ذاته؟

يحاجج البعض أن «إسرائيل» حريصة كلّ الحرص على «الاتفاقات الإبراهيمية» لكن هذه الفكرة لم تعد قادرة على الصمود أمام الوقائع الجديدة، فحين تبدأ «إسرائيل» بتوجيه ضربات ضمن الخليج العربي، تكون بذلك أعلنت صراحةً انّه لم يعد هناك «استثناءات» وتعلنها كما هي فعلاً، حرب على الجميع.

طبيعة الظرف الحالي تفرض على الجميع تحويل كل هذه المؤسسات إلى أطر فاعلة وتحديداً كونهم يرون تهديداً حقيقياً في السلوك الأمريكي-الصهيوني

لكن مع ذلك يبقى من المحق أن نسأل: لماذا اختارت «إسرائيل» هذا الموعد بالتحديد، فاجتماعات قادة حماس هي اجتماعات دورية، ولم تكن المرة الأولى التي يجلسون لمناقشة مقترح ما للهدنة، أو وقف لإطلاق النار،

الإجابة عن هذا السؤال مركبة، فهذه الاتفاقات ومنذ بدء الحديث عنها كانت من وجهة نظر ترامب نتيجة لوجود «مصالح أمنية مشتركة بين [إسرائيل] ودول العربية» أي أنّها كانت أداة أساسية في محاولة بناء فريقين واحد يضم «إسرائيل» وبعض الدول العربية، والآخر فيه إيران وكل من يرفع السلاح في وجه الكيان الصهيوني، ولذلك كان الهدف البعيد من هذه الاتفاقيات سيئة الذكر أن تخلق واقعاً جيوسياسياً محدداً، يكون ملائماً للكيان الصهيوني، ويرفع العبء عن الولايات المتحدة التي كان من المفترض أن تتفرغ لـ «المخاطر» القادمة من شرق آسيا، لكن ما جرى في الواقع كان غير ذلك تماماً، ولا يبدو أن هناك أوهاماً في أذهان قادة الولايات المتحدة أو «إسرائيل» عن إمكانية خلق تحالف من هذا النوع الآن، بل إن العلاقات العربية الإيرانية شهدت تحسناً غير مسبوق في السنوات الأخيرة، وهذا التحسن لن يطول حتى يأخذ أشكال تعاون ملموس في شتى المجالات ومنها العسكرية، وتحديداً بعد أن أيقنت دول الخليج أن السلاح الأمريكي المكدس فيها لن يحميهم من أي اعتداءات صهيونية محتملة.

من هنا لن يكون من الصعب إدراك أن مصير هذه الاتفاقيات بات محسوماً والمسألة مسألة وقت، والمهم بالنسبة للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الآن هو مواجهة الواقع الجديد الناشئ، حتى وإن تطلب ذلك توجيه ضربات عسكرية في الخليج وغيره.

الموقف العربي-الإسلامي

بالعودة إلى دلالات توقيت الضربة، يبدو أن الكيان وبعد الحرب الأخيرة مع إيران أدرك أنه لم يعد بالإمكان عكس اتجاه تطور علاقات إيران مع المنطقة، وأن الدول العربية بدأت تتحرك بخطاً أوضح، لإيجاد ما يمكن أن يحميها من المغامرة الصهيونية التي يمكن أن تشعل النار في الجميع دون استثناء، وقد يكون ما جرى في مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في مطلع أيلول مؤشراً على نمو توافق عربي–إسلامي على عدد من المسائل، لا تصب في مصلحة الاحتلال الصهيوني، فمن جهة نقلت تقارير أن المجلس اعتمد «رؤية مشتركة للأمن والتعاون في المنطقة» بمبادرة مصرية–سعودية، ورغم أن هذه الرؤية لا تزال تبدو مبهمة إلا أن الوثائق الصادرة عن هذا الاجتماع وضعت سياقاً محدداً يقول: إن عدم تسوية القضية الفلسطينية بشكل عادل، والممارسات العدوانية لقوة الاحتلال، هما ما يقف حاجزاً أمام فرص تحقيق التعايش السلمي في المنطقة، وإن إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية بات ضرورة ملحة، ثم جرى الإعلان بعد الضربة على قطر عن قمة طارئة عربية–إسلامية يوم الإثنين 15 أيلول، ومن المتوقع أن يتخذ المجتمعون قراراً بخصوص طبيعة الرد على هذا الاعتداء.

إن شعوب المنطقة رأت دائماً أن المنظمات وهياكل المؤسسة الرسمية العربية والإسلامية لم تقدم إلا بيانات استنكار، لكنّها لم تتحول إلى أي إجراء ملموس، لكن طبيعة الظرف الحالي تفرض على الجميع تحويل كل هذه المؤسسات إلى أطر فاعلة، وتحديداً كونهم يرون تهديداً حقيقياً في السلوك الأمريكي–الصهيوني، ولأن تجاهل هذا التهديد أكثر من ذلك يمكن أن يتحوّل إلى زلزال حقيقي، فبالنسبة للكيان الصهيوني، لا يمكن القبول بنشوء توافق بين هذه الدول، فمن شأن هذا أن يقرب نهايته، وهو لذلك يعمل على إعاقته، ولكنّ الكيان بهذا السلوك يعلن الحرب على الجميع، حتى أولئك الذين كانوا قبل وقت قصير «حلفاء محتملين» من وجهة نظرهم.

فرنسا تواجه اختباراً تاريخياً... ماذا بعد سقوط الحكومة؟!

في ظل الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية التي يشهدها العالم، تعيش فرنسا لحظة مفصلية في تاريخها السياسي في خضم أزمة داخلية لم يعد من الممكن احتواؤها بالوسائل التقليدية. فبين تباطؤ اقتصادي حادٍّ، وتضخمٍ غير مسبوق في الدَّين العام، والانقسامات السياسية المتكررة. تواجه الحكومة اختبار شرعية عسير. خطة التقشف التي طرحتها حكومة بايرو لم تكن سوى شرارة جديدة في صراع طويل بين مؤسسات الحكم والمجتمع الفرنسي، الذي بات يشكك في قدرة النظام على الاستجابة لتحديات العصر.

■ حلا الحايك

يوم 8 أيلول 2025، وفي خطوة وُصفت بالمقامرة السياسية، طرح فرانسوا بايرو رئيس الوزراء الفرنسي خطته التقشفية للتصويت في الجمعية الوطنية. ونتج عن ذلك سقوط الحكومة، بعد أن صوّت 364 نائباً ضدها مقابل 194 مؤيداً، لتنتهي بذلك تجربة حكومية لم تتجاوز تسعة أشهر.

السياق الكامل

تواجه فرنسا أزمة مالية متفاقمة، إذ تحتل المرتبة الثالثة بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث حجم الدين العام، الذي بلغ 115% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 2،8 تريليون دولار سنوياً. ويستمر عجز الموازنة في الارتفاع، متجاوزاً 6%، في مخالفة واضحة للسقوف التي يحددها الاتحاد الأوروبي وهي 60% للدين العام و3% للعجز.

هذا التدهور المالي انعكس على التصنيف الائتماني للبلاد، ما يعكس تراجع ثقة الأسواق في قدرة الاقتصاد الفرنسي على التعافي. وتثير هذه المؤشرات مخاوف من تداعيات أوسع داخل الاتحاد الأوروبي، في حال استمرار التدهور دون إجراءات إصلاحية فعالة.

في تموز 2025، وفي هذا المشهد السوداوي أعلن رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا بايرو عن خطة تقشف تهدف إلى خفض العجز والدين العام، عبر تقليص الإنفاق بنحو 44 مليار يورو ضمن ميزانية عام 2026. وشملت الخطة إجراءات مثيرة للجدل، أبرزها: تخفيضات واسعة في الإنفاق العام، طالت قطاعات شريانية للمجتمع الفرنسي، كالتعليم والصحة والتقاعد والضمان الاجتماعي، إلى جانب إلغاء عطلتين رسميتين.

أثارت هذه الإجراءات موجة غضب شعبي، ورفضاً سياسياً واسعاً، فتصاعدت الاحتجاجات والدعوات للإضرابات. ليسجّل يوم 10 أيلول الذي تلا الاستقالة مباشرةً بوصفه لحظة مفصلية في التاريخ الفرنسي، فلم يكن الحراك الشعبي، الذي اتخذ شعار «tout Bloquons» «لنُعطّل كل شيء» مجرد احتجاج عابر، بل تجسيداً لغضب اجتماعي عميق ضد السياسات النيوليبرالية والتقشفية التي طبعت عهد بايرو.

موجة احتجاجية جديدة

شهد 10 أيلول في فرنسا أكثر من 596 تجمعاً و253 عملية تعطيل بحسب وزارة الداخلية، بينما قدّرت نقابة CGT عدد المشاركين بـ 250،000. شملت التحركات إضرابات واسعة في قطاعات النقل والتعليم والصحة، إضافة إلى إغلاق طرق سريعة، وتعطيل محطات ومطارات، واحتلال رمزي لمقار حكومية، ووقفات احتجاجية أمام مقار حكومية.

ورغم أن المبادرة كانت شعبية الطابع، حيث انطلقت الدعوة إلى هذا الحراك من مجموعات شعبية مستقلة عبر منصات التواصل الاجتماعي، ونشطت شبكات شبابية ومواطنون مستقلون تحت مسمى «دعونا نكون ساخطين»، مستلهمين روح العصيان المدني من حراك «السترات الصفراء» الفرنسي و«ساخط» الإسباني. إلا أن أطرافاً سياسية بارزة انضمت إليها لاحقاً، من بينها حزب «التجمع الوطني» بقيادة مارين لوبان، والحزب الاشتراكي بقيادة أوليفيه فور، وحزب «فرنسا الأبية» اليساري بقيادة جان لوك ميلانشون، الذي وصف استقالة بايرو بأنها «انتصار شعبي ضد الأوليغارشية»، مؤكداً، أن «الشارع هو من يملك الشرعية الآن». في تصريح له قبل أيام من الحراك، قال: «ابتداءً من 10 أيلول، بدأ العد التنازلي» وأضاف على حسابه الشخصي: «سقط بايرو، والآن ماكرون في الصفوف الأمامية لمواجهة الشعب. يجب أن يرحل هو أيضاً». كما أعلنت النائبة اليسارية غابرييل كاتالا دعمها الكامل للإضرابات والاعتصامات، معتبرة أن: «الغضب الشعبي هو تعبير شرعي عن رفض السياسات الحالية».

عملياً، يبدو أن ماكرون يواجه اختباراً مصيرياً قد يعيد رسم خارطة السلطة في البلاد. إذ لا توجد أمامه بعد سقوط حكومة بايرو خيارات كثيرة، فإما اختيار رئيس وزراء جديد وحكومة من ذات التحالف القائم في مغامرة قد تنتهي بسقوط متكرر. أو تعيين رئيس وزراء جديد من خارج التحالف، أو إعلان حل الجمعية الوطنية والذهاب نحو انتخابات مبكرة. وفي كل السيناريوهات يتمثل الخطر الجدّي بالنسبة له في صعود خصومه السياسيين إلى المشهد بقوة.

بالمحصلة، لا يمكن قراءة المشهد السياسي الراهن في فرنسا بمعزل عن التراجع الأوسع الذي يطال النموذج الغربي برمّته. فمظاهرات 10 أيلول لم تكن حدثاً منعزلاً، بل تجل محلي لانهيار عالمي متسارع في المنظومة الغربية، التي لطالما قدّمت نفسها كمرجعية سياسية واقتصادية. هذا التراجع، الذي يتجلى في تفكك الاتحاد الأوروبي المرتقب وتآكل الهيمنة الأمريكية، لا يزال يُواجَه بمحاولات يائسة من النخب الغربية لتثبيت منظومة آخذة في الانهيار، رغم تصاعد مؤشرات الانفصال بين السلطة والمجتمع، وتنامي الحراك الشعبي الذي خرج من هامش الحياة السياسية ليطالب بتمثيل حقيقي لمصالحه. في هذا السياق، تبدو خيارات السلطة، أي سلطة، عاجزة عن تحقيق اختراق فعلي، ما لم يتم توجيه البوصلة نحو حلول جذرية تعبّر عن مصالح الشعوب لا مصالح القوى الكبرى.

العالم يتّحد لأجل فلسطين، ومنها لأجل كل شيء

أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان نيويورك» الذي ينص ويؤكد على قيام دولة فلسطينية كاملة مستقلة وذات سيادة، بعد وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب على غزة، وحظي القرار بتأييد وموافقة 142 دولة، مقابل اعتراض 10 وامتناع 12، في حين تواصل سفن أسطول الصمود العالمي إبحارها باتجاه غزة، وعلى متنها ناشطون يحملون جنسيات أكثر من 44 دولة، محميون أولاً من عمال بعض الموانئ في أوروبا، الذين هددوا بـ «شلّ أوروبا» وحرمان «إسرائيل» من «مسمار واحد» بحال تعرض الأسطول وطواقمه لأي اعتداء.

■ يزن بوظو

يرى ويصف بعض المحللين، أن ما يجري على المستويين الشعبي والسياسي عالمياً بالعموم، وأوروبياً بالخصوص، فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني «الإسرائيلي»، على أنه بمثابة «صحوة» أممية بعد غفلة طويلة، وباتت تفرض مهمات وتحديات وإجراءات حاسمة على حكوماتهم وقواهم السياسية للتحرّك لأجل هذه القضية الإنسانية أولاً وقبل كل شيء.

بيد أنه توصيف مجحف بعض الشيء، وقد لا يكون صحيحاً من وجهة نظر مغايرة ترى أن الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» كان على الدوام حاضراً، والشعوب لم تكن يوماً غافلة عنه، وكان دوماً يمثل خلاصة صراع طبقيّ وإنسانيّ بشكله السياسيّ والعسكريّ بين عالمين مختلفين: العالم الذي يمثله الفلسطينيون من اضطهاد واستغلال وحرمان مباشر وغيرها بأكثر صوره الحادة والمؤسفة، والعالم الذي تمثله «إسرائيل» من مُضطهدين ومستغلين ومستعمرين وناهبين والخ بأكثر الأشكال تطرفاً ووحشية.. وبين هذا وذاك لم تكن مجتمعات العالم– لا بعض الأفراد– بعيدة او غافلة عنه، بل كانت دوما بدرجة أو بأخرى ترى نفسها مرتبطة به، تتأثر به، وتؤثر فيه.

فالتحركات المتصاعدة التي نشهدها اليوم سواء الأممية كشعوب أو الدولية كحكومات وجهات سياسية، هي بالضبط محصلة تراكم واحتقان طويل سابق موجود ومحسوس أساساً، ومرتبط مباشرة بعموم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم في كل مكان اليوم وتتزايد، ووجد خلال ذلك فرصته لينهض بعدما باتت الضرورة تفرض نفسها عليه لانفجاره، ومجدداً: الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» هو شكله الأكثر وضوحاً وذروةً في البعد الإنساني، وعليه، إن هذه التحركات الأممية والدولية على حد سواء من غير المرجح أن تقف عند حدود القضية الفلسطينية لوحدها، بل من المرجح أن هذه القضية بالضبط، لخصوصيتها وحدّتها، تمثل شرارة ومهمازاً لحركة تضامن ونضال منسق ومتحد مستمر، سيتطور تباعاً، وبشكل تدريجي، وبالتحديد وبالعمق منه، هو الصراع الطبقيّ بين الناهب والمنهوب، بين الشعوب والنظام الاقتصادي الاجتماعي الدولي السائد، والذي بدوره ليس «مغيباً» عن وعي أيّ كان وسيتعرض لـ «صحوة» مفاجئة لاحقاً.

فالمواجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأممية والدولية الجارية لأجل فلسطين بمواجهة «إسرائيل» هي بالضرورة وبطبيعة الحال مواجهة مع هذا النظام العالمي الذي أنتج هذا الكيان، بكل مفرداته ومستوياته، والقضية الفلسطينية باب أوّل يجري طرقه بهذا المسار..

نيبال... مشكلاتٌ متراكمة وانفجار في لحظاتٍ دقيقة

في أكبر أزمة سياسية تشهدها نيبال منذ إلغاء الملكية عام 2008، أدت احتجاجات واسعة النطاق قادها جيل الشباب «جيل Z» إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء كي. بي. شارما أولي، وسط مشاهد من العنف غير المسبوق، وحرق مباني حكومية رئيسية، ومطالبات بإنهاء الفساد والمحسوبيات.

■ معتز منصور

ما بدأ كاحتجاج سلمي ضد حظر حكومي على وسائل التواصل الاجتماعي تحول إلى حركة احتجاجية واسعة النطاق، أجبرت على تغييرات في القيادة السياسية، مع تعيين أول امرأة في تاريخ البلاد كرئيسة وزراء انتقالية، وسط مخاوف من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإقليمي.

كيف انفجرت الأزمة؟

اندلعت الأزمة في أوائل أيلول الجاري 2025، عندما فرضت الحكومة النيبالية حظراً على 26 منصة تواصل اجتماعي رئيسية، بما في ذلك فيسبوك، إنستغرام، يوتيوب، واتساب، وإكس «تويتر سابقاً»، بحجة عدم تسجيلها وفق قوانين جديدة لمكافحة «المحتوى غير المرغوب فيه» مثل: الكراهية والأخبار المزيفة. كان هذا الحظر، الشرارة التي أشعلت غضب الشباب الذين يعتمدون على هذه المنصات للتواصل والتعبير عن استيائهم من الفساد السياسي والاقتصادي. وفقاً لتقارير البنك الدولي، يعاني الشباب النيبالي «15–24 عاماً» من معدل بطالة يصل إلى 20،8%، مع اعتماد الاقتصاد بنسبة 33،1% على التحويلات المالية من العاملين في الخارج، مما يعكس غياب الفرص المحلية، ورغم التطورات الاقتصادية الطفيفة في السنوات الأخيرة إلا أنها بقيت أدنى من التوقعات وطموح الشباب النيبالي، ودون مستوى تحقيق الاستقرار– الاقتصادي الاجتماعي– في البلاد.

سرعان ما امتزجت الاحتجاجات بالغضب من حملة افتراضية واسعة تحت وسم #NepoKids– أطفال النيبال، التي كشفت عن الفجوة الاجتماعية بين أبناء السياسيين الذين يتباهون بحياة فاخرة– مثل حقائب غالية الثمن ورحلات خارجية– وباقي الشعب الذي يعاني من الفقر والفساد. هذه الحملة، التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي قبل الحظر، سلطت الضوء على سيطرة نخبة سياسية صغيرة على الاقتصاد والحكومة، حيث لم تكمل أي حكومة ولاية كاملة منذ 2008.

تصاعدت الاحتجاجات في 8 أيلول الجاري، عندما تجمع آلاف الشباب في العاصمة كاتماندو ومدن أخرى، محاولين اقتحام البرلمان الفيدرالي. بحلول اليوم التالي، أضرم المتظاهرون النار في مباني حكومية رئيسية، مثل: البرلمان، مكتب رئيس الوزراء، المحكمة العليا، ومنازل سياسيين بارزين، بالإضافة إلى فنادق فاخرة ومكاتب للأحزاب السياسية. كما تم اقتحام السجون مما أدى إلى فرار آلاف السجناء، وإغلاق مطار كاتماندو الدولي ليوم كامل، وفرض حظر تجول وطني من قبل الجيش الذي تدخل لاستعادة النظام. وصل عدد القتلى إلى 51 شخصاً، مع إصابة أكثر من 1300 آخرين، وفقاً لتقارير رسمية ومنظمات دولية.

استقالة رئيس الوزراء وانتخابات قادمة

في ذروة الأزمة، أعلن رئيس الوزراء أولي استقالته في 9 أيلول، معترفاً بـ«الوضع الاستثنائي»، تلاه استقالة وزراء آخرين، مثل: وزير الداخلية وآخرون. لم يكن هذا السقوط مفاجئاً، إذ يمثل أولي، الذي شغل المنصب ثلاث مرات، رمزاً للنخبة السياسية المتهمة بالفساد. سرعان ما انتقلت المناقشات إلى منصات بديلة، مثل: ديسكورد، حيث انضم أكثر من 145 ألف شخص لمناقشة مستقبل البلاد، ودعموا تعيين سوشيلا كاكي، رئيسة المحكمة العليا السابقة «73 عاماً»، كرئيسة وزراء انتقالية، وهي المعروفة في دفاعها عن سلطة القضاء في وجه المحسوبيات والفساد. في 12 أيلول أدت كاكي اليمين الدستورية أمام الرئيس رام شاندرا بودل، لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ نيبال، مع وعود بتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات خلال 6–8 أشهر.

هل يمكن استثمار الأزمة؟

يبدو أن وتيرة الاحتجاجات تراجعت في الأيام الأخيرة، في ظل محاولات جادة من قبل الجيش ورئيسة الوزراء المؤقتة لاحتواء التصعيد ومنع انتشار الفوضى. لكن مستوى العنف الذي ظهر خلال أيام قليلة، وشمل حوادث غير مسبوقة، مثل: سحل مسؤولين في الشوارع، وحرق منازل وزراء بمن فيها، يشير إلى أن الحراك أخذ منحىً خطيراً.

هذا التصعيد السريع، وفي بلد صغير مثل نيبال، يثير تساؤلات جدية حول ما إذا كانت هناك جهات تسعى لدفع الأحداث نحو مزيد من التأزيم. خصوصاً أن المنطقة تشهد في الفترة الأخيرة محاولات حقيقية بين الهند والصين لتجاوز خلافاتهما، وبناء أجواء من التعاون والاستقرار. وفي هذا السياق، قد تُستغل التحركات الشعبية المشروعة في نيبال كأداة لخلق فوضى تخدم أجندات لا علاقة لها بمطالب المتظاهرين، بل تهدف إلى تشويش المسار الإقليمي الأوسع.

هذا لا يعني أن الأسباب الداخلية غير حقيقية، لكنه يعني أن الأزمة النيبالية لم تعد محلية فقط، بل دخلت في حسابات إقليمية قد تُفاقمها إن لم تُدَر بحكمة وسرعة.

التدخلات الخارجية والثورات الملونة: غربياً... غربياً هذه المرة

شهدت عاصمة المملكة المتحدة، لندن، واحدة من أكبر المظاهرات خلال التاريخ الحديث، حيث شارك بها يوم السبت أكثر من 110 آلاف شخص من أنصار اليمين أو اليمين المتطرف، وفق توصيفات الغرب لهم، وذلك استناداً لدعوة وقيادة الناشط اليميني المتطرف تومي روبنسون لها، الذي تجمعه علاقات قديمة مع الملياردير الأمريكي إيلون ماسك، والذي شارك بدوره في هذه التظاهرة بكلمة مرئية، داعياً من خلالها لحل البرلمان وتغيير الحكومة البريطانية.

■ ملاذ سعد

قد يكون من المبكر بعض الشيء التوصل لمعلومات وفهم عميق في تفاصيل ما يجري في بريطانيا ودور واشنطن، إلا أنه ليس بعيداً أو منفصلاً إطلاقاً عن حالة الانقسام الغربي الحاصل.

من حيث الشكل، يحرّك تيار روبنسون– بالتعاون مع ماسك أمريكياً– أنصاره ومستمعيه، بلغة شعبوية تحريضية، من بوابة مسألة الهجرة غير الشرعية، والحقوق والمزايا التي يكتسبها المهاجرون الشرعيون وغير الشرعيين على حساب «البريطانيين الأصليين»، ويتضمن هذا الخطاب الشعوبي بجزء منه استغلالاً للمسائل الدينية والصور النمطية المتراكمة منها، والتي يرى بعض المحللون أن هذا التيار نفسه يستخدم ورقة «الإسلام السياسي» داخل أوروبا نفسها، سواء بعمليات جريمة منظمة أو مقاطع مصوّرة تحريضية وتهديدية طوال الفترة السابقة والحالية، تهدف وتمهد بالضبط لتعويم اليمين المتطرف هذا، فضلاً عن استخدام قضايا إشكالية أخرى.

خلف هذه القشرة السطحية التي يجري ضخها وتغذيتها شعبوياً وإعلامياً، فإن المحرك العميق للبريطانيين أو غيرهم، هو تراجع الوضع المعيشي والتخوفات من تسارع هذا التراجع إثر الأزمات الاقتصادية والسياسية الحاصلة، والتراجع الغربي عموماً، ليأتي الخطاب الشعبوي اليميني موجهاً مشاعر الاستياء والغضب باتجاهات خاطئة تستميل الجمهور مؤقتاً، وتدفع باتجاه صدام شعبي– شعبي، فتخرج مثلاً مظاهرة «ضد العنصرية» بخمسة آلاف شخص بمواجهة مظاهرة اليمين الحاشدة، وفصلت بينهما الشرطة البريطانية.. وليقول ماسك للحشد: «إما أن تقاوم أو ستموت» وينشر لاحقاً عبر منصة «إكس» رأيه أن الحرب الأهلية «حتمية» في بريطانيا.

أما من زاوية هؤلاء السياسيين والاقتصاديين، الشعبويين، فما يدفعون به– فيما يبدو حتى الآن– هو محاولة للإطاحة بالتيّار الآخر المتحكّم في بريطانيا، وهو تيار عابر لثنائية حزبي العمال والمحافظين التقليدية، كما هو عابر لثنائية الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة، ومن بين العناوين الخلافية الأكبر والأبرز بين التيارين، هو الموقف من الحرب الأوكرانية، بين إنهاؤها أو الاستمرار بها، فروبنسون، كما ماسك، يدعوان لإنهائها ووقف تمويل ودعم بريطانيا لنظام زيلينسكي لدواعٍ اقتصادية مرتبطة بالأزمة الجارية، وأولويات مختلفة بالتعامل معها، بينما تستمر أوروبا بقيادة بريطانية وألمانية بالدرجة الأولى، بتغذية هذه الحرب والضغط على واشنطن للبقاء طرفاً حاضراً بالصراع.

«ماخ 2» وما بعده: السّباق العالمي

قبل عدة أشهر، نشر موقع البيت الأبيض مادة بعنوان «القرارات الحكيمة للرئيس ترامب تقود الطيران المدني فرط الصوتي العالمي». بعد مختلف عبارات التبجيل و«علوم الانتصار» المبالغ فيها، فإن الفحوى هي: ترامب أصدر أمراً تنفيذياً ألغى بموجبه الحظر الذي استمر أكثر من نصف قرن على الطيران المدني فرط الصوتي فوق اليابسة في أمريكا. فما هو «حظر الطيران المدني فرط الصوتي فوق اليابسة»؟ ولماذا وُجد أصلاً؟ وما علاقته بالطائرة الشهيرة «الكونكورد»؟ سيقدم هذا المقال عرضاً موجزاً للقضايا التقنية ذات الصلة، ويبيّن التطورات الراهنة ممثلة بالصين وأمريكا، ثم يحلّل ما قد يترتب على هذا التغيير الذي أقدم عليه ترامب.

■ تشي بو نوا

سوق الطائرات فرط الصوتية وميزة «الكونكورد»

رغم أن أوروبا وأمريكا تبدوان شكلياً تحت سيادة دول مختلفة، إلا أنهما ككلٍّ تاريخي–ثقافي وسوقي لا ينفصلان، وهناك ميل متزايد للتكامل السياسي والقانوني. وهذا التكامل دفع دوماً إلى تحسين أدوات العبور عبر الأطلسي: من سفينة كولومبوس «سانتا ماريا» الشراعية، إلى بواخر الركاب العملاقة مثل «تيتانيك» و«أوليمبيك»، وصولاً إلى ولادة وتعميم الرحلات الجوية المدنية العابرة للأطلسي. كلها كانت تجسيداً لحاجة ذاتية لـ«التكامل عبر ضفتي الأطلسي» داخل هذه الحضارة.

هذه الحاجة ذاتها هي ما أوجدت في ستينيات القرن العشرين سوقاً موضوعية لطائرة «الكونكورد» فرط الصوتية، حين دخلت صناعة الطيران مرحلة الطائرات بسرعة ماخ 2، وأصبحت الرحلات العابرة للمحيط ممكنة اقتصادياً. وهذا ما دعم تشغيل «الكونكورد» نصف قرن، بل وحقق لها قدراً من الربحية.

الأمر الآخر، أنّ الولايات المتحدة، وإن كانت جزءاً من حضارة «الأطلسي الأوروبي – الأمريكي»، إلا أنها بلد واسع المساحة بخصائص مختلفة تشبه مستطيلاً ممدوداً. الأراضي الداخلية قليلة السكان، بينما تتمركز السياسة والاقتصاد والثقافة على السواحل، فلماذا إذن انتهت برامج الطائرات فرط الصوتية المدنية الأمريكية في الستينيات إلى فشل كبير؟

الأسباب عديدة، من بينها: الانشغال بمشروع الهبوط على القمر الذي استنزف الموارد، والإفراط في الطموح ما أدى إلى عجز التصميمات عن الإغلاق المنطقي. لكن السبب الخارجي الأكبر كان تأثير «الانفجار الصوتي» على مشاريع أمريكا مقارنة بمشروع «الكونكورد».

الانفجار الصوتي

الانفجار الصوتي هو الظاهرة التي يسمعها من هم على الأرض عندما يمر فوقهم جسم بسرعة فرط صوتية. بخلاف هدير الطائرات التقليدية الذي يُسمع تدريجياً من بعيد إلى قريب ثم بعيد، فإن الشخص على الأرض لا يسمع شيئاً حتى تمر الطائرة فوقه، فيسمع فجأة دويّاً مفاجئاً، غالباً ما يكون «انفجارين متقاربين»، يليه هدير المحركات النفاثة. انفجارات الطائرات فرط الصوتية تعتبر تلوثاً ضوضائياً، وقد تؤثر سلباً على كبار السن والحوامل ومرضى القلب.

بالنسبة لـ«الكونكورد»، ومعظم رحلاتها عبر الأطلسي، كان الانفجار الصوتي يحدث فوق البحر، وتأثيره على البشر يكاد يُهمل. لكن في أمريكا، حيث كانت الطائرات فرط الصوتية ستعبر القارة بشكل متكرر بين الساحلين، كان الأمر مختلفاً: سكان «المناطق الداخلية» كانوا بالفعل يصفون ولاياتهم بأنها «مناطق عبور»، لكن سماع دويّ الانفجارات يومياً فوق رؤوسهم شيء آخر تماماً.

تنبأ الفيزيائي السوفييتي ليف لانداو بظاهرة الانفجار الصوتي عام 1945، لكن الغرب لم يهتم كثيراً. غير أن ستينيات القرن العشرين كانت زمن بزوغ «الوعي البيئي». عام 1964، أجرت إدارة الطيران الفيدرالية FAA وسلاح الجو الأمريكي تجربة «بونغو 2» في أوكلاهوما، سببوا خلالها 1253 انفجاراً صوتياً فوق أوكلاهوما سيتي، مستخدمين قاذفات B–58 وغيرها، لدراسة تأثيرها على المباني والبشر. النتيجة: 9594 شكوى من أضرار بالمباني «زجاج مكسور، جدران متشققة، بلاط متساقط»، و4629 شكوى إصابة شخصية. لكن معظمها رُفض من الحكومة والمحاكم تحت ذريعة «المصلحة الوطنية» و«التضحية العلمية». ذلك منح الانفجار الصوتي سمعة شيطانية في أمريكا.

نقل السياسيون هذه المخاوف إلى الكونغرس، فصوّت مجلس الشيوخ عام 1971 «51 مقابل 46» على وقف تمويل برامج الطائرات فرط الصوتية. وبالتالي، انهارت المشاريع الأمريكية، ولم يعد هناك سوق محلي لها. وهنا لجأت أمريكا إلى استراتيجية «أنا لا أربح، إذاً لا أحد يربح»، مستخدمة نفوذها كسوق طيران مدني ضخم. وفي عام 1973، أصدرت FAA لائحتين تحظران الطيران فرط الصوتي فوق اليابسة، إلا لأغراض البحث «الحظر الذي ألغاه ترامب لاحقاً»، كما أصدرت لوائح أخرى بشأن الضجيج، فقضت عملياً على أي سوق أمريكي للكونكورد، ومنعت تطوير نسخ جديدة. ثم في عام 1985، جرى إدخال هذا الحظر بصيغة أكثر تعميماً إلى ملاحق منظمة الطيران المدني الدولي.

بالنسبة لترامب إزالة العقبات التنظيمية أمام مشاريع يستثمر فيها أنصاره هو شكل مشروع من إرضاء المحبين

كيف يُفهم قرار ترامب؟

في حزيران من هذا العام، وقّع ترامب أمراً تنفيذياً بعنوان «تعزيز الطيران فرط الصوتي الأمريكي» كلف فيه إدارة الطيران الفيدرالية بإلغاء الحظر المنصوص عليه في اللائحة بحلول كانون الأول 2025، كما أمرها بوضع معايير جديدة لاعتماد ضوضاء الطائرات فرط الصوتية، وبإزالة العقبات التنظيمية الأخرى. يبدو هذا القرار وكأنه جاء فجأة، لكنه في الحقيقة منطقي ضمن سياق معيّن.

من جهة، ومع تسارع ظهور تقنيات عسكرية صينية، مثل: المقاتلات من الجيل السادس وحاملات الطائرات الكهرومغناطيسية، يخيّم على أوساط الطيران والدفاع الأمريكية شعور عام بـ«القلق من التخلف». هذا القلق أخذ يتحول تدريجياً إلى ما يشبه هوساً على طريقة هتلر في أواخر الحرب العالمية الثانية: الإيمان بأن «السلاح الجديد سيغيّر قواعد اللعبة». هذه الذهنية تنعكس بوضوح في قرارات ترامب نفسه، كما تتجلى في اندفاع رأس المال الأمريكي نحو مشاريع عسكرية ناشئة: ففي المراحل المبكرة لشركة «Boom Supersonic»، شاركت صناديق استثمار، مثل: Caffeinated Capital وVC8، وهما نفس الصناديق التي ضخت لاحقاً أموالاً في شركات عسكرية ناشئة مثيرة للجدل، مثل: بالانتير وسارونيك. هذا دليل على أن الاستراتيجية الأمريكية في مجال الصناعات العسكرية لم تعد «الهجوم الشامل»، بل «الهجوم الانتقائي» على مشاريع محددة.

ترامب قام خلال هذا العام بـ«حملة تطهير كبرى» في قطاع الطيران والفضاء الأمريكي. ففي ميزانية السنة المالية 2026، قلّص بشكل هائل مخصصات الأبحاث العادية لوكالة ناسا: من 7,3 مليار دولار إلى 3,9 مليار فقط «مع الإشارة إلى أن بعض المقالات التي تكتبها أدوات الذكاء الاصطناعي على الإنترنت تورد أرقاماً خاطئة». اللافت، أن ما اقتُطع كان بالدرجة الأولى من المشاريع العلمية طويلة الأمد التي لا تقدم عوائد سياسية أو انتخابية سريعة. رفع الحظر التنظيمي عن الطيران فرط الصوتي المدني هو أداة مساندة لهذه السياسة، ويتماشى مع «الصواب السياسي» لدى الحزب الجمهوري.

لكن بالإضافة لقراءة قرارات ترامب من زاوية «المصلحة الوطنية الأمريكية» أو «مصلحة الحزب الجمهوري» أو حتى «مصلحة مجمع الصناعات العسكرية». فترامب شخصياً رجل استعراض، جشع، لا يتقيد بما اعتاده الساسة الأمريكيون من نفاق متحفظ. لذلك فإن كل قرار يتخذه يحمل أيضاً بصمة مصالحه الشخصية ومصالح داعميه.

بالنسبة لترامب، إزالة العقبات التنظيمية أمام مشاريع يستثمر فيها أنصاره، هو شكل مشروع من «إرضاء المحبين». ومن زاوية كبار الرأسماليين الأمريكيين، فهذا دليل على «مرونة» النظام السياسي في خدمة مصالحهم.

هل سيُسرّع رفع الحظر تطور الطيران فرط الصوتي المدني الأمريكي؟

الجواب البسيط: لا. فاللوائح القديمة كانت تسمح أصلاً برحلات «تجريبية» فوق اليابسة إذا لم يصل الانفجار الصوتي إلى الأرض. أي إنّ الشركات، من الناحية القانونية، لم تكن تحتاج بالضرورة إلى تعديل اللائحة كي

الجديد في الطائرات فرط الصوتية

تجري طلعات فرط صوتية تجريبية. وفي ظل المستوى الحالي من الانحطاط في الحياة السياسية الأمريكية، يمكن عملياً الالتفاف على النصوص القائمة: يكفي أن تُسجّل الرحلة باعتبارها «عرضاً توضيحياً» لتصبح مشمولة بالاستثناء.

الواقع، أنّ شركات مثل «Boom» لا تحاول أساساً تطوير حلول حقيقية لتقليل الانفجار الصوتي، بل تراهن على مسارين: الطيران فوق المحيطات بلا قيود، أو الاعتماد على ما يُسمى «قطع الماخ Mach Cutoff»، وهو ظاهرة ينكسر فيها مسار موجة الانفجار الصوتي بفعل التدرجات الجوية فلا تصل إلى سطح الأرض. النتيجة: هناك «سجادة انفجار صوتي» ذات حدود واضحة، وخارجها مناطق «ظل صوتي» لا يُسمع فيها أي دوي. إذا كانت سرعة الطائرة بالكاد فوق حاجز الصوت «ماخ 1,1 أو 1,2» وعلى ارتفاع مناسب، فإن جميع موجات الانفجار قد تنكسر إلى الأعلى، فلا تصل أي منها إلى الأرض. هذا ما يُعرف بـ«قطع الماخ».

على الورق، هذا يعني أن السكان على الأرض لن يسمعوا شيئاً، ولن تكون هناك حاجة لتصاميم معقدة لتخفيف الانفجار الصوتي. لذلك أعلنت «Boom» أن نموذجها «X1B» سيعتمد هذه الظاهرة.

لكن لهذه «الحيلة» ثمن باهظ: فهي تفرض سقفاً صارماً على سرعة الطيران. ففي الارتفاعات العملية للطيران المدني، لا يمكن تجاوز سرعة ماخ 1,3 تقريباً إذا أردت ضمان «قطع الماخ». وغالباً ما تكون السرعة الممكنة أقرب إلى 1,1 ماخ فقط.

لكن طائرات رجال الأعمال الحديثة مثل «غولف ستريم» تصل بالفعل إلى 0,96 ماخ «أي قريبة جداً من حاجز الصوت». والفارق بين 0,96 وماخ 1,1 لا يتعدى دقائق معدودة في زمن الرحلة. مقابل ذلك، تحتاج الطائرة فرط الصوتية إلى كميات وقود ضخمة، وتتكبد تكاليف صيانة وبنية تحتية هائلة. النتيجة: ربحية شبه معدومة. من هنا وصف بعض الباحثين «قطع الماخ» بأنه «شعوذة تقنية»: يبدو رائعاً على الورق، لكن قيمته العملية محدودة جداً.

علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار «قطع الماخ» حلاً مضموناً. فالانفجار الصوتي وإن كان يتحدد أساساً بشكل الطائرة وسرعتها، إلا أن مساره في الجو يتأثر كثيراً بعوامل البيئة الجوية: تدرج الحرارة والضغط، أنماط الرياح، وحتى ارتفاع سطح الأرض أو المباني الشاهقة. كل هذه العوامل خارجة عن سيطرة الشركة المصنعة أو حتى شركة الطيران المشغّلة.

لهذا السبب، ورغم أن الجيش الصيني يلتزم عادة قاعدة «لا تحليق فرط صوتي فوق المناطق المأهولة»، إلا أن بعض المدن الصينية سمعت أحياناً دوياً ناتجاً عن انفجار صوتي. مثال ذلك: ما حدث في تشرين الثاني 2015، حين سُمع في مدينة تشنغدو «انفجار سماوي» كبير. وبعد التحقيق، تبيّن أنه ناجم عن طائرة تجريبية كانت تحلّق في شمال غرب المدينة.

بكلمات أخرى: نجاح «قطع الماخ» يعتمد بشكل كبير على ظروف الطقس والبيئة في وقت الطيران. إذا تغيّرت الظروف، قد يشعر الناس بالانفجار رغم كل الحسابات النظرية. لذلك، فإن اعتماد «Boom» على هذه الحيلة فقط، مع تجاهل مسؤوليتها عن صحة وسلامة الناس، هو تجسيد جديد لحقيقة أن «الرأسمالية تؤدي إلى تغريب التكنولوجيا».

الفرط صوتي الصيني

بينما لا يمكن لقرار ترامب أن يُسرّع بالفعل تطور الطيران فرط الصوتي المدني في الولايات المتحدة، فإن الصين تسير بسرعة لافتة في الاتجاه المعاكس: اللحاق، بل والتقدّم في بعض المجالات. في الصين، برزت جامعتان أساسيتان في هذا المجال: جامعة نورث وسترن بوليتكنيك وجامعة بيهانغ.

الأولى: بدأت قبل ما لا يقل عن 15 عاماً أبحاثاً أساسية حول النمذجة النظرية لانفجار الصوت وتصميمات الانسيابية المناسبة. أسس عميدها الأسبق مؤسسة بحثية متخصصة، وأكد مبكراً أن هذا المجال يحتاج إلى تطوير أربع تقنيات مفتاحية:

1- نماذج التنبؤ بالانفجار الصوتي. 2- محركات جديدة قادرة على العمل بكفاءة في هذا النطاق. 3- مواد متقدمة تتحمل الظروف القاسية. 4- تصميم أمثل متعدد التخصصات.

لا يمكن لقرار ترامب أن يُسرّع بالفعل تطور الطيران فرط الصوتي المدني في الولايات المتحدة لأن الصين تسير بسرعة لافتة في الاتجاه المعاكس

الثانية: جامعة بيهانغ، مع حلول عام 2015 كانت قد أتمت مسحاً واسعاً لما حققه الغرب خلال العقود الماضية، ونشر رئيس تحرير سابق لمجلة «الطيران» مقالة طويلة راجع فيها تاريخ تطور الطائرات فرط الصوتية، وأحدث تقدمات الغرب في مجالي خفض الانفجار الصوتي والتصميم الأمثل متعدد التخصصات، ودعا بوضوح إلى تكثيف الجهود الصينية في هذا المضمار.

قبل عقد تقريباً، كان يُنظر إلى الصين على أنها متأخرة أكثر من نصف قرن عن الغرب في هذا المجال. لكن مع نضج الظروف التكنولوجية والاقتصادية ودخول هذا الموضوع إلى دائرة الاهتمام الاستراتيجي الوطني، نجحت مؤسسات عملية صينية في تحقيق اختراقات سريعة: فخلال نحو خمس سنوات فقط، تخطّوا مستوى التنبؤ الخطي بالانفجار الصوتي ووصلوا إلى نمذجة غير خطية لمساره في الغلاف الجوي – وهو مستوى لم يسجّل الغرب فيه تقدماً ملموساً منذ تسعينيات القرن الماضي. عام 2018، تعاون فريق الانفجار الصوتي في معهد الديناميكا الهوائية التابع لصناعة الطيران الصينية مع شركة الفضاء الخاصة «زيرو وان سبيس»، حيث أطلقوا مركبة شبه مدارية تعمل بالوقود الصاروخي من طراز OS–X0، بهدف قياس خصائص الانفجار الصوتي على الأرض. وقد حصلوا لأول مرة على بيانات واقعية لانفجارات صوتية في الغلاف الجوي الصيني، ما ملأ فجوة تاريخية في هذا المجال. في عام 2023، حقق معهد بحوث الطيران في بكين تقدماً أكبر، إذ حلّ مشكلة التنبؤ بـ«الانفجار الصوتي المركّز» الناتج عن الطيران غير الخطي، أو المناورات فرط الصوتية. وبهذا أصبحت نظرية التنبؤ بالانفجار الصوتي أكثر اكتمالاً وقابلة للتطبيق العملي.

في أيار 2024، نشر نائب رئيس لجنة العلوم والتكنولوجيا في صناعة الطيران الصينية، وهو أيضاً كبير مصممي مقاتلة «جي–15» سابقاً، وأحد خريجي جامعة بيهانغ، مقالاً في مجلة «العلوم الهندسية الصينية» بعنوان «استراتيجية تطوير تكنولوجيا الطيران خلال العشرين عاماً المقبلة». وضع فيه الطائرات المدنية فرط الصوتية ضمن أولويات التطوير الاستراتيجي، وحدّد محاور أساسية:

1- التصميم الشامل لتقليل الانفجار الصوتي. 2- المحركات ذات الدورة المتغيّرة. 3- المواد المركبة الذكية القابلة للإصلاح الذاتي. وأشار المقال إلى أنّ الهدف المركزي هو تحقيق التوازن بين الجدوى التجارية ومتطلبات البيئة.

في الوقت نفسه، قدّم «مختبر تيانموشان» بالتعاون مع جامعة بيهانغ وشركة «كوماك» نموذجاً أكثر واقعية من الناحية التقنية: طائرة رجال أعمال بسرعة ماخ 2، سُمّيت «تيانموشان 10»، تتميز بانخفاض المقاومة والضوضاء. في 30 حزيران 2025، أقلع نموذج تجريبي مصغّر بنسبة 18/1 بنجاح.

بهذا، تجمع الصين بين نهجين متكاملين، الأول: النهج الاستراتيجي الوطني: حيث تتولى «الجهات الوطنية الكبرى» بناء الأساسيات العلمية والتقنية بخطوات ثابتة. الثاني: النهج التجاري المرن، حيث يجرّب القطاع الخاص الحلول السريعة ويختبر السوق، في دور أشبه «بطليعة الاستكشاف».

من منظور يتجاوز التقنية نفسها، فإن الطائرة المدنية فرط الصوتية ليست بديلاً شاملاً للطائرات التقليدية، بل أداة شديدة التخصّص تعتمد على مستوى عميق من التكامل الاقتصادي الإقليمي والعولمة. في عالم تُهيمن فيه النزعات الانعزالية، وتغلق فيه السياسات القومية– «مثل أمريكا أولاً» – الأبواب بوجه التبادل الاقتصادي والثقافي العابر للحدود، من المستحيل أن تكون الولايات المتحدة قادرة على قيادة هذا المجال. لكنها تظل قادرة– بفعل نفوذها السياسي– على إحداث اضطراب عالمي يؤخر استفادة البشرية من هذه التكنولوجيا.

في المقابل، النهج الصيني القائم على «العمل الجاد على الأساسيات، والسماح للقطاع الخاص بالتجريب» يبدو الخيار الأكثر واقعية حالياً. فبينما تسعى الإدارة الأمريكية الحالية إلى تحويل مشاريع الطائرات فرط الصوتية إلى أداة في لعبة السياسة والسباق العسكري، تسلك الصين مساراً أكثر جدوى: تطوير المعرفة الأساسية، بناء القدرات الصناعية، والتقدّم نحو طائرات فرط صوتية مدنية قادرة على تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية وحماية البيئة.

قواعد المقاومة: إعادة تصوّر فلسطين فيما بعد الشفقة والخوف

في حوار فكري معمّق، يجيب المفكر الفلسطيني عبد الجواد عمر «المعروف أيضاً باسم عبود حمايل»، الأستاذ المساعد في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، عن أسئلة الصحفي الإيطالي باسكوال ليجوري، منطلقاً من فكرةٍ جوهرية مفادها أنه لم يعد ممكناً الحديث عن فلسطين من داخل الثنائيات التي يفرضها الخطاب الغربي السائد: بين تعاطف إنساني أجوف لا يمسّ بنى الهيمنة، وبين واقعية استراتيجية باردة لا مكان فيها للتخيل السياسي. في كلتا الحالتين، تُجرَّد المقاومة الفلسطينية من مضمونها؛ إما أن تُختزل إلى رد فعل عاطفي مرضي، أو أن يتم استبعادها تماماً من دائرة العقلانية السياسية. عندما لا تُلقى عليها نظرة الشفقة، يتم تجريمها. وفي كثير من الأحيان، يحمل هذا التجريم سمات الإسلاموفوبيا المألوفة: فالمقاومة تُصوَّر إرهاباً، والبقاء على قيد الحياة يُصوَّر تهديداً، والفكر نفسه يُصوَّر تطرفاً محتملاً.

لكنّ المقاومة الفلسطينية، كما يوضح عمر، تسبق هذه اللحظة، وتستمر خلالها، وستستمر بعدها، ليس كرد فعل يائس، بل «كاقتراح» مقدّم للعالم. إنها مقاومة تفكر وتخلق وتتخيل مستقبلاً مختلفاً. لا تسعى إلى الحصول على إذن من أحد، ولكنها تنادي كل ضمير سياسي غير مستسلمٍ للنظام الإمبريالي.

أصول السردية الغربية وآلياتها:

يفنّد عمر الأصول العميقة للرواية الغربية السائدة عن فلسطين، مُرجِعاً إياها إلى بنية استعمارية لا تقتصر على العلاقة بين «إسرائيل» وفلسطين فحسب، بل تتعداها إلى فرض هيكل عالمي يتطلب بقاء المنطقة العربية مُفكّكةً وخاضعة. فالاستعمار، في جوهره، لا يحتّل الأرض فقط، بل يحتّل الزمنية «Temporality» ذاتها؛ فهو يفرض مفهوماً خطياً للزمن يكون فيه المستعمَر دائماً متأخراً، وغير جاهزٍ بعد للحرية. ضمن هذا النظام، إما أن تُصوَّر المقاومة بأنها «سابقة لأوانها» «غير عقلانية، عاطفية» أو «بالية» «عديمة الجدوى، قديمة». كلا التصويرين يعمل على تغييب الخيال السياسي.

«بل إن المقاومة الفلسطينية، خاصة في أصفى تجلياتها وأكثرها تمرداً على الاستتباع «unassimilable»، ترفض هذا المنطق جملة وتفصيلاً. فهي لا تستأذن في نضالها مستقبلاً وعد به اتفاق أوسلو الزائف، ولا تترقب اعترافاً من أفق شرعية دولية آيلة إلى الأفول.» بدلاً من ذلك، تقوم بالمقاطعة «Interruption». إنها تصر على «الآن» – ليس كنقطة على الخط الزمني، بل كموقع للمواجهة، وصنع المعنى، والخطاب السيادي. إنها تفتح الزمن الاستعماري ليس من خلال التأكيد على وجود المستعمَر فقط، ولكن من خلال رفض الأدوار المُخصصة له في نص التاريخ.

هنا، المقاومة ليست مجرد رد فعل – بل هي وجودية «Ontological». إنها تُحدث نوعاً من التمرد ضد الزمن نفسه، منتجةً ما يمكن تسميته «الزمنيات المضادة» «Counter–temporalities»: لحظات يصبح فيها المستعمَرون معاصرين لأنفسهم، حيث ينطوي التاريخ، ويمشي الموتى مع الأحياء. فالشهيد ليس مجرد شخصية مأساوية، بل هو من ينهي الفصل بين الماضي المُضحّى به والمستقبل المُستعاد. اللاجئ الذي يعود دون «عودة» فعلية. هذه ليست مجرد استعارات؛ إنها تمردات زمنية.

المقاومة الإبستمولوجية: اختراق قواعد المعرفة

في مواجهة هذا المحو المنهجي للمعنى، تبرز الحاجة إلى ما يسميه عمر «المقاومة الإبستمولوجية» «Epistemological Resistance». هذه المقاومة ليست تجريداً نظرياً، بل هي جبهة نضال لا تقل أهمية عن الجبهة المادية. فالقمع في الوسائل الإعلامية والمؤسسات الغربية – رغم تطور أدواته – لا يتعلق بالصمت فقط، بل يتعلق بالتأطير، وكتابة المرئي والقابل للقول مسبقاً.

حتى في الأماكن التي تظهر فيها الشقوق – حيث يتم ذم نتنياهو، أو إبداء «القلق» على «المدنيين» الفلسطينيين – يبقى النظام الاستعماري سليماً في الفكر. لا تزال حرب «إسرائيل» تُعامل على أنها انحراف عن المعايير الليبرالية، وليس كنتيجة حتمية لمشروع استيطاني–استعماري تدعمه الموافقة الإمبريالية. يتم إدانة العنف، ولكن لم يتم تسمية البنية المعمارية التي تجعل هذا العنف ضرورياً أبداً. هذه هي وظيفة الأيديولوجيا: استبدال الأسباب بالأعراض، وعزل الشخصيات عن الأنظمة، والوعظ الأخلاقي بدلاً من التوضيح التاريخي.

تبدأ المقاومة الإبستمولوجية، إذاً، بعدم الانصياع لهذا النظام المعرفي. إنها الإصرار على التحدث من داخل التجربة التاريخية الفلسطينية، ليس كمكمل للخطاب السائد، بل كعامل اضطراب فيه. هذا يعني رفض القواعد النحوية التي تجعلنا مرئيين كضحايا فقط، ورفض الأطر الأخلاقية التي تميز بين «العربي الجيد» و«المقاتل»، ورفض التأجيل الزمني الذي يطلب من الفلسطينيين الانتظار والهدوء والتفاوض بينما تتهاوى الأرض تحت أقدامهم.

الفاشية «الإسرائيلية»: من الغراء إلى رأس الحربة

يتعمق الحوار في تحليل الطبيعة الفاشية للمجتمع «الإسرائيلي»، محذراً من اختزال الفاشية في مظاهرها الأكثر صخباً «التطرف الديني، الدعوات الصريحة للتطهير العرقي». فالفاشية في إسرائيل اليوم، كما يرى عمر، لا تقتصر على التيار الديني المتطرف، بل هي موجودة في «الوسط العلماني الليبرالي» الذي لا يرى في الحياة الفلسطينية سوى مشكلة يجب إدارتها والسيطرة عليها واستئصالها.

هناك تواطؤ عميق في الليبرالي «الإسرائيلي»: الذي ينعى «فقدان الديمقراطية» بينما يهتف للحروب التي لا يمكن الفوز بها، والذي يدين «التطرف» بينما يؤمن – في أعماقه – أن السيادة اليهودية تتطلب اختفاء الفلسطيني. هذه هي الفاشية بدون مسيحانية، الفاشية بدون أداء الحماس. إنها فاشية بالإجماع، وبالروتين، وبالعقلانية الإدارية.

ما يجعل هذه اللحظة خطِرةً للغاية هو ليس عنف الفاشية «الإسرائيلية» في الشكل فقط، بل انتشارها في الجوهر عبر الطيف السياسي. هذا مجتمع لا يتسامح مع الفاشية فحسب، بل يحتاج إليها، وإن كان ذلك بلهجات وأكواد لباس مختلفة. إنها، باستعارة عبارة [فالتر] بنيامين، «تجميل السياسة» متنكراً في شكل براغماتية – وغزة هي لوحتها القماشية.

ما يُخشى أكثر ليس مجرد الكلام الفلسطيني بل الفكرة التي يحملها فكرة تقوم بإزالة الاستعمار ليس للأرض فقط بل والفِكر نفسه فكرة تجرؤ على القول بأنه يجب أن يكون العالم مختلفاً

المستقبل: من تحرير الدولة إلى آفاق ما بعد الدولة

ينتقل النقاش إلى أحد أبرز التوترات في الفكر الفلسطيني النقدي: الصراع بين التحرر الوطني من أجل الدولة، والأفق السياسي لما بعد الدولة. من ناحية، لا يزال التوق إلى السيادة والعلم والاعتراف الدولي وكرامة الدولة قوياً، خاصة في عالم حيث عدم التمتع بالجنسية يعني المحو والتفتيت والإخضاع اللا متناهي. من ناحية أخرى، أصبحت الدولة – كما هي موجودة في العالم ما بعد الاستعماري، كصيغة ورثتها من خرائط الاستعمار واستمرت بواسطة المؤسسات الإمبريالية – موقعاً للإدارة، وليس للتحرر.

يطرح عمر رؤيةً «لسيادة غير سيادية» «Sovereignty Sovereign–Non» – شكل من أشكال الحياة السياسية الجماعية الذي لا يرتبط بدولة قومية Westphalian ولا يختزل إلى خيالات حوكمة المنظمات غير الحكومية. يمكن تسميتها خيالاً اتحادياً، أو سياسيات كونفدرالية هاربة، أو حتى ولاية قضائية decolonial من دون دولة – لكن يجب بناؤها من الأسفل، من خلال ممارسات التضامن، وإدارة الأرض، والعودة، والرفض. يجب أن تستمد من نضالات السكان الأصليين، والتقاليد الجذرية السوداء، والفكر العربي المناهض للدولة، دون المثالية في نتائجها.

مثل هذه الصيغة السياسية لن تسعى إلى الحصول على اعتراف من الأمم المتحدة، بل من التاريخ. لن تقوم بشرطة الحدود، بل ستهدم ميتافيزيقيا التقسيم ذاتها. ستركز على العودة – ليس كإعادة توطين فيزيائية فقط، بل كإعادة تأكيد للحضور السياسي حيث كان مقدر لنا أن نختفي.

الخاتمة: إرث الصمود وانزياح مركزية العالم

يخلص الحوار إلى أن الدمار الحالي في غزة، رغم فظاعته، يكشف أيضاً عن «السقف الاستراتيجي» للصهيونية. لقد أظهرت «إسرائيل» أنها قادرة على التدمير، ولكن ليس على الحكم. قادرة على التهجير، ولكن ليس على الإبادة. قادرة على القصف، ولكن ليس على الحل. في هذا الفشل، يكمن أفق جديد للنضال – لا يرتكز على التنسيق الإقليمي فحسب، بل على أشكال مبعثرة ولا مركزية وعابرة للحدود من المواجهة.

الأهم من ذلك، أن صورة فلسطين لم تعد مجرد «كارثة إنسانية» في الضمير العالمي، بل هي آخذة في التحول إلى موقع «إعادة توجيه عالمي» «Reorientation Global»، حيث يُجبر الغرب على مواجهة الكذبة في قلب شموليته. هذه المواجهة – المؤلمة، المُزعزعة للاستقرار، والتي لا يمكن حلها ضمن الحدود الليبرالية – هي في حد ذاتها شكل من أشكال التمرد الإبستمولوجي.

■ بتصرف عن موقع Review Monthly

عن «خطاب هادئ وموزون»

يدفع الواقع المحتدم بأحداث متسارعة الناس إلى المشاركة في النقاش الجاري حول مختلف الأمور والمسائل ويسرع في عودتهم إلى النشاط السياسي الفاعل والذي غُيبوا عنه لعقود مضت.

■ إيمان الأحمد

تقوم بعض النخب الثقافية والسياسية في سورية بتصنيف الناس حسب ما تراه هذه النخب وتلمسه ويَسمها بصفات محددة وفق رؤيته، فَالبعض ما زال متمسكاً بتوصيف «الأغلبية الصامتة» وهو تعبير جرى استخدامه في مرحلة سابقة وارتبط بسمات منها «الخوف، كتلة غير فاعلة... إلخ»، بينما يختزل البعض الآخر نشاط الناس السياسي الحالي بالضجيج «الفيسبوكي» ووسائل التواصل الأخرى. تظهر التصنيفات السابقة مشكلة عند «النخب» التي انتجتها. إذ توضح نقصاً واضحاً في معرفة المجتمع السوري والحركة السياسية وتاريخها ومشاكلها...إلخ. يعتقد البعض أن الفعل السياسي محصور بما تقوم به السلطة فقط، وتتخذه من مواقف وقرارات، وأن المجتمع والحركة السياسية في حالة عطالة وليس ثمة فاعلية بما تقوم به. إذ إن أقصى ما ينتج عنهما هو التعليق على ما يحدث. بينما يؤكد الواقع العكس تماماً.

يدرك السوريون حجم وعمق المسائل والقضايا التي تواجههم اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويدركون أكثر الحاجة الملحة للإسراع في إيجاد حلول حقيقية وفعلية للأزمات المتراكمة منذ عقود، والأزمات المستجدة في الحاضر، وضرورة معالجتها بطرق إبداعية وغير مسبوقة.

يحاول مثقفون وفنانون وناشطون البحث عن آليات لمواجهة ما يحدث على الساحة الإعلامية والثقافية، من تجييش طائفي وتحويل حالة الرفض إلى قرار جماعي ومطالب واضحة للتأثير في الفضاء العام، فعلى سبيل المثال نظّم ملتقى نيسان الثقافي في جرمانا، جلسة حوارية ناقشت سبل مواجهة خطاب الكراهية وتعزيز ثقافة السلم الأهلي، بمشاركة مجموعة من الكاتبات والناشطات والمثقفين، منهم الكاتبة يم مشهدي التي اعتبرت أن «فهم الواقع السوري يتطلب قراءة متعمقة لتجربة السنوات الماضية زمن النظام البائد، مشددة على أهمية الانفتاح على مختلف المكونات من خلال زيارة المناطق المتضررة والتعرف على سردياتها المتنوعة».

وطرح المشاركون مقترحات لتشريعات وآليات إعلامية ومجتمعية تحد من نشر خطاب الكراهية وتعزز ثقافة الحوار. وأكدوا ضرورة سنّ قوانين تجرّم التحريض على الكراهية وتعزز ثقافة التلاقي والتفاهم، مشيرين إلى أهمية نشر ما يُعرف «بصحافة السلام» كأداة لبناء وحدة وطنية مستدامة.

وأوضحت مديرة الملتقى، أن المجتمع الأهلي ما زال بحاجة إلى تطوير أدواته وتوسيع نشاطاته، لافتة إلى أهمية خطاب النخبة المتزن والمسؤول في هذه المرحلة. بينما دعت الصحفية زينة شهلا، إلى «تعزيز العدالة الاجتماعية والأمان كمدخل لمواجهة الكراهية، مشيرة إلى ضرورة تمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني لأداء دور فاعل في هذا السياق».

يحاول السوريون، والأمثلة متعددة، إيصال صوتهم وطرح خطابهم الحقيقي، خطاب هادئ وموزون، يضع مصلحة البلاد والعباد فوق كل الاعتبارات.

أخبار ثقافية

عمال السينما من أجل فلسطين

أطلقت مجموعة تطلق على نفسها اسم «عمال السينما من أجل فلسطين» تحظى بدعم عشرات الشخصيات البارزة في هوليوود من الفنانين والعاملين في مجال السينما رسالة مفتوحة، تتعهد فيها بحجب الدعم عن مهرجانات الأفلام «الإسرائيلية»، وشركات الإنتاج، وغيرها من المنظمات التي شاركت في الإبادة الجماعية والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني. وقد وقّع أكثر من 4 آلاف شخص على الرسالة، بينهم المخرج جوناثان غليزر، وآفا دوفيرناي، ويورغوس لانثيموس، وإيما ستون، وواكين فينيكس، وروني مارا، وأوليفيا كولمان، ومارك روفالو.

وجاء في الرسالة: «بصفتنا صانعي أفلام وممثلين وعاملين في صناعة السينما، نحن ندرك قوة السينما في تشكيل التصوّرات. وفي هذه اللحظة الحرجة من الأزمة، حيث تمكّن العديد من حكوماتنا من المذبحة في غزة، يجب أن نفعل كل ما بوسعنا للتصدي للتواطؤ في هذه الفظائع المستمرة». وتعهدت المجموعة «بعدم عرض الأفلام، أو الحضور، أو العمل بأي شكل مع المؤسسات السينمائية «الإسرائيلية»، بما في ذلك المهرجانات ودور السينما ومحطات البث وشركات الإنتاج، المتورطة في الهجمات على الفلسطينيين».

رسالة واضحة

في رسالة واضحة بمعناها السياسي، اختارت كوريا الشمالية موسكو وأرسلت أعمالاً لفنانين تشكيليين محليين إلى الخارج لعرضها لأول مرة. فقد أقيم معرض بعنوان: «الفنون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية... بلاد الشعب العظيم»، وافتتح في المتحف الروسي للفنون التطبيقية في موسكو.

وكان من أوائل الزائرين سكرتير مجلس الأمن الروسي، سيرغي شويغو، ووزيرا الثقافة في روسيا وكوريا الشمالية. وصرحت وزيرة الثقافة الروسية للصحفيين قائلة: «نفتتح اليوم مشروعاً فريداً بالتعاون مع زملائنا من وزارة الثقافة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يُعرض هنا 123 عملاً فنياً فريداً، تتضمن لوحات تُجسّد العمارة المعاصرة، ومشاهد من الحياة في المدن الكبرى والقرى الصغيرة في كوريا الشمالية، فضلاً عن أعمال فنية مذهلة توثق منتجع وونسان السياحي الذي افتُتح في الآونة الأخيرة. كما يضم المعرض عدة أعمال فنية مستوحاة من أحداث عسكرية معاصرة.»

وأشارت الوزيرة قائلة: «نحن نستعد أيضاً لتنظيم سلسلة من الفعاليات الثقافية الكبرى في كوريا الشمالية»، لكنها لم تكشف بعد عن تفاصيل المشاريع المزمع تنفيذها، واكتفت بالوعد «بإسعادنا بأخبار جيدة قريباً».

كانوا وكنا

المناضلون الوطنيون في سجن المزة اضربوا عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم وتعذيبهم الوحشي وتشغيلهم بالاعمال الشاقة

فليسقط الارهاب والتعذيب الوحشي

فلتسقط الديكتاتورية عملاء الاستعمار الاجنبي

بيان صادر عن الحزب الشيوعي السوري في شهر آب من عام 1949 يدين الإرهاب والتعذيب الوحشي والأعمال الشاقة الذي مارسته السلطات الديكتاتورية آنذاك بحق المناضلين الوطنيين المعتقلين في سجن المزة الذين أضربوا عن الطعام احتجاجاً على هذه الممارسات.

تدفُّقٌ هائل ينتظر تعميمه

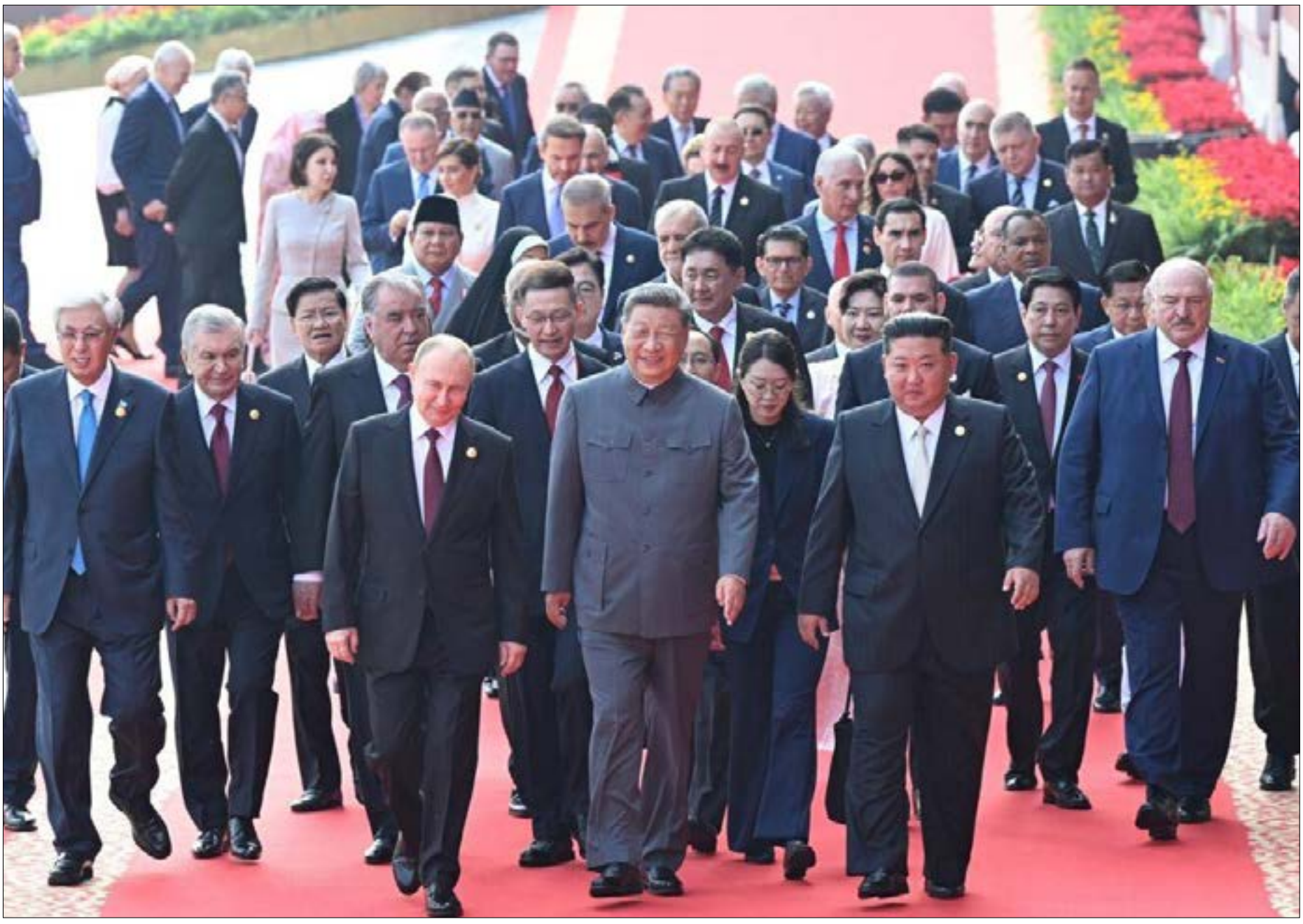

قبل كل ظهور لأي تيار فكري أو علمي أو اجتماعي-سياسي جديد، تتشكل وتتراكم ظواهر تبدو للوهلة الأولى متفرقة ولكنها إعلان مسبق عن هذا التيار، وبأن الضرورة الموضوعية صارت تتطلب ظهوره، أو بالأحرى «الإعلان» عن وجوده والإفصاح عنه. هكذا هي المعطيات المتراكمة الهائلة عن ضرورة نظام اجتماعي جديد وحضارة جديدة، يبدوان للوهلة الأولى عصيَّين على العقل السائد وقوة عادته المتشكلة على مدى عقود بل قرون.

■ د. محمد المعوش

مصادر المعطيات

تتنوع مصادر المعطيات التي تؤكد بأن الشروط المادية للحاجة إلى حضارة جديدة تتزايد في مختلف الميادين التي تتجاوز السياسي المباشر بمعنى الحروب المفتوحة والانقسام السياسي والأزمة الاقتصادية وتوزيع الثروة. هذه المعطيات التي كُتب عنها الكثير في «قاسيون»، ابتداءً من الأزمة التي تهدد العقل، إلى علاقة الفرد بالمجتمع، إلى تضخم الجانب الفلسفي في حقل الوعي اليومي، إلى التكنولوجيا الحديثة، إلى الأزمة البيئية، وغيرها. وأي تعامل مع هذه المعطيات وفقاً لإحداثيات العالم الراهن غير ممكن دون تدمير أوسع لمصادر الثروة والانتقال إلى «بربرية مُدارة» من قبل قلة قليلة. فالتكنولوجيا الحديثة تفرض قواعد حضارة جديدة تختلف فيها علاقة الفرد–المجتمع عن تلك المنقسمة اليوم. التكنولوجيا الحديثة تهدد مجمل القيم والمعايير السائدة طوال عقود بل قرون من الوجود البشري، ومنها مثلاً «تعريف الإنسان». ودون ذلك يعني، حسب المعطيات العلمية المتراكمة التي لا تحاول حتى أن تتحدى السائد، استمرارَ تهديد الفعالية البشرية والاستقلالية «أو بالأحرى ما هو متبقٍ منها».

وكذلك هو التضخم في الجانب الفلسفي، الذي يتزايد حضوره ضمن الوعي اليومي. فالمعطيات من مختلف المصادر العلمية والطبية تقول بأن شكل التفكير الفلسفي يصير ظاهرة أصيلة في الوعي اليومي، والحاجة إليه تتزايد، خصوصاً في ظل عمق واتساع الأزمات الوجودية التي يواجهها إنسان اليوم. من الأمثلة على ازدياد الحاجة للفلسفة هو تطور ما يسمى بالاستشارات الفلسفية التي تتجاوز الاستشارات النفسية في طبيعتها، وتتعداها إلى المكونات الفلسفية لتفكير الفرد وقدرتها أو عدم قدرتها على التعامل مع الواقع في تعقيده وتناقضاته، خصوصاً مع الأسئلة الوجودية التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة. وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش في الفكر الفلسفي لحد الآن يَدفع إلى الواجهة تيارات فلسفية مثاليةً في جوهرها وغير ثورية في وظيفتها، إلا أن هذا التصاعد في الحاجة للفلسفة هو مؤشر على أن تناقضات الحضارة الاستهلاكية القائمة صارت تفرض إجابات هي على مستوى عام وشامل وتطال جوهر الظواهر على مدى التاريخ البشري، ومنها مثلاً قضايا معنى الوجود وعلاقة الدَّور بصناعة الوجود وتقريره، إلخ.

وهذا التراكم للمعطيات، وإن كان يحصل بعيداً عن الحدث السياسي المباشر، فهو جوهر عملية الانتقال العالمية الحاصلة.

التراكم والتعميم يحتاجان وقتاً لا يقاس بكمّ صور الدماء والأشلاء على إعلام الاستنفار والاستفزاز اليومي واللحظي رغم فعاليتها بإعادة رسم الوعي السياسي العالمي

من يقوم بالتعميم؟

الإشارة المتزايدة إلى «الحَوكَمة العالمية» «من الاقتصاد إلى التكنولوجيا» وما تحمله من ملامح «أممية» في وجه الفوضى المنفلتة، وباقي الطروحات السياسية النقيضة للإمبريالية، لم تطرح لحد الآن التيار السياسي–الاجتماعي القادر على تعميم المعطيات المتشكلة والتي تقول بالحاجة لحالة حضارية جديدة. ومن خلال تحليل الخطاب الذي يرافق «الحالة الصاعدة» في وجه الإمبريالية يمكن القول بأنه، وبشكل عام، خطاب دفاعيٌ لحد الآن. فهو، على الرغم من أدواته الهجومية، كالتأكيد على «الحق» و«السيادة» و«تقرير المصير» و«رفض الوصفات المعلَّبة» في المجال السياسي، وعلى رفض الهيمنة الاقتصادية والعسكرية، إلا أنه لحد الآن لا يحمل إجابات في عمق الأزمة الحضارية. والإجابات المطروحة اليوم لا تزال محصورة في «التبشير بالقيم الجيدة والإنسانية». لا نقول بأن هذا غير مطلوب، ولكنه لا يحمل في جوهره طرح حضارة بديلة تعيد تعريف المجتمع والاقتصاد المتجاوز للعلاقات الرأسمالية، بل ضمن الرأسمالية المضبوطة وكبح مفاعيل الإمبريالية. ولكن كل المعطيات تقول بأن هذه رفاهية تملكها فقط تلك الدول التي تملك لحد الآن مستوى من الاستقرار، على عكس التفتت الحاصل في الحلقات الأضعف والتي تحدد إلى حدٍّ ما سير الحركة العالمية وتكبحها. فالدول التي تشهد تفككاً سياسياً واجتماعياً تحتاج إلى تحولات تتجاوز الرأسمالية من أجل البقاء. ولكن هذا الواقع لا يمكن فهمه بأنه ثابت بل يتطور باتجاه نضج أكبر في تعريف المشروع النقيض على وقع اشتداد الأزمة، من «دول الطوق» الصيني والروسي إلى أوروبا إلى الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية. فالحرب المفتوحة والهجينة، وخصوصاً التوظيف الكبير للجماهير كسلاح دمار شامل من خلال الرهان على حالة الحرمان والحاجة الروحية والمادية والوعي المختطَف، تحتاج إلى انخراط أوسع القوى الممكنة لكبحها، ولا يمكن ذلك دون معادلة لإنهاء حالة تَعَطُّل العقل، وتأمين إشباع الحاجات المادية والروحية من خلال تجاوز الانقسامات الجوهرية في المجتمع الطبقي، من خلال توليف الإنسان والمجتمع ضد الانقسام المستمر طوال قرون.

خلاصة عامة

الخطاب السياسي متأخر عن كم المعطيات المتراكمة التي تقول بحالة حضارية تتجاوز الانقسام الطبقي، ولكن الفضاء الفكري والثقافي والوعي اليومي يقول بأن هذا المستوى من التفكير «الحضاري» يتزايد ويشق طريقه، فما يُقال اليوم لم يكن ممكناً حتى التفكير به من قبل الغالبية منذ سنوات قليلة ماضية. وهكذا هي الانتقالات الكبرى في التاريخ، تحصل بتدرجات وتعرجات غير خطية، فهكذا جرى تعميم معطيات العصر من قبل ماركس وإنجلس على شكل نظرية طبقية للتحرر التاريخي، التي كانت قد بدأت بالظهور بوقت ليس بقصير، وهكذا عمم لينين معطيات عصره التي بدأت بالتشكل مبكراً قبل أن يخرج بطروحاته عن الإمبريالية. هذا التراكم والتعميم يحتاجان وقتاً، والأهم أن وقتهما لا يقاس بكم صور الدماء والأشلاء على إعلام الاستنفار والاستفزاز اليومي واللحظي، على الرغم من فعالية صور هذه المعاناة في إعادة رسم الوعي السياسي العالمي.